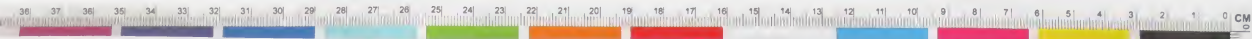


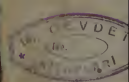
Bu eserin;
kataloglanması, dijital ortama aktarılması ve
elektronik ortamda kullanıma sunulması
İstanbul Kalkınma Ajansı (İSTKA)'nın desteğiyle
İBB Kültür ve Sosyal İşler Daire Başkanlığı
Kütüphane ve Müzeler Müdürlüğü (Atatürk Kitaplığı)
tarafından gerçekleştirilmiştir.

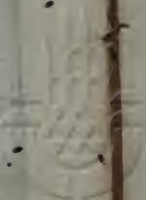
Proje No : İSTKA/2012/BİL/233
Destek Programı : Bilgi Odaklı Ekonomik Kalkınma Mali Destek Programı
Projeyi Destekleyen : İstanbul Kalkınma Ajansı (İSTKA)
Proje Adı : Osmanlı Dönemi Nadir Eserlerin
Kataloglanması, Dijital Ortama Aktarılması ve
Elektronik Ortamda Kullanıma Sunulması
Proje Sahibi Kuruluş : İBB Kültür ve Sosyal İşler Daire Başkanlığı
Proje Yüklenicisi : Yordam BT Ltd. Şti.
Proje Uygulama Yeri : Kütüphane ve Müzeler Müdürlüğü - Atatürk Kitaplığı
İSTANBUL – Beyoğlu



فهرست رسائل الانجیل	
۲ (رساله ۱) وهو حسی	۳۲ (رساله ۱۵) قوله نبيه اى هذا
۳ (رساله ۲) ونعم ا لوصيل	۳۴ (رساله ۱۶) الباب الاول
۴ (رساله ۳) قوله	۳۵ (رساله ۱۷) احوال الاسناد
۵ (رساله ۴) قوله	۴۱ (رساله ۱۸) الباب الاول
۶ (رساله ۵) قوله	۴۲ (رساله ۱۹) احوال الاسناد
۷ (رساله ۶) قوله	۴۳ (رساله ۲۰) الباب الاول
۸ (رساله ۷) قوله	۴۴ (رساله ۲۱) احوال الاسناد
۹ (رساله ۸) قوله	۴۵ (رساله ۲۲) وقد ينزل
۱۰ (رساله ۹) قوله	۴۶ (رساله ۲۳) اى المتطابق
۱۱ (رساله ۱۰) قوله	۴۷ (رساله ۲۴) قوله ثم الاسناد
۱۲ (رساله ۱۱) قوله	۴۸ (رساله ۲۵) منه حقيقه
۱۳ (رساله ۱۲) قوله	۴۹ (رساله ۲۶) قوله واماذكره
۱۴ (رساله ۱۳) قوله	۵۰ (رساله ۲۷) واستغرق
۱۵ (رساله ۱۴) قوله	۵۱ (رساله ۲۸) المرفوع
۱۶ (رساله ۱۵) قوله	۵۲ (رساله ۲۹) قوله ولما كان
۱۷ (رساله ۱۶) قوله	۵۳ (رساله ۳۰) حسا مظنة
۱۸ (رساله ۱۷) قوله	۵۴ (رساله ۳۱) واما العتق
۱۹ (رساله ۱۸) قوله	۵۵ (رساله ۳۲) اى جعل الشيء
۲۰ (رساله ۱۹) قوله	۵۶ (رساله ۳۳) قال صاحب
۲۱ (رساله ۲۰) قوله	۵۷ (رساله ۳۴) الخبيص
۲۲ (رساله ۲۱) قوله	۵۸ (رساله ۳۵) قوله واماذكره
۲۳ (رساله ۲۲) قوله	۵۹ (رساله ۳۶) قوله ووجهه
۲۴ (رساله ۲۳) قوله	۶۰ (رساله ۳۷) الباب السادس
۲۵ (رساله ۲۴) قوله	۶۱ (رساله ۳۸) الانشاء
۲۶ (رساله ۲۵) قوله	۶۲ (رساله ۳۹) الباب السابع
۲۷ (رساله ۲۶) قوله	۶۳ (رساله ۴۰) الفصل والوصل

۲۳ (رساله ۳۰) تحديقك	۱۴۷ (رساله ۴۱) وان بنى الفعل
۲۴ (رساله ۳۱) بان فتح ابواب المعاني	۱۴۸ (رساله ۴۲) على منكر
۲۵ (رساله ۳۲) وتقدم مقعوله	۱۴۹ (رساله ۴۳) الباب
۲۶ (رساله ۳۳) واصل	۱۵۰ (رساله ۴۴) الخامس القصر
۲۷ (رساله ۳۴) الخطاب ان يكون لمعين	۱۵۱ (رساله ۴۵) اعلم ان المتكلمين
۲۸ (رساله ۳۵) وامايته اى	۱۵۲ (رساله ۴۶) انكرو الوجود الذهني
۲۹ (رساله ۳۶) تعقيب المسند اليه	۱۵۳ (رساله ۴۷) اعلم ان كل
۳۰ (رساله ۳۷) الحمد لله الذي	۱۵۴ (رساله ۴۸) يمكن واجبا كان
۳۱ (رساله ۳۸) جعل دوحه العلم	۱۵۵ (رساله ۴۹) وفي القلب
۳۲ (رساله ۳۹) الفن الثاني	۱۵۶ (رساله ۵۰) تكون الاستعارة
۳۳ (رساله ۴۰) الفن الثاني	۱۵۷ (رساله ۵۱) اعلم ان
۳۴ (رساله ۴۱) الفن الثاني	۱۵۸ (رساله ۵۲) الخلاق بين الحكماء والمتكلمين
۳۵ (رساله ۴۲) قال الفاضل	۱۵۹ (رساله ۵۳) اعلم ان قولهم
۳۶ (رساله ۴۳) التحرير	۱۶۰ (رساله ۵۴) في تحقيق
۳۷ (رساله ۴۴) ومنها سؤلة	۱۶۱ (رساله ۵۵) معنى التفسير
۳۸ (رساله ۴۵) واجوبه	۱۶۲ (رساله ۵۶) في تحقيق
۳۹ (رساله ۴۶) الباب السابع	۱۶۳ (رساله ۵۷) علم الله تعالى المتعلق بالاشياء
۴۰ (رساله ۴۷) اى الانشاء	۱۶۴ (رساله ۵۸) للفاضل الكلبي
۴۱ (رساله ۴۸) ثم القفلة	۱۶۵ (رساله ۵۹) لكلبي
۴۲ (رساله ۴۹) جملة معطوفة	۱۶۶ (رساله ۶۰) في تحقيق مهابه المنيح
۴۳ (رساله ۵۰) الحقيقه	۱۶۷ (رساله ۶۱) للسيد
۴۴ (رساله ۵۱) والمجاز	۱۶۸ (رساله ۶۲) في تحقيق نفس الامر والفرق
۴۵ (رساله ۵۲) وقال	۱۶۹ (رساله ۶۳) بينه وبين الخارج
۴۶ (رساله ۵۳) صاحب التلخيص	۱۷۰ (رساله ۶۴) نبيه قوله
۴۷ (رساله ۵۴) قال المصنف	۱۷۱ (رساله ۶۵) ولا يصدق جواب
۴۸ (رساله ۵۵) ثم الاسناد	





İSTANBUL
ZÜKÜF
BELEDİYESİ
ATATÜRK KÜLTÜR MERKEZİ

1. Sınıf	2. Sınıf
3. Sınıf	4. Sınıf
5. Sınıf	6. Sınıf
7. Sınıf	8. Sınıf
9. Sınıf	10. Sınıf
11. Sınıf	12. Sınıf
13. Sınıf	14. Sınıf
15. Sınıf	16. Sınıf
17. Sınıf	18. Sınıf
19. Sınıf	20. Sınıf
21. Sınıf	22. Sınıf
23. Sınıf	24. Sınıf
25. Sınıf	26. Sınıf
27. Sınıf	28. Sınıf
29. Sınıf	30. Sınıf
31. Sınıf	32. Sınıf
33. Sınıf	34. Sınıf
35. Sınıf	36. Sınıf
37. Sınıf	38. Sınıf
39. Sınıf	40. Sınıf
41. Sınıf	42. Sınıf
43. Sınıf	44. Sınıf
45. Sınıf	46. Sınıf
47. Sınıf	48. Sınıf
49. Sınıf	50. Sınıf
51. Sınıf	52. Sınıf
53. Sınıf	54. Sınıf
55. Sınıf	56. Sınıf
57. Sınıf	58. Sınıf
59. Sınıf	60. Sınıf
61. Sınıf	62. Sınıf
63. Sınıf	64. Sınıf
65. Sınıf	66. Sınıf
67. Sınıf	68. Sınıf
69. Sınıf	70. Sınıf
71. Sınıf	72. Sınıf
73. Sınıf	74. Sınıf
75. Sınıf	76. Sınıf
77. Sınıf	78. Sınıf
79. Sınıf	80. Sınıf
81. Sınıf	82. Sınıf
83. Sınıf	84. Sınıf
85. Sınıf	86. Sınıf
87. Sınıf	88. Sınıf
89. Sınıf	90. Sınıf
91. Sınıf	92. Sınıf
93. Sınıf	94. Sınıf
95. Sınıf	96. Sınıf
97. Sınıf	98. Sınıf
99. Sınıf	100. Sınıf

(*) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (*)

علاء

منه (قلت) اشارة الى ان في كلام المصنف قصرا (قال) لاشئ هنا من طرق القصر المخصوصة فكيف يكون اشارة الى ان فيه قصرا فسكت فنامت (ثم قال فيه) قصرا على قاعدة الاصولي ففهمت الجواب من كلامهم بسرعة (وقلت ان لفظ العام اذا نسب الى الخاص يفيد القصر على قاعدة تهم لان الحسب نكرة وان اضاف الى المعرفة كما قال مولانا حسن جلبي في الديباجة فاستحسنوا غايبة الاستحسان وقالوا هذا من الغطانة وقول شارح فعلى هذا كان الانسب ان يقول الله اسئل بتقديم المفعول (قال) كلمة على احقيقه ام مجاز (قلت) مجاز عن معنى اللام ليكون مدخولها دليلا اى فلهذا كان الانسب آه (قال) اى محل يشار بهذا (قلت) اشير الى قوله وهو حسبي وافانته القصر معا بمعنى فلهذا اى فاقول وهو حسبي وافانته القصر كان الانسب (قال) اذا كان المشار اليه هكذا لم ان يقول شارح فعلى هذين بالشبهة (قلت) نعم المشار اليه بالمفرد اى على هذا التقدير او التفسير او التوجيه (قال) اى شئ تشير بهذا الى الالفاظ او الى النقوش او الى المعاني (قلت) اشير الى المعاني وهو مستفاد من تفسير المشار اليه (قال) اذا كان اشارة الى المعاني وهو احقيقه ام مجاز (قلت) مجاز على طريق التشبيه (قال) شبه (قلت) شبه المعنى المشار اليه بكلمة هذا الى المشاهد المحسوس بالبصر في الخارج في كمال الامتياز فذكر لفظ هذا الموضوع لثاني واريد المعنى الاول بطريقة الاستعارة الاصلية قال شارح ولو قال المصنف الله اسئل بتقديم المفعول لكان انسب الى قوله وهو حسبي (قال) الانسبية من اى جهة تكون (قلت) الظاهر انه عطف على انه ولي ذلك لقرينه ولو عطف عليه لم يظهر انوار العلتين المستقلتين على معلول شخصي لانه لا يستفاد من انا اسئل الحكماء على مذهب المصنف ولو قال المصنف الله اسئل بتقديم المفعول يستفاد الحكماء الحكم الابحائي والحكم السليبي فيكون الجملتان اعني انه ولي ذلك وهو حسبي علتين لكل منهما على ترتيب اللف والنشر فيكون النسب وانا اسئل مناسب لانه يجوز

ان لا يعطف عليه حتى يلزم التوارد ظاهرا بل يجوز عطفه على انا اسئل على تقدير كون الواو عاطفة والواو استئنافية او حالية (قال) قول المصنف ونعم الوصل على اين يعطف (قلت) عطف الشارح المحقق على موضعين (قال) على كلا التقديرين يلزم المحذور فاليهما تختار (قلت) تختار الشئ الاول وتنع المحذور بان جملة وهو حسبي وان كان اخبارية لفظا لكنها انشائية معنى لانها مستعملة في مجرد الانشاء كبرت واشتريت كما قال فاضل السلوكي (قال) وعلى هذا احقيقه ام مجاز (قلت) مجاز على طريق الاستعارة (قال) هذه الاستعارة اى المادة او فى الهيئة او فى النسبة (قلت) انها فى الهيئة شبهت الهيئة الانشائية بالهيئة الاخبارية في مطلق الدلالة او فى النسبة وغير هافذكر هيئة الدلالة على الثانية واريد الهيئة الاولى على طريق الاستعارة الاصلية (قال) اذا كان الاستعارة فى الهيئة يلزم ان يكون تعريفها باطلا لانه غير جامع لافراده لان تعريفها كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له والهيئة ليست بكلمة (قلت) انها كلمة لانها تدل على معنى الزمان وغيره كالحال والاستقبال (قال) اذا كانت كلمة فيبطل تعريفها لانها لفظ وضع لعنى مفرد والهيئة ليست بلفظ (قلت) لانسم بطلانه لان اللفظ في تعريف الكلمة اعم من ان يكون حقيقة او حكما والهيئة وان لم تكن لفظا حقيقة لكنها لفظ حكما كما بين الفاضل الجامى هناك (ثم قالوا ثم البحث بقدر هذا الكلام في هذا الاختبار واجلسوني في حضرة هورهم وافر وسئلوا اسمي واسم ابى واستادى وما قرأته ومكانى يعنى بخصوصى بهتهم الحسنة ويدعويهم الخالصة (*) بسم الله الرحمن الرحيم *)

(فالفاصلة) الكائنة فى المفرد خلوصه اى خلوص المفرد من تنافر الجروف والقرابة الغلوى ههنا بحث (الاول) ما معنى الفاء الجواب تفصيلية (والثاني) ما مجملها (الجواب) الفصاحة يوصف بها المفرد (والثالث) لا بد ان يدخل جميع الفاظ الجملة فى الفصل ولم يدخل ههنا وهو قوله يوصف (الجواب) المفرد من قوله الفصاحة

يوصف بها انفرد والكلام والتكلم ان يقول الفصاحة اما فصاحة
في المفرد واما فصاحة في الكلام واما فصاحة في التكلم وحيث
لاشك في دخول جمع الفاظه (والرابع حينئذ فيه تكرار وهو عيب
لان الاول الفصاحة في المفرد والثاني كذلك (الجواب لتكرار ههنا
والتماثل لم التكرار ان لو كان الاول عين الثاني وابس كذلك لان
الاول مقام التقسيم والثاني مقام التعريف وينتهيهما مغايرة (والخامس
لم اطهر في موضع اختصار (الجواب ليس موضع اختصار لان الاختصار
يقضي العينية والمغايرة لازمة والاستخدام خلاف الظاهر (والسادس
المحذور باق لان الشيء اذا عديد معرفة فهو عين الاول كما هو قاعدة
الاصول (الجواب هذا اذا لم يوجد قرينة على العينية وههنا ما جودة
لان المقام الاول مقام تقسيم والثاني مقام تعريف (والسابع ما الفرق
بينهما (الجواب التقسيم بشرط شيء وهي الافراد بشرطه هي
والتعريف بالمهاية بالاتفاق وهي بشرط لاشئ وهو عدم الافراد
(والثامن لم يجمع الفصاحة في المفرد والفصاحة في الكلام
والفصاحة في التكلم في تعريف واحد (الجواب لان الفصاحة لفظ
مشترك بينهما والهاحقاق مختلفة لا يجوز جمعها في تعريف واحد
(والتاسع على اي معنى يتحمل لام الفصاحة من معانيه الاربعة
المشهورة (الجواب على الجنس (والعاشر لم يقدم الفصاحة في المفرد
على الفصاحة في الكلام والتكلم (الجواب لان معرفتهما يتوقف
على معرفته لكونها مأخوذة في تعريفهما لان تعريف الكلام مفيد
مع فصاحة الكلمات وتعريف التكلم مفيد بقوله بلفظ فصيح لم يزم
التوقف بما خوذ بينهما بتعريفهما (الجواب لان معرفة المعرف
يتوقف على معرفة التعريف ومعرفة التعريف يتوقف على معرفة
جزائه معرفة فصاحة الكلام والتكلم يتوقف على معرفتهما
(والثاني عشر لم قدم الفصاحة على البلاغة الجواب لتوقفها ايضا
عليها لان الفصاحة في الكلام مأخوذة في تعريفها لان تعريف
البلاغة مفيد بقدم مع فصاحته (والثالث عشر هذا التقديم هل

تقدم بالزمان ام تقدم بالطبع ام تقدم بالشرف ام تقدم بالرتبة
ام تقدم بالعلية (الجواب تقدم بالطبع (والرابع عشر ما تعريف
الطبيعي (الجواب هو الذي يحتاج الثاني اليه ولا يكون علة للثاني
كالواحد وكما نحن فيه فالفصاحة في المفرد مقدم على الفصاحة
في الكلام طبعا فان الكلام يحتاج الى المفرد ولا يكون المفرد علة للكلام
لانه يتصور بدون الكلام (والخامس عشر لم قدر الشارح الكاشنة
(الجواب تنبيهها على ان الظرف اعني قوله في المفرد ظرف مستقر لا قو
(والسادس عشر لم اتى بالمعرف مع ان الظرف لا دلالة له على معرفة
متعلقة فتقديره معرفة تقدير امر لا دليل عليه (الجواب انما اتى به إشارة
الى ان الظرف صفة للفصاحة الى المطابقة بينهما واما تقدير الصام
منكرا إشارة الى تجوز الحال لكن بحسن الحال (والسابع عشر على كونه
صفة لم يزم حذف الموصول مع بعض صلاته واللازم باطل والملزوم
مثله (الجواب لانسلم المزموم وانما يلزم ان لو كان المتعلق المحذوف بمعنى
الحدوث اما اذا كان بمعنى الثبوت فلا لان اللام الداخلة على اسم
الفاعل الذي هو معنى الثبوت حرف تعريف لاسم موصول وكونها
اسم موصول اذا كان اسم الفاعل بمعنى الحدث (والثامن عشر
فليكن اللام اسم موصول (الجواب لا يكون لان ما بعد اللام هو اسم
موصول مادل بالفعل وما بمعنى الثبوت لا يجوز تأويله بالفعل لان
الفعل يدل على الحدوث (والتاسع عشر ما معنى الحدث (الجواب
التجدد (والعشرون من اين يفهم التجديد من الفعل (الجواب لان
الزمان جزء من مفهومه (والحادى والعشرون قوله في المفرد هل
هو حقيقة او مجاز (الجواب مجاز (والثاني والعشرون هل يعتبر
التجوز في الجار والمجرور (الجواب يعتبر فيهما (والثالث والعشرون
على الاول من اي نوع وعلى الثاني من اي نوع (الجواب على الاول
استمارة تبعية وعلى الثاني استمارة اصلية مكينة (والرابع والعشرون
بين الاستمارة (الجواب شبه العموم الكلي وهو المفرد مطلق مع قطع
النظر عن انصافه بالفصاحة وعدم انصافه بها فانظر في الكلية

فاستعبرت له فاستعبر لفظ في الموضوع للظرف الجزئية مثلا ظرفية الكوز للماء العموم الجزئي وهو المفرد المتصف بالفصاحة وعلى هذا يكون الاستعارة تبعية حقيقة او نقول شبه العموم الكلي بالظرفية الكلية فاسرى التشبيه على جميع اجزائها فاستعبرت لفظ في الموضوع للظرفية الجزئية للعموم الجزئي وعلى هذا يكون التشبيه تبعية حقيقة وتسمية الاستعارة تبعية من قبل تسمية السبب للسبب (والخامس والعشرون لم كانت الاستعارة الجارية في الحروف تبعية الجواب لأنها تعتمد على التشبيه وهو يقتضى اشتباها ومشبهها به والحكم عليهما بانها مشبه ومشبه به والحروف لعدم استقلالها بالمفهومية لا تكون محكوما عليها) (والسادس والعشرون ما الظرف الحقيقي) (الجواب المكان والزمان) (والسابع والعشرون ما المكان) (الجواب السطح الباطني من الجسم الخاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى عند المشايين والبعد المجرد الموجود عند الاشراقين والبعد الموهوم عند المتكلمين) (والثامن والعشرون ما الزمان المختار) (الجواب مقدار حركة الفلك الاطلس) (والتاسع والعشرون ما الظرف المجازي) (الجواب ما لا يكون مكانا ولا زما

) بسم الله الرحمن الرحيم ()

قوله (فالفصاحة) الكائنة في المفرد الفاء للتفصيل واللام للجنس وهذا المقام مقام الضمير ولا بد من نكتة و التكنة دفع الالتباس في الضمير او يمكن الضمير باستخدام وهو خلاف الظاهر قوله الالف واللام في الكائنة اذا كان اسم موصول يلزم حذف الموصول مع بعض صلته وهو ضمير جائز وعند البعض يجوز قوله الكائنة في المفرد تقديره اسما معرفا اشارة و ابراز للعتي الذي نصته الفصاحة والى كون لفظ المفرد صفة للفصاحة ولا يجوز ان يكون حالالا لانه لو كان حالا يلزم قوأت النظام المعنى اذ المعنى فصاحة المفرد اى الكون فصيحاً في المفرد لا الفصاحة حال كونهما في المفرد وكذا اذا كان ظرفاً اعوا بطون النظام المعنى لان الفصاحة ماهية مقيدة لا طلاقة والتعير

الراجح بالاضافة اى فصاحة المفرد (قوله خلوصه اى خلوصه عن كل واحد بناء على ان المعنى سلب كل لارفع يوجب كلى وهذا التعريف شامل بحسب المسادة في تنافر الحروف وبحسب الصورة في مخالفة القياس وبحسب المعنى في الغرامة وحمل التعريف على الفصاحة غير صحيح لانها وجودية والخلوص عدمية (اجب بانه محسب باللازم لها وبالناسخ تسهلا للامر وعند الاصوابين التعريف بالعدمى جائز لانهم قصدوا مجرد تصرف المعرفة (واجب يحذف المضاف في الفصاحة اى علامة الفصاحة خلوصه والتعريف بالتحجج عندهم كون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كغير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم والمراد بكثرة الاستعمال اعم من الكثرة الذاتية والاضافية وتعرف المصنف بمعنى خلوصه آه لا يصدق على مثل عبد الله مع ان عبد الله مفرد يقابل للمركب مطلقا اى تاما او ناقصا والمركب الناقص متصف بالصلاح ولا بد في تعريف المصنف من قيد وهو تعقيد اللفظي والمعنوي ولا بد ايضا عن تنافر الكلمة لادخال عبد الله في التعريف (اجب بانه اكتفى في تعريف فصاحة الكلام والاكتفاء بعيد بما بعد وتعرف الفصاحة شاملا للصحح الملزوم واللازم الحقيقي والمجازي وتقديم فصاحة المفرد على فصاحة المتكلم والكلام بالعطج

) بسم الله الرحمن الرحيم ()

(قوله والقصاحة في المتكلم آه) عطف على القريب والبعيد والجهة الجماعة كون كل واحد من الفصاحة فردا من مطلق الفصاحة لفظ الكائنة الالف واللام حرف تعريف مطلقا وعند البعض حرف تعريف اذا كان اسم الفاعل بمعنى الثبوت (الفصاحة في المتكلم آه) معرف وملكية تعريفه الاولى فصاحة المتكلم و اضافتها بمعنى في وهو قليل ولذا قال الفصاحة في المتكلم و اظهار في تصریح وظرفيتها مجاز من باب شمول العمومى على الظرف الحسى استعارة تبعية وانما قال رسم لان المقولات اجناس عالية لا تفيد والتعريف

بأمر من منسولين ممنوع والمقولات عشرة الأولى جوهر والجوهر
خسعة الهوى والصورة والجسم الطبيعي والعقل والنفس الناطقة
والعرض تسع الكيف والكلم والممكن والوضع والاین والمی والاضافة
والفعل والانفعال والكيف اربعة الكيفيات النفسانية والكيفيات
المحسوسة والكيفيات المختصة بالكلم والكيفيات الاستعدادية والكيف
هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاته فخرج بالقارة الحركة بمعنى
القطع والحركة بمعنى التوسط لانها صفة شخصية موجودة في اختار ج
مسترة باعتبار ذاتها ورفعية سيالة باعتبار المنهى وخرج بالقيد الثاني
الكلم مطلقا للكلم اما متصل وهو منحصر في العدد واما متصل وهو
اما آثار الذات كالخط والسطح واغير فاركلا زمان وخرج بالقيد الثالث
الفعل والانفعال والفعل تأثير الى الغير مادام مؤثرا والمقولات التسع
قسمان اما غير نسبية الكيف والكلم واما نسبية وهى الباقية التسع
قوله فلذاته فيدلني لانني الذات مستعمل بمقابلة الواسطة والعرض
او مستعمل بمعنى الافراد قوله بلفظ فصيح فيه دور (واجب بان
المعرف خاص واللفظ الفصحى عام والمعرف يتوقف على الفصحى
المطلق واذا قرئ يقتدر على صيغة المعلوم يلزم الدور لان الضمير
المستتر راجع الى المتكلم (واجب بان الية مغايرة بالكل والجزء بمعنى
فصاحة المتكلم كل والضمير جزء والحركة اما الى الكيف واما في الكلم
واما في الوضع واما في الاین (قوله رسم القدماء بانها الضمير راجع
الى الكيف فيلزم الدور (واجب بان المراد من التعريف ما عدا الضمير
من باب ذكر الكل واردة الجزء بمعنى ما عدا الضمير
(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

بيان الاسئلة التي سألها الاسانيد واجوبة التي اجبت عنها المتعلقة
بقول صاحب التلخيص (والبلاغة في الكلام مطابقتها لمقتضى الحال
مع فصاحتها) المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص
الى الى ان يعتبر مع الكلام الذى يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما الخ
(السؤال الاول ما اعراب مع (الجواب هو حال من الضمير في مطابقتها

(الثاني كيف يصح كونه حالا من الضمير (الجواب ان المطابقة
مضاف الى فاعله (الثالث الى اى كلام يرتبط قوله والبلاغة
في الكلام (الجواب يرتبط بقوله فالفصاحة في المقرد خلقه
واما ارتباطه بقوله وفي الكلام والمتكلم فليس بصحيح لان المتن
حال عن لفظ الفصاحة فيما (الرابع باى ارتباط يرتبط (الجواب
يكون عطف الفصحة على الفصحة (الخامس يلزم في عطف الفصحة
الاتحاد في الغرض وهل وجد ههنا (الجواب نعم لان الغرض من الفصحة
الاولى والثانية (الثاسد ما الحمل الاول وما يحمل الثانية (الجواب
يحمل الاول قوله في اول المقدمة الفصاحة بوصف بها المفرد
والكلام والمتكلم ويحمل الثانية والبلاغة بوصف بها الاخباران
(السابع مامعنى الواو (الجواب مطلق الجمع (الثامن ما معنى مطلق
الجمع (الجواب عدم ملاحظة الترتيب والمهمة وعد مهسا (التاسع
في اى شئ من الاشياء الثلاثة التي هي الذات والصفة والثبوت جمع الواو
بين القضيةين (الجواب جمع في الثبوت (العاشر كم اقسام الثبوت
(الجواب له قسمان خارجي وذهني (الحادى عشر في الثبوت الذهني
ام في الخارجي (الجواب في الذهني (الثاني عشر في ذهن اى احد
(الجواب في ذهن اهل البلاغة (الثالث عشر لم اظهر موضع الضمير
وقال والبلاغة ولم يقل وهى (الجواب ليس موضع الضمير لان المقام
الاول اعنى قول المصنف والبلاغة يوصف بها الاخباران مقام تقسيم
وهذا المقام مقام تعريف (الرابع عشر المحذور باق لان الشئ
اذا اعيد معرفة فهو عين الاول كاهو قاعدة اهل الاصول (الجواب
هذا اذا لم توجد قرينة على الغيرة (الخامس عشر هل وجدت
ههنا (الجواب نعم لان المقام الاول مقام تقسيم والثاني مقام تعريف
(السادس عشر لم يجمع المصنف البلاغة في الكلام والبلاغة
في المتكلم في تعريف واحد (الجواب لان البلاغة لفظ مشترك بينهما
والهما حقيقةتان مختلفتان فلا يجوز جمعهما في تعريف واحد
(السابع عشر الكلام من اى مقولة هي (الجواب من مقولة الكيف

(الثامن عشر من أى نوع) (الجواب من الكيفيات المحسوسة التاسعة عشر
 البلاغة في التكلم من أى مقولة هو) (الجواب من مقولة الكيف ايضا
 والعشرون من أى نوع) (الجواب من الكيفيات النفسانية الحادية
 والعشرون البلاغة في الكلام هل هو كلى مشكك او متواطئ) (الجواب
 مشكك) (الثاني والعشرون من أى محل علمه مشكك) (الجواب من قوله
 طرفان اعلى واسفل وبينهما مراتب كثيرة متفاوتة) (الثالث والعشرون
 ما عراب في الكلام) (الجواب هو اما صفة البلاغة احوال منها وتعلق
 بها الاستفادة معنى الحديث منها على ما ينه السيد السند) (الرابع والعشرون
 على كونه صفة يلزم حذف الموصول مع بعض صلتها وهو غير جائز) (الجواب
 لان لم يطلن الا انما والمزوم وانما يلزم ان او كان ان المتعلق المحذوف
 بمعنى الحدوث اما اذا كان بمعنى الثبوت فلا لان اللام الداخلة على اسم
 الفعل الذى هو بمعنى الثبوت حرف تمريف لاسم موصول وكونها
 اسم موصول اذا كان بمعنى الحدوث) (الخامس والعشرون فليكن اللام
 الداخلة على اسم الفاعل بمعنى الثبوت اسم موصول) (الجواب لا يكون
 لان ما بعد اللام الذى هو اسم موصول دل بالفاعل واما بمعنى الثبوت لا يجوز
 تأويله بالفعل لان الفعل يدل على الحدوث) (السادس والعشرون ما معنى
 الحدوث) (الجواب التجدد) (السابع والعشرون من اين يفهم التجدد من
 الفعل) (الجواب من الزمان لان الزمان جزء من مفهومه) (الثامن والعشرون
 قوله في الكلام هل هو حقيقة ام مجاز) (الجواب مجاز) (التاسع والعشرون هل
 تعينه الجوز في الجار او في المجرور) (الجواب يجوز فيها) (الثلاثون على الاول
 من أى نوع وعلى الثاني من أى نوع) (الجواب على الاول يكون استعارة تبعية
 وعلى الثاني استعارة اصلية مكتنية) (الحادى والثلاثون قرر الاول) (الجواب
 شبه المصنوع بما نظرف الكلية في الاطعمة فاستعبرت الظرفية الجزئية للعموم
 الجزئى وعلى هذا يكون الاستعارة تبعية حقيقة وانقول شبه العموم
 بالنظر في الكلية فاستعبرت الظرفية الجزئية للعموم وعلى هذا يكون
 التشبيه تبعية حقيقة وتسمية الاستعارة تبعية من قبيل تسمية اسم
 السبب للمسبب) (الثاني والثلاثون لم كانت الاستعارة الجارية في الحروف
 تبعية) (الجواب لانها تعتمد على التشبيه وهو يقتضى مشهبا ومشبها

والحكم عليهما بانهما مشبها ومشبهاه والحررف لعدم استغلاهما
 بالمفهومية لا تكون محكوما عليهما كما ذكره العلامة الفنازاني في بحث
 الاستعارة في هذا الشرح الثالث والثلاثون ما انظر في الحقيقى (الجواب
 زمان والمكان الرابع والثلاثون ما المكان) (الجواب هو السطح الباطن من
 الحاوى الماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى الخامس والثلاثون هذ
 عند المشايين وما هو عند الاشراقين والمتكلمين (الجواب هو عند
 الاشراقين البعد الجرد الموجود وعند المتكلمين البعد الموهوم السادس
 والثلاثون ما الزمان) (الجواب المختار انه مقدار حركة الفلك الاطلس السابع
 والثلاثون البلاغة هل هي من المقدمة او الفنى الاول) (الجواب هو مقدمة
 الثامن والثلاثون هل هي من مقدمة العلم او من مقدمة الكتب) (الجواب هي
 مقدمة الكتب التاسع والثلاثون ما مقدمة الكتب) (الجواب هو طائفة من
 بلاغات الكتب قدمت امام المقصود لارتباطها بها وانتفاع بها فيه سواء
 توقف عليها ام لا) (الاربعون ما وجه ارتباطها) (الجواب العلية والمعلومية
 الحادى والاربعون ما وجه كونه منفعيا) (الجواب انه يفيد زيادة بصيرة
 الثاني والاربعون أى شئ يفيد اصل البصيرة) (الجواب التصور بوجه ما
 والتصديق بغايتها) (الثالث والاربعون ما مقدمة العلم) (الجواب ما توقف
 عليه الشروع في مسائله) (الرابع والاربعون هل اجتمع مقدمة العلم ومقدمة
 الكتاب هذا) (الجواب نعم الخامس والاربعون لم يجمع) (الجواب لان
 البلاغة غايته السادس والاربعون هل يلزم التصديق في الغاية) (التصور
 الجواب يلزم تصديقها السابع والاربعون الفصاحة والابغة غاية
 أى فنى) (الجواب غاية المعانى والبيان الثامن والاربعون ما حال البدع
 الجواب انه من توابع الفتن لان مستغنى التاسع والاربعون البلاغة
 عبارة عن المطابقة والفصاحة في الكلام والفصاحة في المفرد داخلة
 في الفصاحة في الكلام فلهذا هي غاية الفنون الخمسة) (الجواب من يد
 الاختصاص انما هو في الفتن الخمسون من بين المشهور والتحقيق
 الجواب على المشهور ان المطابقة بمعنى الاشتغال ومقتضى الحاصل عبارة
 عن نفس الخصوصية وعلى التحقيق هو بمعنى الصدق على عكس
 مصطلح اهل المنطق الكلي مطابق للجزئيات ومقتضى الحال عبارة عن

الكلام الكلي المكيف، بكيفية مخصوصة (الخ) الحادى والخمسون المطابقة
 مما علة فيلزم كون كل منهما صادقا (الجواب) نسب المطابقة اولا الى الكلام
 الجزئى (الثانى) والخمسون ما مراد الشارح العلامة من قوله المراد بالخال
 (الجواب) قد حل مولانا مصنفك على الجواب عن نقض التعريف لكن
 لاولى حله على الجواب عن الاستفسار (الثالث) والخمسون قررا الاستفسار
 (الجواب) معرفة المعرفة الفهم تتوقف على معرفة المعرفة بالكسر ومعرفة
 المعرفة بالكسر وموقوفة على معرفة كل من اجزائه والخال الذى هو جزء
 من التعريف يطابق في اللغة على اتغيره الانقلاب وفي النحو على ما بين
 هيئة الفاعل والمفعول به وفي تعاريف الفون على العرض الذاتى
 فاشكل على السائل معنى الخال هنا فاسفسر وقال ما حقيقة الخال فاجاب
 الشارح بقوله المراد (الرابع) والخمسون قررا للنقض (الجواب) هذا التعريف
 غير مانع عن اعباره لان التعريف صادق على كل كلام مشتمل على كيفية
 متناسبة عبرة قصودة للتكلم وهو ليس من افراد المعرفة بالفتح وكل تعريف
 شانه هذا صادق على فرد ليس من افراد المعرفة فموجب مانع عن
 اعباره فهذا التعريف مانع عن اعباره قد دفع الشارح العلامة هذا
 النقض بمنع الصغرى وقال المراد (خ) ونقر به اننا لا نسلم ان هذا التعريف
 صادق كذا وانما يصدق ان لو لم يكن المراد بالخال هذا لكن المراد به
 ما ذكره الشارح العلامة فيمكن صدق عليه (الخامس) والخمسون ما
 باعث سبب المتكلم (الجواب) لا ينبغي علل لزوم القصة (السادس) والخمسون
 ما لم يتحقق (الجواب) السببية والسببية والاعتبار له ولنا وجه آخر وضيق
 في ابعث التفسير لم ينشك الى الآن في احد من الجاوشى في جواب التفسير
 وهو ان تعريف الخال بالامر الداعى الى التكلم بمقتضى الخال وهو مقتضى
 الخال بل مقتضى الخال الخصوصية على ما بينه المصنف بقوله بمقتضى
 الخال هو الاعتبار المناسب (خ) وهو المشهور وعلى ما حققه الشارح
 العلامة في تعريف علم المعاني هو عبارة عن الكلام الكلي المكيف
 بكيفية مخصوصة ولاشئ منهما نكبا فلاشئ من مقتضى الخال
 بالتكلم وكل تعريف يستلزم كون التكلم مقتضى الخال فهو تعريف
 السان فهذه التعريف تعريف بالبيان فرقع هذا النقض بتفسير

التكلم بالخصوصية وانما انى بان يعتبر تنبيها على لزوم اقصاء التكلم
 لدخيلة بالنسبة الى السامع في الخصوصية (السابع) والخمسون يلزم قيام
 العرض بالعرض في قوله والبلاغة في الكلام لان الكلام عرض والبلاغة
 ايضا (الجواب) ان اريد فلا نسلم للزوم وان اريد اختصاص الناعت بالنعوت
 فلا نسلم بطلان اللزوم تحت التحرير بعون الله وكرمه عن تسويد جامع
 سيد محمد جمدان ابن عثمان افندى الاسلامولى الشير بثمان افندى زاده
 * بسم الله الرحمن الرحيم *

(قوله) وارتفاع شأنه (الكلام) (الخ) الواو معطوف على هو مختلف لكونها
 يسانا لمقتضى الخال والاختلاف بيان بحسب المفهوم والارتفاع بيان
 بحسب المطلق الكلام المعهود وزيد الشأن لان موضوع الفن
 ما يبحث فيه عن الاحوال لاذات الموضوع والازم الانقلاب اضافة
 الارتفاع تفيد الحصر لان المصدر جنس والجنس يستلزم الاستغراق
 والقضية موجبة كلية (قوله) بمطابقة (هـ) معنى المطابقة اشتغال الكلام
 الجزئى واندرج الجزئى تحت الكلى هذا عند التحقيق وعند المشهور
 الاشتغال من قبيل اشتغال الصفة للوصف الباء سببية قريبة
 والمضاف محذوف اى بسبب قدر المطابقة لان الارتفاع انواع
 وهذا المطابقة انواع وكذا البلاغة لها انواع اعلى واوسط
 واسفل فيحتاج الى قدر المطابقة والسبب القريب ما يتصل بالمعول به
 بلا واسطة (قوله) في الحسن الذاتى العقلى لا الشمرعى والحسن العقلى
 كونه ملائما للطبع وصفة كاملة والشمرعى ما صنعه الشرع
 وزيد القبول لان حال السامع مقتضى والبلاغة بعد الاقتضاء حال
 الخطاب والقصير الموصوف على الصفة ويلزم من المصدر قيام
 العرض بالعرض ومعناه اختصاص الناعت بالنعوت لا التبعية
 في التحرير (قوله) مطابقتها علة تامة وهى جملة ما يتوقف عليه
 وجود المعول ترتيب القياس المقتضى والاعتبار المناسب لان مقتضى
 الخال ما يرتفع به شأن الكلام بالمطابقة وكل ما يرتفع به شأن الكلام
 الفصحى بالمطابقة هو الاعتبار المناسب ينتج مقتضى الخال هو الاعتبار

للمناسب (قوله الاعتبار المناسب تعريف امر متكيف بمجالات وكيفيات
والاعتبار المناسب كلي والكلام جزئي مثاله كالحذف والتأكيـ
وعند التحقيق كالكلام الماكـ والكلام المحذوف (قوله والمحطاطه
أعد منها) أي عدم انطباقه سبب متنف وكذا السبب متنف
(قوله والمراد باث التفسير مطابق الاعتبار والبحث مصححة
وفي البلاغة الامر الذي اعتبره المتكلم ملائسا للاعتبار المناسب
بمعنى الاعتبار اخذ الامر من الاعتبار بطريق تقدير الموصوف
واخذ لفظ المتكلم من لفظ الاعتبار بدلالته الانترامية مناسبة حال
من ضمير المفعول وهو اول من كونه مفعولا بغير بق النفعين لان الحال
فيه لعماده وقت اعتبار المتكلم وقت الامر المناسب واحد بجهة واحدة
(قوله وارتفع شأن الكلام معطوف على قوله وهو مختلف وضافة
المصدر يفيد الحصر يعني ارتفاع شأن الكلام منحصر بمطابقته
الاعتبار المناسب غيرها متمتع بالغير ممكن بالامكان لذاتي معنى
المطابقة مطابقة الكلام الفصح لمقتضى الحال من قبيل صدق
الكلي على الجزئي عند المنطقيين (قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار
المناسب ضمير ا فصل يفيد الحصر من الطرفين وحله عليه غير
صحح) يجب بانه من الجاز الهـ في الوجهين في الطرف بمعنى المعبر
من باب ذكر الجزـ وارادة الكل والاعتبار المناسب امر مصلحي
لا حاجة الى التأويل (قوله الفاء معناه تفرع فيه مجاز عقلي
او في الضرب بمعنى مفرع وبين الاقتضاء والایجاب عموم وخصوص
مطلق والاقتضاء اعني معنى العلم والاحتج بقرينة الصدق في الخبر
والاقتضاء امتناع الانفكاك اصطلاحا ملائمتك دائما ولكن يجوز
الانفكاك وللزوم ما يصح دخول الفاء عليه او حصول شيء عقب
شيء آخر مثال مقتضى الحال عند المشهور كالتأكيـ والحذف
وعند التحقيق كلام مؤكـ وكلام محذوف ترتيب القياس
من السـكـ الثالث ارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته
لمقتضى الحال وارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب

حال كونه غير متعارف ينتج فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب
ومن الثاني لان مقتضى الحال ما يطابقه الكلام الفصح ولا شيء
من الاعتبار المناسب بغير ما يطابقه الكلام الفصح ينتج ولا شيء
من مقتضى الحال بغير الاعتبار المناسب بل عينه ومن السـكـ الاول
لان مقتضى الحال ما يطابقه الكلام الفصح وكل ما يطابقه الكلام
الفصح هو الاعتبار المناسب ينتج فمقتضى الحال هو الاعتبار
المناسب ومن القياس الاستثانة كلما كان ارتفاع شأن الكلام بمطابقته
للاعتبار المناسب فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب لكن المقدم
حق ينتج فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب والجنس مستلزم
للاستقرا وبالعكس (قوله بمطابقته الباء فيه سبب قريب
والاثر توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(ولها) اي للبلاغة في الكلام (طرفان اعلى) اليه ينتهي البلاغة
كذا في الايضاح (وهو حد الانجاز) وهو ان يرتقي الكلام في البلاغة
الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضة وما يقرب منه
واسفل هو اذا غيـ عنه الى دونه التحقيق عند البلغاء باصوات الجوابان
ويذهبهما مراتب اقول حمل الشارح الطرف الاعلى الحقيقي وحد
الانجاز على النوعي بناء على ان الطرف الاعلى من البلاغة هو نهايتها
ونهاية الشيء امر واحد حقيقي فلا يكون الاعلى حقيقيا وان حد
الانجاز كما يصور في نهاية البلاغة كذلك يتصور فيما يقرب بها
كما هو السـكـ فصنع ان يكون حد الانجاز نوعيا وعطف قوله
وما يقرب منه على ضمير هو وهو حد اي الطرف الاعلى وما يقرب
منه كلاما حد الانجاز على الحقيقي هو نهاية وملاحد فوقه وعطف
قوله وما يقرب منه على حد الانجاز وقال وهو حد الانجاز وما يقرب
منه ثم الضمير في قوله وما يقرب منه راجع الى الطرف الاعلى على
توجيه الشارح والى حد الانجاز على توجيه العصام وظاهر العبارة
بأن الثاني وان كان الكل صحيحا وقد يقال وما يقرب منه متبدا

والضهير راجع الى طرف الاعلى وخبره محذوف والعطف من قبيل عطف الجملة على الجملة اى وما يقرب منه كذلك اى حد الانجاز وتتحقق هذا المقام على وجه يظهر به المراد ويندفع به شبهة الاوهام يحتاج الى نوع بسط في الكلام وهو انه قال الشيخ في نهاية الانجاز ان طرف الاعلى من البلاغة وما يقرب منه كلاهما مجزى قال صاحب المفتاح ان البلاغة تزايد الى ان تبلغ حد الانجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه وقوله وما يقرب عطف على الطرف الاعلى وهو الظاهر ويمكن ان يكون معطوفا على حد الانجاز ويكون الى ان تبلغ حد الانجاز وهو الطرف الاعلى والى ان تبلغ ما يقرب من حد الانجاز ويكون حد الانجاز بالقياس الى كلام الله تعالى وما يقرب منه بالقياس الى كلام البشر *) قوله ولها طرفان معطوف على وهو يختلف لكونهما بياناً لها اى للبلاغة الاول تعريف ولها طرفان تقسيم البلاغة الطرفان داخلان في البلاغة اعلى خارج عن قدرة البشر والجن والملاك والتخصيص بالذكر شهرة البلاغة في البشر قوله كذا في الايضاح تشبيه الشيء اجيباً بانها متغايران باعتبار القائل او بالعموم والخصوص نظيره قوله تعالى * كذلك يجزى الظالمين * (قوله وما يقرب او اما عاطفة على وهو ضمير منه راجع الى الاعلى لا غير احد الانجاز خبرها فكلاهما مجزىان واما اعراض وما يقرب مبتدأ خبره محذوف اى وما يقرب منه كذلك اى من حد الانجاز والقسم الحاصل من وما يقرب اوسطه بقرينة وبينهما امراتب كثيرة كاهاتوسطات وما يقرب منه صادر عن البشر عند البعض او يمكن بالقوة غير صادرة عن البشر بالفعل

(*) بسم الله الرحمن الرحيم *

قوله (الفن الاول) لفظ الفن يطلق على خسة معان اما ملكة او مسائل او تصديقات او نهيات تام او مفهوم كلي شامل للاربعه واللام عهد يراى به حصه معينة من افراد مدخوله ويشترط فيه كونه مدكورا سابقا فكر جمع الضهير الغائب والفن مذكور في قوله وما يجتز به

عن الاول آه فيلزم الهزيان لعدم وجود التفسير الذهنى في الجمل وهو شرط الافادة واجوب بان التغير اللفظى كاف يعنى كون المعنى المستفاد من لفظ الفن ما يجتز به آه واذا اريد بالنق الفاعل واريد بعلم المعانى معان فلا يصح الجمل بالمواطاة لكن الاتحاد خارج شرطاً فيه اجب بان المضاف محذوف اى مدلولات الالفاظ اودوال علم بالمعانى وبالعكس يكون التقدير عكسه واذا كان المراد مجازاً فالجمل صحيح قوله قدمه على البيان تصور الدعى المعانى ناسب تقديمه على البيان لانه جمل كونه ناشياً متصلاً من البيان شئ يكون بمنزلة المفرد من المركب والحال ان المفرد مقدم على المركب طبعاً ناسب تقديمه على البيان ينتج المعانى ناسب تقديمه على البيان قوله والمفرد مقدم على المركب قيد للكبرى قوله لان البيان دليل للصغرى لكونه منه من ابتدائية مناشية متصلة ومعنى الاتصال لازم لكون الشئ جزء (التركيب مختلفة لا بد لها في معنى اللازم مثله زيد سخي او كثير الرماذ واجوبان الكلب اومزول الفصيل كلها دالة على الجود والتقديم على خمسة وكذلك التخيير

(*) بسم الله الرحمن الرحيم *

(الفن الاول علم المعانى) هذه القضية من اى قضية من قضايا الاربعه الشخصية ام محصورة ام طبيعية ام مهملية يجاب عنه انها على مذهب المشهور شخصية وعلى مذهب التعقيب مهملية وتوضيحه ان الجوهر يتعدد بمحله لا يتعدد بشخصه مثلاً ذات زيد بسبب تعدد مكانه لا يتعدد بشخصه وكذا الاعراض بسبب تعدد محلها لا يتعدد بتخصصها فان الالفاظ المتخصصة من الفن الاول الى الثاني من قبيل الاعراض لكونها من مقولة الكيف فتعدد محلها اى تملفظها لا يتعدد بتخصصها يعنى لو تلفظت هذه الالفاظ احد مثلاً وتلفظها احد آخر فلا يتعدد بتخصصها بسبب تعدد محلها واذا لم يتعدد بتخصصها بسبب تعدد محلها كانت القضية شخصية هذا عند الجمهور واما عند التحقيق فالاعراض لا يقاس على الجوهر بل الاعراض

بسبب تعدد محلها بعد تشخصها يعني اذا كان متلفظ هذه اللفاظ
متعددا بعد تشخصها وبعبارة اخرى فملى هذا كانت
القضية مهمة لكون افرادها غير معينين مبين ~~كلا~~ او بعضا لان
المتلفظ غير معين ويرد ايضا ان حل حرف التعريف على العهد
ينافي الاهمال لان العهد يوضع للشخص المعين والاهمال للأفراد
الغير المعين يتناقض الفرد المعين (ويجيب عنه بان الفرد المعين يتناقض
الفرد الغير المعين اذا كان المراد من الفرد الفرد الشخصي واما
اذا كان المراد منه الفرد النوعي فلا يتناقض له وحل لام التعريف
هنا على النوعي لا الشخصي فلا منافاة بينهما

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(الفن الاول علم المعاني) فيقول وبالله التوفيق ومنه ازمة التحقيق
ههنا بحث من وجوه (اما اولها) فهوان حرف التعريف اعني اللام
في قوله الفن للعهد الخارجي وهي ما ريد بمدخوله فرد خارجي معين
مطلق على مذهب البصريين اذ لا وجه لها على غيره من الجئس
والاستغراق والعهد الذهني للماليني واوسلم الاستواء بينهما في جواز
حملها عليهن فلا بد من ان تحمل على العهد الخارجي دون غيره
لما قرر في محله انه اذا احتمل العهد الخارجي وغيره فالحمل على الاول
هو الاصل بالاتفاق اذ هو المتبادر عند اطلاقه بناء على انه لا يشترط
وتعيينه هو الفرد الكامل وقد قرر ان الشيء اذا اطلق ينصرف الى
الفرد الكامل ويراد به مشتمل الحمل على الاستغراق ان كان المقام
خطابيا والاعلى الباسقين بحسب اقتضاء المقام والحال فان قلت
قد قرر في محله انه لا بد في بحثه حمل اللام على العهد من تقدم
مدخولها ولو كانت ههنا لم يتقدم اصلا فكيف يصح حملها هنا
على ذلك قلت هذا من قبل قوله تعالى وليس الذكر كالانثى حيث
تقدم ذكر الذكر كناية في قوله تعالى رب اني نذرت لك ما في بطني
محرمات فان كلمة ما في الفسط العموم بعم الذكر والمؤنث على ان الظاهر
المصادر من نذر الولد خدمة للبيت هو الذكر فكذلك تقدم ذكر

الفن هنا كناية في قوله السابق وما يجوز به عنه الاول علم المعاني
وذلك بوجوه ثلاثة ذكر كلمة ما هي ناكاة في الآية فكما ان ما في الآية
عبارة عن الولد فكذلك ما هي عبارة عن الفن بمعونة المقام كماليني
على ذوي الاهمال وكون الفن الاول عبارة عن الفاظ كمالها التحقيق
الختار على ما سمي عن قريب وعلم المعاني عبارة التخصوص التي يدل
عليها تلك اللفاظ التخصوص فلما قدم هنا ذكر علم المعاني صراحة
فكأنه قدم ذكر الفن الاول في ضمنه كناية بناء على ان المعاني ظروف
للفاظ كما ان اللفاظ قوالب المعاني على ما نقررته وكون الفن الاول
عاما وعلم المعاني خاصا وذلك ظاهر وقد قرر في علم الاصول ما من عام
الا وهو في ضمن الخاص ولو سلم فيجوز ان يكون قوله الفن الاول من
قبل خرج الامر اذا لم يكن في البلد الا واحد فيصح حل اللام هنا
على العهد الخارجي وهو المطلوب المرغوب عند ذوي المحبوب الفن
الاول عبارة عن المسائل وعلم المعاني علم لهذه المسائل والمعنى الفن الاول
مسمى لهذا الاسم وهو علم المعاني فان اعتبر الفن الاول من اللفاظ لا بد
من قيد وهو مدلول او دال والتقدير مدلول الفن الاول علم المعاني او الفن
الاول دال على المعاني واما ثانيا فهو انه اذا اطلق المصنف بالعهدة على
الخصم المعينة من افراد مدخولها الذي هو اسم جنس لم كونه مجازا
سواء قبل ان اسم الجنس وضع للحقيقة فقط واختاره السيد الشريف
او مع وحدة الابعينها واختاره السعد الدين المحقق او لزوم خلاف الوضع
الافرادي والاول باطل بالاتفاق والثاني بعيد والجواب بوجهين ماقاله
السيد المحقق الاسم في المعهود والخارجي هو وضع آخر بازاء خصوصية
كل معهود ومنه سمي وضعه عاما والثاني ماقاله نجمة الائمة الرضى وانما
جعل ذواللام موضوعا لشيء بعينه كالرجل والفرس وان كان مركبا
لان المركبات ايضا كالمرتبات موضوعات بالتأويل اما يجعل اللام
مع مدخولها ككلمة واحدة لشدة الامتزاج بينهما او يجعلها من
حيث عدم استقلالها وكونها تجزئة الكلمة كأنها موضوعة مع ما
دخلت عليه وضع افرادي هذا كلامه فلتأمل واما ثالثا فهو ان

الفن في اللغة اما معنى الضرب والنوع واما معنى الزينة والترزين
قال في الصحاح الفن واحد الفنون فهي الانواع والافانين الاساليب
وهي اجناس الكلام وطرقه ورجل مفتن اي ذوقه وفن الرجل
في حديثه وخطبته اي جده بالافانين انتهى كلامه وقال في الاطول
الفن الضرب والترزين هذا الكلام وفي العرف عبارة عن طائفة
من المسائل المخصوصة الكلية المحققة في ضمن الجزئيات المخصوصة
فولي الاول سميت تلك الطائفة فنا لان معنى النوعية متحقق فيها
وذلك ظاهر فاطلاق الفن عليها حقيقة عرفية وبمحاذ لغوي على ما
لا يخفى وعلى الثاني سميت فاعلى طريق الاستعارة المصروفة الاصلية
وذلك لانه شبه ترتيبه وشاقه الترتيب وتأليف المسائل المخصوصة
في هذا الجزء من اجزاء الكتاب على وجه الانتظام والالتزام المقبول
عند اولي الازهان والافهام بترزين الجواهر الوردية على وجوه
مخصوصة وكيفيات شخصية متناسبة لها تم استعمل اللفظ الموضوع
للمشبه به الذي هو الترزين اعني لفظ الفن في المشبه الذي هو الترتيب
المذكور على وجه الاعارة اشارة الى كمال مهارة في الصناعة وترغيبا
لقلوب الطلاب ونشطها لهم على تحصيلها كما لا يخفى على اولي التهي
واما رابعا فهو ان قوله الفن الاول لما قرئ في محله ان الشيء اذا كان
اعرف من شيء فاصل جعل الاعرف مبتداً وغيره خبراً نحو زيد
المنطلق لمن يعرف زيدا دون صفة انطلاقه ونحو المنطلق زيد
لمن يعرف المنطلق دون من يقول به صفة الانطلاق وههنا على
عكس ذلك الاصل لان الفن الاول المذكور في السابق كلمة وعلم المعاني
صراحة وطاهران الصريح اعرف من غيره والجواب ان الفن اعرف
هنا من علم المعاني على جهة اخرى وذلك لان الخطاب هنا بالنظر
الى من يعرف الفن الاول دون ما يحتمل عليه من كل من العلوم الثلاثة
فكان كقولك زيد المنطلق دون المنطلق زيد وذلك لان المخاطب يجوز
ان يعرف ان المصنف الف الرسالة مشتقة على ثلاثة فنون ولا يعرف
ان الفن ماهو فاجاب بان الفن الاول علم المعاني فلينأمل (واما خامسا)

فهو ان الكتاب المؤلف وكذا ما جعل جزء منه عبارة عن الالفاظ
المعينة الدالة على المعاني المخصوصة كما هو المختار عند مصدر التحقيق
قدس سره الا ترى انه يقال قرأت الكتاب اي الالفاظ المخصوصة
القراءة حال الالفاظ دون المعاني والقش وغيرها فاطلاق الاسم
الموضوع بازاء الكتاب كالمفتاح والابضاح والتخصيص اوازاء اجزائه
كما مقدمة والفنون والفصول على غير الالفاظ مجاز على ما لا يخفى
وان ساسي كتب العلوم كالصرف والنحو والمعاني الى غيرها تارة
تطلق على المعلومات من القواعد والاصول وتارة على الادراكات
المتعلقة بها وتارة على الملكة الحاصلة من ممارسة تلك الادراكات
والذي يبين في الكتب من هذه الثلاثة هي المعلومات وان كان الحق
عند الشارح المحقق هي الملكة كما سيجي وانتم خير انه على اي وجه
كان لا يصح الحمل لما قرئ في علم الميزان ان بين الموضوع والمحمول
في قضايا الجلية لا بد من شرطين اتحاد خارجي يقال له الاتحاد
في الافراد والافلا يصح الحمل انه حينئذ حمل الشيء على مقايير وتغاير
ذهني يقال له التغاير في المفهوم والافلا يفيد فائدة مطلوبة من تلك
القضايا ففوت العرض الاصلى وههنا قد تحقق الشرط الثاني
دون الاول لان بين اللفظ والمعنى مغايرة تامة اذا معنى طرف واللفظ
مطروق وان اللفظ قالب ومصورة والمعنى مقلوب ومصور والجواب
ان الكلام مبنى على حذف المضاف اما من جانب الخبر او المبتدأ اي
معان الفن الاول علم المعاني والفن الاول الفاظ علم المعاني كما ذكره
مولانا حسن جلبي في حواشي المطول وهذا مسامحة مشهورة لا يتأتى
في امثال هذا المقام فليكن بتابع الآراء والافهام (واما سادسا فهو
انه ذكر في علم الميزان ان القضايا الجلية امان يرد بموضوعها الماهية
من حيث هي هي فالتقصية طبيعية واما جزء معين في الخارج
فشخصية ويقال لها بخصوصية واما افراد فاما ان يبين كية افرادها
كلا او بعضها فمخصوصا ولا فهملة وهي في قوة الجزئية في الوسائل
وفي قوة الكلية في المسائل وعلى الاول ماجرى عليه اهل النطق

وعلى الثاني ما قال الشيخ الرئيس اى على سبيل ان مهملات العلوم
كليات فهذه القضية من اية كانت (الجواب انها ههنا شخصية
فى المشهور مهمة فى التحقيق وتحقيق ذلك ان اسامى الكتب
واجزائها امامان الاعلام الاشخاص كزيد وعمر وغيرهما لان المص
مثلا الف كتابه المخصوص فوضع له اسما مخصوصا وهو التلخيص مثلا
حتى يتميز عند الاطلاق من الاعبار كما ركعوشان الاسماء فكان وضعها
خاصا لموضوع له خاص كوضع زيد مثلا وامامان الاعلام الاجناس
كاسامة وسبحان وذلك لانه الف كتابه المخصوص الذى هو عبارة
عن الالفاظ الكلية المحققة فى ضمن طوائف من الالفاظ الجزئية
وتلك الالفاظ الكلية هى الماهية من حيث هى اى بدون
ملاحظة جزئياتها فوضع لها بعد ملاحظة ههنا من حيث هى هى
اسما مخصوصا هو اسم التلخيص مثلا فكان وضعها خاصا لموضوع
له خاص الا ان المخصوص على الاول شخصى وعلى الثانى نوعى
والاول هو المشهور بين الجمهور والثانى هو التحقيق كما حققه المحقق
جلال الدواني فى حاشية التهذيب وانما يمكن الاول حقا لانه لو كان
اسماء الكتب واجزائها من اعلام الاشخاص لان اطلاق اسم التلخيص
مثلا على مصدر من اسان المصنف من الالفاظ المخصوصة للمعينة
تعبنا شخصيا فقط بدون صحة اطلاقه على ما كتبه الغير من كتب
التلخيص التى استغنت من نسخها المصنف التى كتبها فى اوان تصنفه
واللازم باطل لا يقال اول ولد رجل فسمى له زيد فى حال صغره يكون
ذلك الاسم اسماله فى حال كبره بلا نقاوة فانه فانما غير ليس فى الذات
بل فى الاعتبار والصفات وهذا لا يضر الاتحاد الذاتى فاما نحن فيه
فيجوز كونه من هذا القبيل حيث الف رسالته هذه فسميها باسم
التلخيص فاسمى واحدا واسمها كذلك والتعدد عرضى واعتبارى
ولا ضرر فيه لاننا نقول هذا قياس الاعراض على الجواهر وهو قياس
مع الفا فى ذلك لان الكتاب وكذا اجزائه عبارة عن الالفاظ على
التحريك كما فى الالفاظ من مقولة المكلف اذا لفظ عند المحققين

من النحاة صوت من شأنه ان يخرج من الفهم معتدا على الخرج
وقد قرر فى علم الحكمة والكلام ان الاعراض لا تقوم بذواتها بل
باعتبارها هى جوهرها فتخصصاتها بسبب حلولها فى مجالها فعرض
يقوم بهذا الجوهر غير عرض يقوم بذلك الجوهر بخلاف الجواهر فانه
لا يلزم من تعددها بحسب الاعتبار تعددها بحسب الذات فالحق هو الثانى
فانما كان الحق هو الثانى فالموضوع لا يراد به الماهية من حيث هى هى حتى
يكون القضية طبيعية بل الافراد لانه لم يبين كنهها الاكلا ولا بعضا
حتى تكون محصورة على اهل عنها السور فصارت مهمة (ولقائل
ان يقول هذا مناف لما ذكرت من انه اراد بالموضوع الالفاظ الكلية
التي هى الماهية من حيث هى حتى قيل انها من اعلام الاجناس
ويمكن ان يجاب عنه بانه اراد بالموضوع الماهية المعينة تعيينا
نوعيا لا شخصيا ولا يذهب عليك ان المانع بالكلية هو التعيين
الشخصى لالتوى اذ هو لا يتبقى الكلية على ما لا يتبقى (واما سابعها
فهو انه قد قرر فى كتب الميزان ان القضاء الجمالية لا بد ان يراد بها
بموضوعها هو الذات وبمحمولها هو الصفة والعنوان وههنا ليس
كذلك لان علم المعاني علم لهذا الفن فاراد به الشخص المعلم لا
عنوانه لايصح الجمل وقد قالوا لا يجوز جعل الشخص محمولا والجواب
ان الكلام يبنى على مذهب ارسطو حيث جوز كون الشخص محمولا ولو سلم
فلا يلزم من كونه علما لهذا الفن عدم كونه محمولا لانا زيد يعلم المعاني
هنا ما يسمى بهذا الاسم من الالفاظ والعبارة المخصوصة فيجدره عن
تعريف العلية بهذا التوبل كما ذكره بعض المحققين فى نحو قولك
المنطلق زيد ولو سلم فلا يلزم من عدم كون الشخص محمولا عدم
كون النوع محمولا وانما نحن فيه من هذا القبيل لما حققناه من انه من
اعلام الاجناس لان اعلام الانشخاص وانما يشتهر هذا بين العوام
ولامن اسماء الاجناس وان جوز مير ابو القحح فى حواشى شرح
التهذيب حيث قال فيه ان ما ذكره انما يدل على ان اسماء الكتب
لبست من الاعلام الشخصية واما على انها من اعلام الاجناس

فلا يجوز ان تكون من اسماء الاجناس و يؤيده ادخال اللام على كثير
منها كالساقية والساقية والرسالة الشمسية وغيرها مع ان العليقة
الجنسية لا تكون التقديرية اضطرارية على ما قالوا اللهم الا ان يقال
المشهور انها اعلام الاجناس فلما بطل كونها اعلاما شخصية ثبت
كونها اعلاما جنسية فتأمل ولا تعفيل عن التحقيق ومن الله اذمة
التوفيق (واما ثانيا فهو ان لفظ العلم هو داخل في العلمية لا
(والجواب انه اختلف فيه فذهب بعضهم الى انه داخل فصير من
الاعلام المركبة كعب الله وعبد الرحمن وعبد الكريم والاستعارة
بالكناية ولسماء الاشارات الى غير ذلك وذهب المحققون الى انه خارج
عنه فهو من الاعلام الموحدة كزيد واسامة وسبحان الى غير ذلك
فاضافة العلم الى المعاني مثلان من قبيل شجر الاراك ويوم الاحد
واسم الواحد كما بينه السيد السند في حاشية الصغرى في تعريف الترتيب
الاصطلاحي حيث قال اضافة الاسم الى الواحد بيانية كشجر الاراك
ويوم الاحد هذا واختار هذا المذهب المصنف الخطيب حيث قال
فيما سبق فلما كان علم البلاغة وتوابعها وفسره الشارح المحقق بقوله
اي وعلم توابعها فاشار به الى ان قوله وتوابعها عطف على قوله
البلاغة لا على العلم والا فلا وجه لتفسيره بذلك على ما لا يخفى فلو كان
كونه من الاعلام المركبة عند اختيار المحقق لفظ العلم للمقرر في محله
ان الاعلام مصونة عن التصرفات بقدر الامكان (واما ثامنا فهو انك
قد عرفت في هذا البحث ان لفظ العلم خارج عن العلم على مذهب المنصور
قال في شرح المختصر ان اعلام هذه العلوم مركبة من المضاف والمضاف
اليه كعلم البلاغة فاطلاق المعاني والبيان والبديع بتقدير المضاف
كما ذكره صاحب الكشف في شهر رمضان وقال السيد الشريف
في شرح المفتاح لفظ المعاني والبيان علمان لهذين العليين كالنحو
والصرف فقولك علم المعاني وعلم البيان من قبيل شجر الاراك
هذا كلامه فالمصنف اختار مذهب الشريف كما ذكرناه فلم يذكر
لفظ العلم هنا ولم يقل الفن الاول مع ان الاختصار سيما في الرسائل

المختصر هو الاهم المطلوب المرغوب وما الفائدة في ذكره ونصر بجه
والجواب ان الغرض من ذكره هو التنبيه من اول الامر على جنس
المضاف اليه بانه من اى جنس من الاجناس والتفصيل بعد الاجال
والاعلام بعد الايهام لانه اوقع في النفوس وادخل وقد قالوا الحصول
بعد الطلب والذوا عن على ما لا يخفى (واما عاشرا فهو انه عدل عن الطريق
المستفاض في هذا القسم حيث لم يقل الفن الاول في علم المعاني
كما قالوا في امثاله وجه العدول من الطريق المقبول بين النحول
وارباب العقول الى هذا المسلك التادير الغريب بين اهل المنقول
والمعقول (والجواب ان كلا من المسلكين لا يتخلو عن القيل والقال
اذ في مسلك المشهور بين الجمهور لابد من ارتكاب المجاز في الطريقة
اي الاستعارة المصروفة التبعية بنسبة الشمول والعموم الكلي
بالشمول الظرفي الكلي فاستعير الثاني الاول استعارة مصروفة
اولا ثم سرت الاستعارة الى الجزئين فاستعمل لفظ في الموضوع للشمول
الظرفي الجزئي في الشمول والعموم الجزئي على سبيل الامارة ثانيا
كافي نظرها على ما قالوا في كثيرهم ان الاستعارة تعد على التشبيه
والتشبيه يقتضي كون كل من المشبه والمشبّه موضوعا بوجه الشبه
ومجموع معاني الحروف لا تصلح للمصروفة لعدم الاستقلال في المفهومية
على ما هو المقرر عندهم وانه رده عليه نظرية الشيء لنفسه فيحتاج
لرده الى الاجابة اما بان يقال كلمة في بمعنى اللام الاختصاص على
ما قاله السيد والتعليلية على ما قيل في قوله تعالى فذا لكن الذي
لمثنى فيه اى لاجله وكافى قوله عليه السلام عذبت امرأة في هرة اى
لهرة او بان يقال كلمة في بمعنى على ما قيل في قوله تعالى (ولا صليكم
في جذوع النخل) اى على جذوع النخلة او بان يقال المراد بالفن الاول
الانفاظ وبعلم المعاني القواعد والاصول فكانه قيل هذه الانفاظ
والمعارف في بيان تلك المعلومات فيكون بيان تلك المعلومات
فيكون بيان معاني الانفاظ طرفا لها وهذا توسع شائع لكون
بيان المعاني بها تارة وبغيرها اخرى ولا ينافي فيها ما مشتهر ايضا

من كون اللفاظ ادعية وقولاب لانفس المعاني لكونها مأخوذة منها تابعة لها في الزيادة والنقصان وان يقال غير ذلك وفي مسائل المصنف لا بد من تقدير المضاف اما في جانب البدأ او الخبر كما حررناه في المبحث الخامس واذ لم يحل كل من المسلكين عن القيل والقال كما رأيت فوجه العدول الى هذا الطريق اما لتكثرة لفظية وهي الاختصار او معنوية وهي التنبيه على ان الفن الاول مطابق لفن المعاني وبالعكس بلا زيادة ولا نقصان بخلاف المسلك المشهور بين الجمهور فان هذا المعنى لا يستقامد منه لانه الظاهر شانه لا بد وان يكون اوسع من مظهرية على ما لا يخفى على ذوي النهى هكذا يجب ان يعلم هذه الابحاث العشرة فكيف في امثال هذه المواضع من اهل المطالعة والمذاكرة والمفاكرة والله اعلم بالصواب تمت الرسالة للفاضل الكليني

(*) بسم الله الرحمن الرحيم

(قاعدة واضحة في دخول الباء المتعلقة بمادة المخصوص على المقصور عليه والمقصور اعلم ان من اراد التكلم بتخصيص شيء يسمى فهو قبل التكلم قد يقصد افادته معني قولنا المال مقصور على زيد لا يتجاوز الى غيره وبكر وغيرهما وقد يقصد افادته معني قولنا زيد مقصور على المال لا يتجاوز الى غيره والنصب فالمقصور في ثلثا الصور بين هو المحكوم عليه بالمقصورية والمقصور عليه في قصده هو مدخول كلمة على ويجوز له في كل من هاتين الصورتين تركيبا ن احدهما قولهم خص المال بزيد وانيهما قولهم خص زيد بالمال فان اراد المعنى الاول فان اتى بالتركيب الاول فقد ادخل الباء على ما كان مقصورا عليه في قصده وان اتى بالتركيب الثاني فقد ادخلها على ما كان مقصورا في قصده وان اتى بالتركيب الاول فقد ادخل الباء على ما كان مقصورا عليه في قصده وان اتى بالتركيب الثاني فقد ادخلها على ما كان مقصورا عليه في قصده على عكس ما في الاول ولا نزاع في ذلك بين العلماء وانما النزاع بينهم في انه اذا دخل الباء على ما كان

مقصورا في قصده كما اذا قال بالتركيب الاول في افادة المعنى الثاني او قال بالتركيب عند قصد افادة المعنى الاول فكلامه هل يحتاج الى التأويل ولا فذهب الشريف المحقق الى الاول بناء على ان الاصل في اللغة العربية دخول الباء على المقصور عليه فيجب التأويل فيما عدا المقصور بحمل الاختصاص على معنى الامتياز او بتضيئه له وذهب العلامة التهانزاني الى الثاني بناء على ان دخولها على المقصور اصل ايضا والحق ما ذهب اليه الشريف ولذا مال اليه المحققون للفاضل الكليني هذه رسالته (*) بحمى الله الرحمن الرحيم (*) للسيد الشريف في ان افعال الله ليست معللة بالاغراض اذا ترتب على شيء اثر فذلك الاثر من حيث انه نتيجة لتلك الفعل وثمره له يسمى فائدة له ومن حيث انه على طرف الفعل ونهايته يسمى غاية له فقاعدة الفعل ونهايته متحدان بالذات ومختلفتان بالاعتبار ثم ذلك الاثر المسمى بهذين الاسمين ان كان سببا لاقدام الفاعل على ذلك الفعل يسمى بالقياس الى الفاعل غرضا ومقصودا وبالقياس الى فعله علة غاية فالغرض والعلة الغائية متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار وان لم يكن سببا للاقدام كان فائدة وغاية فقط فالغائية اعلم من العلة الغائية اذا تمهد هذا فنقول افعال الله تعالى ترتب عليها مصالح وحكم لتخصي ولا تعد فذهب الاشاعرة والحكماء الى ان تلك الحكم والمصالح غايات لافعاله تعالى وما فاعرا جمعة الى مخلوقاته واپس شيء منها غرضا وعلية غاية لغعله واستدلوا على ذلك بوجهين احدهما ان من كان فاعلا لغرض فلا بد ان يكون وجود ذلك الغرض اولى بالقياس اليه من عدمه والام يصح ان يكون غرضا فيكون القائل حينئذ بفعله مستفيدا لتلك الاولوية ويستكمل بغيره تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (لا يقال انما يلزم الاستفادة والاستكمال اذا كان المنفعة راجعة الى الفاعل واما اذا رجعت الى غيره كالا حسان الى المخلوقات فلا) لا نقول ان كان احسانه وعدم احسانه المهم منساو بين النسبة الى الله تعالى لم يصح ان يكون الاحسان غرضا

وان كان الاحسان ارجح واولى به لزم الاستكمال (والثاني من الوجهين ان غرض الفاعل لما كان سببا لا قدما على فعله كان ذلك الفاعل ناقصا في فاعليته مستفيدا لها من غيره وهو غير جائز بالنسبة الى الله تعالى كالا يخفى بل كمال الله تعالى في ذاته وصفاته يقتضي الكمالية في فاعليته وافعاله وكما افعله لا يقتضي الا ان يرتب عليها مصالح راجعة الى عبادته فذلك المصالح غايات وثمرات لا على غايتها لها واضع بما حققناه ان ليس شيء من افعاله عبثا اى خاليا عن الحكمة والمصلحة وان لا سبيل للاستكمال والنقصان الى سرادقات عظمه وكبرائه وهذا هو المذهب الصحيح الذي لا يشوبه شبهة ولا يحوم حوله ريبه وما ورد من الآيات والاثار والاحاديث الموجبة لتكون افعال الله تعالى معللة بالاعراض فهي محاولة على الغايات المترتبة عليها ومن قال بتعللها بناء على شهادة ظواهرها فقد غفل عما يشهده الانظار الصحيحة والافكار الدقيقة واراد اظهار ما يتناسب افهام العامة على مقتضى قولهم كلوا الناس على قدر عقولهم تمت الرسالة للسيد الشريف

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(اعلم ان الواسطة على انحاء الواسطة في الاثبات وهي الدليل) والواسطة في الثبوت وهي ما يكون واسطة في ثبوت المعارض للمعرض وعروضه سواء اتصف تلك الواسطة بذلك المعارض او لا تكون القائمة واسطة في لحوق اللون للجدار او لم يتصف كالنقاش في ذلك والواسطة في المعارض وهو القسم الاول من الواسطة في الثبوت فتكون الواسطة في الثبوت اعم من الواسطة في المعارض مطلقا كان الواسطة في المعارض اعم من الواسطة في الاثبات مطلقا لان الدليل واسطة في لحوق العلم للنتيجة وذلك لا يمكن الا بعد ان يعرض العلم للدليل نفسه والا وهو الظاهر هذا هو المشهور والتحقيق ان الواسطة في الثبوت مبين للواسطة في المعارض فان اتصاف ذي الواسطة بالمعارض ان كان حقيقيا فهي واسطة في الثبوت وان كان مجازيا فهي

واسطة في المعارض فلا تصاف الحقيقى بالمعارض معتبر في حد الواسطة في الثبوت كآلة النقاش فانه منتصف باللون حقيقة كذا الواسطة والاتصاف المجازى معتبر في حد الواسطة في المعارض ومثاله المشهور السفينة في عروض الحركة لراكبها ولا يخفى ما فيه لان الحركة عبارة عن كون الجسم في مكانين وهو بهذا المعنى موجودة في الراكب عارضة له كما رضيهما للسفينة اللهم الا ان يراد بالحركة الحركة الذاتية لا المعارضة وذلك لان الحركة القسرية على قسمين احدهما ان تكون حركة الجسم بحصول مدافيه بسبب تأثير القاسر كالخروج المرى فانه لو فرضنا انعدام القاسر والراى في ان المرى بالخروج ايضا متحركة بسبب مبدأ حصل فيه وثانيهما ان تكون حركة الجسم بمجرد حصول مبدأ في الجسم الآخر بدون حصول مبدأ في نفسه كحركة راكب السفينة فانا لو فرضنا سكن السفينة يلزم ان يكون سكن الراكب بخلاف الحجر المرى فالاول حركة ذاتية والثاني حركة عارضة فالتناسب ان يفيد الحركة في مثاله هذا بالذاتية كما لا يخفى تمت الرسالة في الواسطة للكلينوى

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(قوله ويختصر المقصود) اى مدلولات الابواب ودوال المقصود يختصر (في ثمانية ابواب) معطوف على جملة وهو علم والمناسبة بينهما اتحاد المسند اليهما والمسند لان التعريف بيان للماهية والاختصار بيان للتقسيم والضمير المستتر فيه فاعلمه واغلف المقصود بدل من الفاعل وانما زيد المقصود متابعة في قول الايضاح والمراد من المقصود الاصلى معنى القواعد بالتعريف ومن علم المعاني القواعد والتعريف ووجه الاختصار والنتية مع التغليب شدة الاتصال وحيث يصح لفظ من تبعضا ويحتاج الى حذف المضاف في قوله والا لصدق اى مقصود علم المعاني وعند التحقيق لفظ من بيانية اذا كان المراد من المقصود ومن علم المعاني القواعد والتعريف ووجه الاختصار والنتية الا ترى مع التغليب في المقصود في علم المعاني كلاهما

٣ اقول لا نسلم ان فاعليته مستفيدة لها من غيره كيف وما يكون سببا لا قدما انما هو باعتبار وجوده العلى لان الغرض انما يكون باعتبار وجوده الذاتي لا الخارجى فيكون فاعليته مستفيدة من تصوره بذلك السبب فلا يكون محتاجا في فاعليته الى الغير بل الاحتياج انما هو الى علمه تعالى وهو ليس بياطل شريف حافظ الزعموى

قوله انحصار الكل آه) مقول مطلق النوع تعريف لكل ما يتركب من الاشياء اى الاجزاء والجزء ما يتركب منه ومن غيره والاشتغال ثلثة ظرفية واشتغال الكل على الجزئ واشتغال الكل على الجزء والموصوفية من قبيل الظرفية والمراد ههنا اشتغال الكل على الجزء لا الكل على الجزئ والاصدق علم المعاني على كل باب وهو محال هذا قياس استثنائى غير مستقيم واذا كان المراد من المعاني ملكية يحتاج الى حذف المضاف بسبب ملكية الباب ودخل الشئ لمن دخل ومخرجه لمن خرج وفى الاصطلاح طائفة من المسائل الخصوصية مثل النجوبة والفقهية وفى الاصطلاح من المسائل التى تشمل انواعها ولم تشمل قوله لاحتالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم المراد بالنسبة هو تعلق احد طرفي الكلام بالآخر وان النسبة قائمة بنفس المتكلم فربد السؤال بان النسبة بالمعنى المذكور قائمة بالطرفين ووصف اهلها بالتكلم ولا شك فى قيام النسبة فى الطرفين واجب بان المراد بقيامها بنفس المتكلم انها حاصلة فى ذاته موجودة فى عقله لان القيام بمعنى الحصول فى نفس المتكلم ولان القائم بالطرفين اولا وبالذات قائم بنفس المتكلم ثانيا وبالعرض النسبة كسائر الصفات الذاتية موجودة باعتبار الغالب او بحسب الظاهر ان المراد قيامها لولا المنع وانها اى النسبة من شأنها القيام بنفس المتكلم والقرينة ما يصرح الناح من ان قول الشاك والجنون اوانتم اوالسأهى كلام من الذين ان لا قيام لنسبة بنفس شئ منها بمعنى تعلق احد جزئى للكلام (قوله احد) لازمة وقع لما يشوهم من ان الاخبار الاستنبالية نحو سيقوم زيد يلزم ان يكون كاذبة اذ لا نسبة خارجية فى الحال تطابقها قوله نسبة خارجية لا يتعلق بكان لافضل الكلبنوى

(*) بسم الله الرحمن الرحيم

(قوله تنبيه) اى هذا تنبيه لفظ هذا اشارة الى قول المصنف (صدق الخبر مطابقة آه) التنبيه اما عين التنبيه مسافة او بمعنى ما به التنبيه

اى اللفظ او بمعنى المنبه به اى المعنى او بمعنى المنبه عليه وهو قوله ان كان لنسبته خارج تطابقه اولاف تطابقه والمعنى الاخير بعيد (قوله) وسم هذا والمراد بهذا البحث قوله صدق الخبر وسم بمعنى اعلم بالكل فى اللغة والمراد ههنا بمعنى صدر وعنوان وتعدية وسم بالباء فى بالتنبيه والمحاذ ان يكون الاستعارة المصرية التى تنبيه اى تشبيه تصدير هذا البحث بالتنبيه يجعل الشئ علامة بالكل والقرينة لفظا هذا البحث او تكون الاستعارة مكينة اى تشبيه مضر فى النفس اى تشبيه هذا البحث بالفرس وارادة البحث بقرينة نسبة وسم الى البحث والنسبة تخيلية عند الخطيب والمكينة عند السكاكى ذكر المشبه وارادة المشبه به الادعائى الغير المتعارف وعند السلف المردود اليها بذكر مراد فى المشبه به (قوله لانه قد سبق آه) صغرى وكبرى مطوية تقدير للدعوى هذا البحث ناسب تصديره بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما وكل شئ كذا ناسب تصديره بالتنبيه ويرد المنع على الكبرى بجواز ان يكون التصدير عبثا وغير مفيد (فاجيب بان) لفظه ابهام واجال فم يعلم من السابق الا لا زكباء (قوله تطابقه) اشارة الى الصدق اولاف تطابقه اشارة الى الكذب وهذا البحث باعتبار الاوسط والنهي (قوله) وقد علم دفع السؤال الوارد على التعريف المشهور لافى المتن وهو ما يحتمل الصدق والكذب منشأ السؤال اتحاد الجزئين والصدقين ومورد تعريف المشهور وحاصل الجواب تعريفه اخبار عن الشئ على ما هو به او الصدق بديهى او تعريف الصدق لفظى او تعريفه تنبيهى فى عرف اللغة الفرق بين اخبرت عن الشئ واخبرت بالشئ فان الاول صفة المتكلم والثانى صفة الكلام (قوله صدق الخبر احتراز عن المتكلم (قوله اى مطابقة) حكمه باعث التفسير ورود الدور وصحح التفسير العالم بالكل علم بالجزء (قوله فان رجوع الصدق لتعليل بحجة التفسير والمراد بالواسطه واسطة فى العروض وفى الثبوت مادة الجمع تعريف الواسطه فى الاثبات اثبات التصديق بالتصديق واسطة فى الثبوت ما يفيد

ثبوت شيء لشيء سواء اتصف الواسطة بوصف الشيء أو لا كالبارى تعالى واسطة في صفات الممكنات ليس بتتصف بصفات الممكنات وواسطة في العروض هي اتصاف الواسطة بصفة حقيقة أولا وبالذات واتصاف ذوى الواسطة مجازا ثانيا وبالعرض كجالس السفينة وبين الواسطة في الثبوت وفي العروض عموم وخصوص مطلق والاعم واسطة في الثبوت (اي مطابقة حكم) فيه يضاد وير (واجب بان التقيد داخل والقيد خارج اويبان الواقع او التعبير قيد وقوى لاجترأزي والقصر في مطابقته من الطرفين واداة القصر فيه اضافة المصدر الجنسي وكل قصر المستند اليه على المستند فهو قصر الموصوف على الصفة وبالعكس عكسه وفي قصر الفعل الى المتعلق يكون القصر اعتباريا يعني قصر الصفة على الموصوف والقصر الموصوف على الصفة باعتبار الفاعلية والمفعولية والفعل حده اى صفة والمراد بالحكم الوقوع والاقوع والنسبة اعتبارية فكيف يكون المطابقة صحيحة والمطابقة من قبيل الظرفية والخارج اما طرف لنفس الشيء واما طرف لموجود نفس الشيء فهو القيام حاصل في الخارج والقيام الحاصل لزيد موجود في الخارج

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(السياط الاول احوال الاسناد الخبرى (وان قال) السائل ما مراد المصنف (قلنا) تفصيل ما اجله (وان قال) فابن الاجال (قلنا) ويختصر في ثمانية ابواب (وان قال) ما شرط الاجال والتفصيل (قلنا) شرط الاجال والتفصيل هو ان يشمل المجهل بجميع افراد الفصل اجالا (وان قال) ابو جده هذا الشرط ههنا ام لا (قلنا) يوجد لان قوله ويختصر في ثمانية ابواب مجمل يشمل الباب الاول احوال الاسناد الخبرى وغيره (وان قال) احوال الاسناد الخبرى الكلام جملة (قلنا) كلام وجملة (وان قال) ما الكلام (قلنا) هو ما تضمنت كلمتين بالاسناد (وان قال) ما الجملة (قلنا) هي قضية (وان قال) من اين اقسام القضية (قلنا) هي قضية جملة

(وان قال) ما الجملة (قلنا) ما يحفل طرفاه الى المفردين (وان قال) قول المصنف الباب الاول احوال الاسناد الخبرى قضية جملة مع ان طرفها ليس بمفرد لان الموضوع مركب من الصفة والموصوف وهو الباب الاول والمحمول مركب من المضاف والمضاف اليه ومن الموصوف والصفة وهو احوال الاسناد الخبرى (قلنا) المراد بالمفرد المأخوذ في تعريف القضية الجملة المفرد بالقوة (وان قال) ما المفرد بالقوة (قلنا) هو الذى يمكن ان يعبر عنه بالفاظ مفردة وطرفا القضية وان لم يكونا مفردين بالفعل الا انه يمكن ههنا التعبير عنهما بالفاظ مفردة (وان قال) فاذا اردت التعبير بالمفرد كيف تعبر عن طرفي القضية (قلنا) ان هذا اى الباب الاول ذلك احوال الاسناد الخبرى او هو هو او الموضوع محمول الى غير ذلك (وان قال) هيذه القضية اى الباب الاول احوال الاسناد الخبرى من اى قسم من اقسام القضية باعتبار الموضوع (قلنا) هي قضية شخصية في المشهورا ومهملة في الحقيقي (وان قال) كيف تكون قضية شخصية (قلنا) ان الباب الاول عبارة عن المعينة المعهودة سواء كانت عبارة عن الالفاظ المخصوصة التى هي من بداية الفن الى نهايته او عن نقوش هذه الالفاظ او عن مدلولاتها (وان قال) كيف تكون مهملة (قلنا) باعتبار تعدد الالفاظ والنقوش الموجودة في محال متعددة (وان قال) لمقدرا شارح وقال الباب الاول (قلنا) اشارة الى ان قوله احوال الاسناد الخبرى خبر مبدأ محذوف (وان قال) لم لم يقدر الفصل الاول (قلنا) ليكون سياق الكلام موافقا لسابقه (وان قال) ماها (قلنا) ان الباب يطلق في كل موضع يتعلق فيه الابحاث الاتية لما قبلها والفصل يطلق في كل موضع يتعلق فيه الابحاث الاتية لما قبلها (وان قال) لم اى بصورة الفصل ولم يأت بصورة الوصل (قلنا) لما بينهما كمال الانصال بالاجالية والتفصيلية (وان قال) لم لم يأت بصورة الوصل عطفا على قوله تنبيه صدق الخبر آه (قلنا) لعدم المناسبة بينهما (وان قال) ان الالف واللام

الداخلية على الباب في اى يحتمل (قلنا) اربعة (وان قال) ما
 معنى الاربعة (قلنا) الجنس والاستغراق والعهد الذهنى والعهد
 الخارجى (وان قال) هذه المعاني الاربعة اعمان لأم التعريف
 أم معان مد خولها (قلنا) هذه المعاني لعمان لأم مد خولها واما
 معنى اللام فهو التعريف والاشارة (وان قال) ما حقيقة لأم الحقيقة
 (قلنا) هي ما وضعت للاشارة الى مفهوم مد خولها من حيث هي
 هي مع قطع النظر عن الافراد (وان قال) ما حقيقة لأم الاستغراق
 (قلنا) هي ما وضعت للاشارة الى مفهوم مد خولها باعتبار كونها
 محتملة في ضمن جميع الافراد (وان قال) ما حقيقة لأم العهد الذهنى
 (قلنا) هي ما وضعت للاشارة الى مفهوم مد خولها باعتبار كونه
 محتملا في ضمن فرد غير معين معهود بين المتكلم والمخاطب بسبق
 فهم المخاطب اليه عند سماع اللفظ منه (وان قال) ما معنى لأم العهد
 الخارجى (قلنا) لأم وضعت للاشارة الى قصد الحصة المعينة
 من مفهوم مد خولها (وان قال) على اى معنى تحمل هنا (قلنا)
 على العهد الخارجى لاسي ذلك كناية (وان قال) التحمل على غيره
 لم لا (قلنا) ما يمكن العهد الخارجى لاشارة الى باب المد كونه في ضمن ابواب
 التامة كانت اللام مفيدة لاولية الباب المعهودة فكان قيد الاول
 مستدركا (قلنا) المراد بالاول هي تناول في مرتبة الاول والمشار اليه
 فيما سبق اول في ذلك لا في المرتبة فلم يكن الترتيب الذي كرى
 مستلزما للترتيب الذي فلا يكون قيد الاول مستدركا (وان قال)
 اذا حل اللام على العهد الخارجى وارىد من مد خولها حصة معينة
 يلزم ان يكون لفظ الباب وكذا كل ما دخل عليه لأم العهد الخارجى
 محازا من باب ذكر العام واردة الخاص (قلنا) ان الالمام الاجناس
 مع لأم العهد وضعا آخر بازاء الحصص المعينة فيكون مد خولها
 حقيقة باعتبار هذا الوضع (وان قال) ما اصل الباب (قلنا)
 باب قلت الواو الفاء لفتحها وافتتاح ما قبلها والدليل على ان
 اصله يوب (قلنا) ينى جمه على ابواب (وان قال) كيف يكون دليلا

جمعة على ان اصله يوب (قلنا) لان القاعدة اذا لم يعرف اصل
 الكلمة اهو واوى أم ياقى بنظر الى اربعة اشياء فيعرف باحد ها
 وان قال) ما الاشياء الاربعة (قلنا) هي المصدر والتنبيه والجمع
 والتصغير كيف يعرف اصل الكلمة بهذه الاشياء (قلنا)
 لانها تزد الاشياء الى اصولها (وان قال) ما الباب في اللغة (قلنا)
 هو اسم لدخل الامكنة (وان قال) ما هو في الاصطلاح (قلنا)
 ما يوصل به الى المقصود (وان قال) ما المراد منه ههنا (قلنا)
 الالفاظ والعبارة المعينة الدالة على المعان الخصوصية (وان قال)
 اهو حقيقة هنا ام مجاز (قلنا) مجاز (وان قال) كيف يكون مجزا
 (قلنا) ان الكتاب بمنزلة الجنس والباب بمنزلة النوع والفصل
 بمنزلة الصنف فشيء الكتاب بالدار المستقلة على البيوت وكل نوع
 من المسائل بالبيت واوله بالباب الذى يدخل منه فيه تشبيها
 للمعقول بالمحسوس (وان قال) ما الاول في اللغة (قلنا) تقيص
 الآخر (وان قال) ما اصله (قلنا) اصله وول وادمت واو الاول
 في الساتية بعد سلب حركة ما قبلها ثم زيدت الهمزة في اوله
 لتعذر الابداء بالساكن (وان قال) اهو منصرف ام غير منصرف
 (قلنا) اما منصرف او غير منصرف لان احدهما يكون اسما بمعنى
 قيل فحينئذ يكون منصرفا ومنونا ومنه يقال اولا وآخرا (واثنيهما
 ان يكون صفة بمعنى ان افعل التفضيل بمعنى الاسبق فحينئذ يكون
 غير منصرف لو وزن الفعل والوصفية (وان قال) ما الالف واللام
 في الاول (قلنا) يدل عن الاضافة (وان قال) اذا كان بدلا
 عن الاضافة فكيف يكون التقدير (قلنا) يكون تقديره اول
 الابواب التامة (وان قال) احوال من اى قسم من اقسام الجمع (قلنا)
 جمع قلة (وان قال) ما جمع القلة (قلنا) ما يطلق على ثلثة وعشرة
 وما بينهما (وان قال) ما جمع الكثرة (قلنا) هو ما يطلق على ما فوق
 العشرة الى الالنهاية (وان قال) افرق بينهما ام لا (قلنا) قال
 صاحب الترجيح لافرق بين جمع القلة والكثرة في الاطلاق على الثلثة
 الى العشرة من غير قرينة (وان قال) من اى جهة يفرق بينهما

في الاطلاق على ما فوق العشرة من غير قرينة حيث يصح اطلاق جمع الكثرة على ما فوق العشرة دون جمع القلة (وان قال) قولهم جمع الكثرة يطلق على العشرة الى الالمانية له يلزم منه ان لا يصح اطلاقه على الثلاثة الى العشرة (قلنا) لا يلزم ذلك منه اذ هو مكتوب عنه لشبهة كون اقل كل جمع ثلثة قلة كانت او كثرة (وان قال) ما الحال في اللغة والاصطلاح (قلنا) الحال في اللغة نهاية الماضي وبداية المستقبل وفي الاصطلاح ما بين هيئة الفاعل والمفعول به لغضا او تقديرا (وان قال) ما المراد بها ههنا (قلنا) الامور العارضة للاسناد (وان قال) الحال ام مذكور ام مؤنث (قلنا) مؤنث (وان قال) ما الدليل على انها مؤنث (قلنا) تصغيرها على حويلة بالنساء (وان قال) اضافة الاحوال الى الاسناد الفظية ام معنوية (قلنا) معنوية (وان قال) ماهي (قلنا) ما كان المضاف فيها غير صفة مضافة الى معمولها (وان قال) اهي لامية او مبنية (قلنا) لامية (وان قال) ماهي (قلنا) ما يكون المضاف اليه جنسا شاملا للمضاف وغيره (وان قال) كيف تعبر عن المعنى على تقدير ان يكون الاضافة لامية (قلنا) الباب الاول احوال متعلقة للاسناد والمنسوب الى الخبر (وان قال) اجاز ان يكون الاضافة بيانية ام لا (قلنا) يجوز (وان قال) لا بد في الاضافة البيانية ان يكون المضاف اليه صادقا على المضاف والاسناد لا يصدق على الاحوال فلا يقل الاحوال اسناد (قلنا) ان المراد ههنا من الاضافة بمعنى ما كان المقصود منه بيان المضاف لما كان بمعنى من البيانية (وان قال) ما الفرق بين الاضافة البيانية بمعنى ما كان المقصود منه بيان المضاف وبين الاضافة اليبانية بمعنى ما كان من البيانية (قلنا) الثاني مشروط بالعموم والخصوص من وجه والاول جار في اضافة الاعاء مطلقا الى الاخص (وان قال) ما المراد من الباب الاول (قلنا) الالفاظ (وان قال) ما احوال اسناد الخبري (قلنا) المعاني (وان قال) الجمل صحيح ام لا (قلنا) انه ليس بصحيح (وان قال) لم لا يصح (قلنا) لان شرط الجمل ليس موجود (وان قال)

ما الشرط (قلنا) هو اتحاد خارجي وتعاريفي (وان قال) كيف يكون الاتحاد الخارجي (قلنا) ان كان من الباب الاول الالفاظ ومن الاحوال الاسناد الخبري كذلك او كان المراد منها المعاني (وان قال) يمكن تصحيح الجمل ام لا (قلنا) يمكن (وان قال) صح (قلنا) مدلولات الباب الاول احوال الاسناد الخبري او الباب الاول اوى احوال الاسناد الخبري (وان قال) اهكذا حقيقة ام مجازا (قلنا) مجاز (وان قال) ماهو من افراد المجاز (قلنا) مجاز في الحذف (وان قال) هل يمكن ههنا مجاز آخر ام لا (قلنا) يمكن ان يكون مجازا مرسلا (وان قال) باي طريق يكون (قلنا) اعتبر المصنف ذكر الباب واعتبر الالفاظ واراد منها المدلولات وذكر احوال الاسناد الخبري واعتبر منه المعاني واراد منها الدوال فالعلاقة الدالية والمدولية (وان قال) المقصود جمع الاحوال ام لا (قلنا) المقصود بعض الاحوال (وان قال) من اى شئ تعلم (قلنا) من الاضافة (وان قال) لم تعلم من الاضافة (قلنا) المعبر في انواع اللام معتبر في الاضافة اى الاستقرار والجنس والعهد والمعتبر ههنا العهد (وان قال) الشرط في عهد الخارجي ان يذكر المجهود محققا او مقدرا ام ذكر ههنا ام لا (قلنا) مذكور في تعريف المعاني (وان قال) ما موضوع علم المعاني (قلنا) الفاظ العربية (وان قال) الاسناد ليس بلفظ عز في فلا يدخله احوال اللفظ فخرج احواله عن تعريف المعاني مع انها باب من ابوابها (قلنا) ان احوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ (وان قال) كيف يكون من احوال اللفظ (قلنا) باعتبار التاكيد وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة الى نفس الجملة وهو اللفظ (وان قال) الاسناد من اجزاء الكلام وهو موضوع المعاني وموضوع العلم فلا يكون البحث من الاسناد ان يكون من اجزاء موضوع العلم فلا يدخله احوال الاسناد (وان قال) هو احوال الكلام واعراض ذاتية عليه من المسائل (قلنا) ان احوال الاسناد هو احوال الكلام واعراض ذاتية له تعرض لجزئه الذي هو الاسناد فموضوع المسئلة في الحقيقة انما هو الكلام (وان قال) لم يراع المصنف

ذلك في بحث الحقيقة والجزأ العقليين حيث جعلهما من عوارض
الاستناد فقال ثم الاستناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي (قلنا)
لامر داع به (وان قال) ما الامر الداعي اليه (قلنا) هو انتساب الحقيقة
والجزأ على هذا العقل بنفسه (وان قال) الاحوال والاستناد اعرض
ام جوهر (قلنا) هما عرضان (وان قال) ان كانا عرضين فيلزم
قيام العرض بالعرض فهو لا يجوز (قلنا) لا يلزم ذلك (وان قال)
لم لا يلزم ذلك (قلنا) الاحوال والاستناد من الامور النسبية فالتى
لا وجود لهما في الخارج بل هما من الامور الاعتبارية ولا نزاع
في وصف الاعراض بالامور الاعتبارية وانما الكلام في وصفها بالامور
موجودة (وان قال) تعرف الاستناد بالصبر ليس بصحيح لانه تعرف
بالمباين والتعريف بالمباين ليس بصحيح (قلنا) لانسان هذا التعريف
تعريف بالمباين وانما كان هذا التعريف تعرف بالمباين لو كان المراد
بالصبر المعنى المصدري اعني فعل المتكلم وليس كذلك بل المراد منه
المبنى لفعله اى المضموم (وان قال) لم لم يقل اول مضموم كلمة (قلنا)
بناء على ان ظاهر الاستناد متعدد العلم كذلك والتنبيه على ان الانضمام
كلمة او ما يجرى مجرىها الى اخرى آه مدخلا للتكلم (وان قال)
لم قال ان ظاهر الاستناد متعدد (قلنا) انه ليس المراد من الاستناد
هنا معناه اللغوي بل المراد منه المعنى الاصطلاحي (وان قال) كم
احصاء الاستناد (قلنا) ثلثة (وان قال) ما هي (قلنا) احدها ما اصل
ومقصود لذاته وهو عين المبدأ والخبر عين المفعول والخبر نحو زيد
فانم واقام زيد والثاني فيما كان اصليا لا مقصودا وهو اذا وقع
خبر المبدأ لجهة نحو زيد ابوه فانم والثالث فيما ليس اصليا لا مقصودا
وهو استناد اسم الفاعل والمفعول الى فاعلها نحو زيد فانم ابوه
وزيد فزروب علامة (وان قال) ما المراد منها (قلنا) كلها مرادة
هنا (وان قال) ما القرينة على ان الكل مراد هنا (قلنا) اخذ
كلمة اوفى التعريف حيث قال ضم كلمة او ما يجرى مجراها (وان قال)
الشر يف للتحقق وكلمة او لا لشكك وهو ينسب في التحقيق

(قلنا) ان الواو هنا لتقسيم المحدود لتقسيم الحد حتى يكون منافيا
(وان قال) او يثبت يكون لتقسيم الحد (قلنا) اذا كان المحدود
متعددا (وان قال) كيف يكون لتقسيم الحد اذا كان المحدود متعددا
(قلنا) لان تعريف المتعدد يكون متعددا بالاحوال او واحدا لکن يكون له
تعريفان او اكثر (وان قال) اى تقسيم براديهنا (قلنا) تقسيم المحدود
(وان قال) لم (قلنا) محدود واحد وكان له نوعان احدهما ضم كلمة آه
والآخر ضم ما يجرى مجرىها آه (وان قال) ما العلاقة على ان كلمة
او لتقسيم المحدود لتقسيم الحد (قلنا) كون الانفصال لمنع الخلو
بحيث ينحصر شقين ولا يحصل شقا ثالثا

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

باب الاول احوال الاستناد الخبري (استناد الخبري بمن يكون
بصدور الاخبار تقديمه بالشرف وحله صحيح ان كان الباب الاول
والاحوال متجانسين والايقندر المضاف في احدهما مناسب وجمع
الاحوال لكثرة الافراد والاستناد اما استناد الى باهوله واما استناد الى ملاس
غير ما هوله ولا غير النسبة في الخبري نسبة الجزء الى الكل والحال وصفا
عرض والاستناد عرض فيلزم قيام العرض بالعرض لاجب بان القيام
اختصاص التابعت بالمتوالت وانما قال احوال ولم يقل في بيان احوال
لاجل المتابعة تعرف الاستناد ضم كلمة او ما يجرى مجرىها الى اخرى
او الى ما يجرى مجرىها بحيث يفيد الحكم اى المصدر وان لم يكن
المصدر يلزم الدور والمراد من الحكم ما يطابق عليه الحكم اعم
من فائدة الخبر ولوازم الخبر قوله يجرى فيه استعارة مصرحة بتعبية
اذ شبيه الوقوع بالجريان في الانتقال فاشتق يجرى من الجريان
واشتق يقع من الوقوع واريد يقع من ذكر يجرى لان الاستعارة المتصرحة
التعبية ذكر المشبه به وارادة المشبه بقرينة استناد الملايم للمشبه به
الى المشبه القبر الملايم اوفيه مجاز مرسل من قبيل ذكر الملزوم وارادة
اللازم لان الجريان يلزمه الوقوع والقرينة استناد يجرى الى ما قوله
ثابت لفهوم اخرى المفهوم ما يستفاد من اللفظ من الذات لان

المبتدأ ذات معين والمراد من الخبر وصف ليكون التعبير الذهني
واذا كان المراد من المبتدأ والخبر ذاتين لم يكن اتحاد خارجي والاتحاد
شروط لصحة الحمل وكذلك اذا كان المراد منهما وصفين لم يكن
اتحاد واذا كان المراد من المبتدأ وصفًا ومن الخبر ذاتًا لا يجوز لان المقصود
من الحمل افادة المجهول الوصفي والمجهول عند المخاطب هو خبر
المبتدأ لان المبتدأ ذات معين ليحمل الخبر عليه افادة الخبر الى المخاطب
فتعين ان المراد من المبتدأ ذات ومن الخبر وصف لا غير من الاحتمالات
الثلاثة ثم المفهوم من الخبر عام مملو به بطريق المطابقة نحو زيد قائم او
بطريق التضيق للقطع بان الثابت في لفظ ضرب زيد هو الحدث الذي
هو جزء مفهوم ضرب زيد ثم الحكم في الجملة الشرطية في الجزاء لا
يذهبها عند العربية والشرط قيد للجزاء وعند اهل المعقول الحكم
هو الاتصال بين الشرط والجزاء وكذلك الانفصال وكل جملة
وقعت خبرا من المبتدأ فهي محتاجة الى التاويل لصحة الحمل والتاويل
اما بواسطة اشتقاق وبواسطة وضرب في الزمان الماضي تعريف
الحمل بالمواظبة حل هو نحو زيد قائم فالحمل ثلثة

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

الباب الاول احوال الاسناد الخبري (الباب الاول عبارة عن
الالفاظ على ما هو المختار عند السيد من الاحتمالات السبعة المشهورة
واللام للعهد الخارجي (فان قلت) لو كان اللام للعهد الخارجي لزم
ان يكون المعهود حاضرا او موقوف اما صريحا او ضمنا او كتابة
فان سبق ههنا (قلت) قد سبق ذكره صريحا في الاجال الذي هو
قوله ويختصر المقصود في ثمانية ابواب الباب الاول احوال الاسناد
الخبري (فان قلت) لو كان اللام اشارة اليه لزم التكرار لان ما سبق
عين هذا (قلت) نعم لكنه مبنى على الاطراد لانه مما في الباب الثامن
الفائدة ازالة الغفلة لعد ذكره وفي الباقي اطراد (فان قلت) ما في الباب
من الاستعارة (قلت) فيه استعارة مصرحة اصلية بان شبه القواعد
الخصوصية بالاب في الاولى ويذكر المشبه به اي الباب واريد

المشبه اي القواعد المخصوصة واستعارة مكنية تخيلية بان يشبه
المسائل المخصوصة في ضمير باليت في الارتفاع ويثبت السبب الذي
هو لازم المشبه به الى المشبه الذي هو المسائل المخصوصة وفي قوله
الاول ترشيع وتجريد على صكلا التقديرين (فان قلت) ان كان
السبب عبارة عن الالفاظ مع ان الاحوال في قوله احوال الاسناد
الخبري عبارة عن المعاني فلا يصح الحمل لعدم اتحادهما في الخارج
(قلت) نحن نصحح الحمل اما بتقدير المضاف في جانب المسند اليه
اي مدلولات السبب الاول او في جانب المسند اي دوال احوال
الاسناد الخبري اما باعتبار الجواز المرسل في الطرف بان يذكر
الباب الاول الذي هو عبارة عن الالفاظ ويراد به المدلولات
بلافة الداللية اي تسمية المدلول باسم الدال او بان يذكر الاحوال
التي هي عبارة عن المعاني ويراد بها الدوال تسمية للدال باسم المدلول
واما باعتبار الجواز العقلي اي الجواز في النسبة على ما قال به الشيخ
عبد القاهر لان الجواز العقلي ههنا لا يصح على مذهب الخطيب
للمصرح فيما بعد من ان الجواز العقلي اسناد الفعل له وهذا ليس منها
واما باعتبار الادعاء تأمل واما بتقدير في بيان اي في بيان احوال
الاسناد فحينئذ في الظرفية استعارة لكن هذا ضعيف لما فيه من
زيادة حذف (قوله) احوال الاسناد الخبري اما علم شخص للقواعد
الخصوصية وحينئذ يلزم حمل الجزئي الحقيقي على الجزئي الحقيقي
وهو جائز عند علماء البيان بناء على انتقاد في العنوان وهو مختار
الكناشع فلا حاجة الى التاويل الذي ذكره السيد في حاشية على
التصورات وغير جائز عند علماء الميزان وتأويله الباب الاول مسمى
باحوال الاسناد الخبري كما قالوا في هذا زيد واما علم جنس على الاصح
او اسم جنس وان كان مرجوحا وحينئذ لا حاجة الى التاويل واما
لقب اضافي فاضافة الاحوال الى الاسناد لامية وهي بيانية لغوية
فلا تناقض بين كلمت النحاة (فان قلت) لو كانت الاضافة لامية
لصح اظهار اللام فيها والتالي باطل فلا تكون الاضافة لامية (قلت)

صحة اظهار اللام فيها ليست بلازمة بل يكفي فيها وجدان معناها
 وهو الاختصاص على ما صرح به الجاني (قوله) وهو الى قوله يفيد
 الحكم تعريف للاسناد (وقوله) بان مفهوم آه ليس من التعريف
 والصبر المرفوع راجع الى الاسناد (وقوله) ضم مصدر مبنى للمفعول
 اى انضمام كلمة آه فعلى هذا يكون الانضمام صفة الكلمة لا للفاعل
 والاسكان الضم صفة للمتكلم وهى ليست مما نحن فيه (وقوله)
 او ما يجرى آه معطوف على كلمة (فان قلت) ان كلمة او للشك
 فهو منافي للتعريف (قلت) لانسم كونهما للشك وكلمة
 او ههنا لتقسيم (فان قلت) تقسيم الحد والمحدود (قلت) تقسيم
 للمحدود لكونها لمنع الخلط والحاصل ان كونها تقسيما للمحدود
 ثلث علامات فالاولى ان يكون لمنع الخلط على ما قال به فاضل
 القنارى والثانية ان يكون في التعريف لفظ يتناول القسمين الى
 ما قبلها وما بعدها على ما قال به الفاضل قول احد فهما اكثرى
 لا كلى والثالثة ان يكون ما قبلها وما بعدها متساويا واحدا فان كان
 معرفين كانت كلمة او لتقسيم الحد للمحدود فهى كلية تأمل (قوله)
 ما يجرى كلمة ما ههنا للموصوف وما بعدها صفاتها لا للوصول لانه
 منافي للجسمية التى هى لازمة الفعل البتة كما هو مختار للمقدمين على
 ما ذكره الشيخ في الشفاء (قوله) يجرى اسم مكان وضيمه راجع الى
 الكلمة (فان قلت) لم حذف كلمة في ههنا مع انه مكان محدود
 ههنا وهو كون الكلمة مسنداً (قلت) ما جرت عليه الكلمة ليس
 بمختص في المسند لجواز ان يكون لها مجريات كثيرة فيكون فيها
 فلها حذف كلمة ما عبارة عن المركبات التقييدية والاضافية
 والجملة الواقعة موقع المفرد (قوله) الى الاخرى اى الى كلمة اخرى
 او ما يجرى مجريها فالمراد من الكلمة الاولى او ما يجرى الاولى آه
 المسند من المسند اليه (فان قلت) يفهم من ظاهر هذه العبارة
 ان يكون المسند والمسند اليه لفظا مع انها مدلوله على ما قال به
 القاسم اللثي في منهواته على حاشيته للطول في هذا البحث (قلت)
 فيها مجاز مرسل بعلاقة الدالالة اى تسمية للدال باسم المدلول

ويمكن جعلها في مثل هذا المقام على حذف المضاف اى مدلول كلمة آه
 (فان قلت) اذا كان ما يجرى مجريها معتبرا في جانب المسند اليه
 لم يورد العلامة (قلت) لان فهمه مما سبق (قوله) بحيث يفيد آه
 متعلق بقوله ضم كلمة آه والباء فيه للابسة وكلمة حيث مبنى على
 الضم قال بعض الافاضل في انشاء الامتحان كلمة حيث تصيرا استعارة
 مصرفة بان شبه الحكم المستفاد من المضاف اليه بحيث بالمكان
 في الانشاء عليه غيره ثم استعير كلمة حيث الموضوع للمكان المحكم
 الحاصل من المضاف اليه وعلى هذا تكون اضافة حيث الى ما بعده
 من قبيل اضافة العام الى الخاص (فان قلت) لم يبنى على الضم مع
 ان المضاف اليه مذكور (قلت) لانسم كيف والمضاف اليه
 فحكم المحذوف لان المضاف اليه وان كان فعلا صورة لكنه
 في الحقيقة مصدر لان الفعل اذا كان مضافا اليه يأول بمصدره
 المضاف الى فاعله كما في قوله تعالى * يوم ينفع الصادقين * فالتقدير
 بحيث افادتها الحكم والصبر المستر في قوله يفيد راجع الى الضم
 (قوله) الحكم فالمراد منه المعنى اللغوى الذى هو العلم والادعان
 لا المعنى الاصطلاحي الذى هو اسناد امر الى الاخرى ايجابا او سلبا
 فلا يرد سؤال الدور وليس المراد منه ايضا الوقوع او الالاقوع
 اللذين هما مورد العلم والادعان لانهما عبارة عن النسبة التامة
 الايجابية او السلبية وهى عين معنى الاسناد الاصطلاحي ففى غفل
 عن هذا قال ما قال (قوله) بان مفهوم احديهما آه الضمير المتجوز
 يرجع الى الكلمتين او المذكور والمحذوف في قوله في الاخرى
 (فان قلت) هذه العبارة مخالفة للمشهور من ان المراد من جانب
 الموضوع الذات ومن المحمول الوصف لان الظاهر منه ان يكون
 الوصف مرادا من الطرفين فهو خلاف المشهور (قلت) اما المراد
 من المفهوم الثانى المعنى اللغوى هو ما يفهم من اللفظ لا ما لا يقابل الذات
 والمعنى اللغوى اعم من الذات والوصف على ما قال به حسن جلبي واما
 معنى علما ذهب اليه المتقدمون على ما قال به الفاضل مبرزا جان

من ان المراد من الطرفين مفهوم ويمكن ان يكون مقحما فايراده
للمشاكلة قوله او متى عنه معطوف على قوله ثابت والضمير راجع
الى المفهوم في قوله للمفهوم الاخرى آه (قوله بان مفهوم آه فان قلت)
يخرج من هذا البيان القضاء بالشرطية (قلت) لان للشرطية والشرطيات
كلها راجعة الى الجمليات عند العربية يجعل الشرط قيد الجزاء مثلا
قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود بأول بان النهار موجود
وقت طلوع الشمس كما يصريح به العلامة فيمასأى ويمكن تطبيق
هذه العبارة على مذهب المنطقيين القائلين بعدم الرجوع بان يقال
ثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم آخر او بان يقال هذا ملزوم لذلك
(فان قلت) هذا التعريف اسمي او حقيقي (قلت) اسمي لانه تعريف
لامر اعتباري فان اردت الفرق فانظر الى الحسابية الادبسية
تمت الرسالة لفاضل السككنوى

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(وقد ينزل) اى الخطاب (العالم بهما) اى بفائدة الخبر ولازمهما
(مترلفا للجل) فليكن اليه الخبر وان كان عالما بالفائدة (لعدم جريه
على موجب العلم) مطول (قال) ما معني الواو في هذا المقام (قلت)
العطف (قال) ما المعطوف عليه قلت جملة لاشك ان قصد آه
او مدحول لاشك فيه والتقدير لاشك ان قصد الخبر ولاشك قد ينزل
آه (قال) اذا عطف على جملة لاشك في اى شيء يجمع الواو (قلت)
في السبوت لان العال بالعلم بكنه محل من الاعراب الجمع في السبوت
(قال) سبوت الجملتين المعطوفتين في اى شيء اى الخارج اى الذهن
اى نفس الامر في اثنين منها وفي الثالثة فلاحتمال سبعة (قلت)
في نفس الامر (قال) ثبوتها مستفاد ومعلوم بدون الواو وحاصل مع
عدمها فلا فائدة للعطف بالواو (قلت) الجمع المستفاد من الواو
وضمعيه وبدونها عقليته فافاد المصنف بالواو والدال بالوضع الجمع
الحاصل في نفس عقلا هكذا حققه الشريف العلامة في حاشية
المطول في الدال السابع (قال) ما المعطف (قلت) تابع مقصود بالنسبة

مع متبوعه بتوسط يته وبين متبوعه احد الحروف العشرة (قال)
لا محل لهما من الاعراب للمعطوف عليه فلا يكون له النسبة حتى يقصد
التابع مع متبوعه فيها (قلت) ذلك التعريف ناظر الى المفردات
والمراد ان وجدوله اجوبه آخر (قال) ذلك التعريف فاسد من جهة
اخرى لانه غير جامع لافراد لان او واما بل وام لاحد الامر ين
فلا يكون مقصودا بالنسبة مع متبوعه فلا يكون التعريف مشتملا على
المعطوف باحد الاربعه والحال انه من افراد المعرف فلا يكون جامعاً
لافراده وكل تعريف بهذا فاسد (قلت) قوله مع متبوعه احتراز عن
البدل والمقصود ان لا يكون ذكر المتبوع تمهيدا وتوطئة لذكر التابع
كما كان في البدل كما حققه مولانا جامي (قال) ما الحاصل (قلت) هذا
من كلام المولدين فالا حسن في هذا المقام ان يجعل عطف
القصة على القصة وتوجد المناسبة بين القصتين وان لم يجوز السكاكي
لكن جوز صاحب الكشف وهو قوله تعالى ومن الناس الا يتدلى
هذا وتبعه السعد والسيد لكن على فهم السيد من كلامه تعدد الجمل
شرط في عطف القصة والمناسبة بين القصتين واما على فهم السعد
فالتعدد ليس بشرط بل يكون بين الجملتين كما بين الجمل لكن المناسبة
بين الخاصين اذا كان بين الجملتين (قال) ما المناسبة ههنا (قلت)
اتحاد في التصور لان الجملتين مسوقتان لبيان قصد الخبر تحقيقا
في المعطوف عليه وتزيلا في المعطوف (قال) ما غرض المصنف
من هذا الكلام (قلت) بيان غرض الخبر تنزيلا ودفع سؤال مقدر
نشأ من السابق المشير الى تقسيم غرض الخبر تقريره تقسيم هذا
فاسد لانه غير حاصر لاقسامه لانه نزل العالم آه فلا يستند بان السابق
بيان القصة تحقيقا وهذا تنزيلا تقريره وقد ينزل او تحير بالمراد (قال)
في هذا الكلام تناف من وجهين احدهما ان هذا تنزيل العالم منزلة
الجاهل فالفاء الخبر اليه ما يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
وقال فيا بعد وكثيرا ما يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر في
كلامه تناف وبانهما ان قد اذا دخل على المضارع فبعد التحقيق

مع التقليل كما انه اذا دخل على الماضي يفيد التحقيق مع التوقع والتقرير
 كما في قد قامت الصلوة وقد ينزل من باب التفعيل يفيد التكثير لان بناؤه
 للتكثير فيبين مفاد قد ينزل تنافيا فلا يجتمع في محل واحد (قلت) ان القلة
 والكثرة تعتبران ذاتية واصنافية بحسب المقام فالقلة المستفادة من قد
 اضافية والكثرة المستفادة من باب التفعيل ومن قوله وكثيرا ما ذاتية
 او بالعكس وان القلة المستفادة من قد ناظر الى الفعل والكثرة المستفادة
 من باب التفعيل ناظر الى الفاعل والعكس كما اشاره مولانا عصام فلا تناف
 مساواة (قال) الشك الذي اعظم لفظا ومعنى اوله فقط (قلت) مقدم
 لفظا وخبره عن لان النبي مؤخر عما في عنه معنى وان قدم لفظا (قال)
 لى عرض ذكر الشارح لفظ الخاطب (قلت) لتعريف الموصوف
 المحذوف بقرينة المقام (قال) تفسير الشارح بقوله اى بغائة
 ناظر الى الجار والمجرور والمجرور معا (قلت) تفسير المجرور (قال)
 فعلى هذا لم اعاد الشارح في تفسيره حرف الباء (قلت) لانه اذا عطف
 على الضمير المجرور اعيد الخافض (قال) ان اى اهو من حرف العطف
 (قلت) نعم على مسلك السكاكى (قال) هذا مردود لانه يخالف للجمهور
 (قلت) هذا الغن مبنى على مسلك السكاكى والبناء على مذهبه
 في هذا الغن ليس بمردود (قال) ابايع التفسير (قلت) احتمال الارجاع
 الى غيرهما (قال) ما هما (قلت) العالم السابق صراحة والمنكأ
 السابق في ضمن ينزل (قال) ما العرض (قلت) تعيين المرجع (قال)
 ما المنكأ (قلت) سبق (قال) العائدة والعرض والعابق ما هم
 (قلت) هم يتحدون ذاتا ومتعاربون اعتبارا يقال هذا فائدة الفعل
 لاجل ثمة عليه وعاقبه لاجل وقوعه في نهائيه وغرضه لكونه
 نهما للشارح على الفعل (قال) ما الخير (قلت) كلام انسيبته خارج
 طباقه اولان طباقه ولانسان بخلافه (قال) لم يقل المصنف قد ينزل
 مع لغة العالم لانه لاجل الجمل (قلت) لمنزل نفس العالم (قال) لم ينزل
 المنزل كما في الاول (قلت) نفس العالم لم يجعل نفس الجاهل (قال)
 ما العالم (قلت) هو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل (قال) هذا

التعريف اشامل للتصور والتصديق ام خاص باحدهما (قلت)
 شامل كليهما (قال) ما تعريفه عند التكلين (قلت) صفة توجب
 تميزا لا يحتمل النقص (قال) هذا التعريف اشامل للتصور والتصديق
 (قلت) شامل لهما (قال) فعلى هذا لا يكون التعريف جامعاً لانه
 ليس للتصورات نقيض لانه ليس فيها حكم (قلت) بعدم احتمال
 نقيضه اعم من ان لا يكون النقيض او يكون ولا يحتمله لان نقيض كل
 شيء معرفه (قال) ما الجهل (قلت) عدم العلم عما من شأنه ان يكون
 علما (قال) فعلى هذا لا يكون متقابلين ما المتقابل (قلت) هما
 الشئان اللذان لا يجتمعان في زمان واحد من جهة واحدة (قال)
 ما اقسامه (قلت) اربعة تقابل التضاد وتقابل التضاييف وتقابل العدم
 والملكية وتقابل الإيجاب والسلب (قال) بين اقسامه مفصلاً (قلت)
 الشئان اما ان يكونا موجودين او معدومين او احدهما موجود
 والاخر معدوم ولا تقابل لمعدومين اما اذا كانا موجودين فاما ان لا يتوقف
 تصور احدهما على تصور الاخر فتقابل التضاد كالسواد والبياض
 وان توقف فتقابل التضاييف كالآلوة والبنوة واما اذا كان احدهما
 موجودا والاخر معدوما فاما ان يكون للعدم قابلية للوجود اما
 شخصاً او نوعاً او جنساً فتقابل العدم والملكية كالعمى والبصر
 والافتقار الى الإيجاب والسلب كزبد بصر زيد ليس ببصر (قال)
 ما بين العلم والجهل من هذه الاقسام (قلت) تقابل العدم والملكية
 (قال) الفاء في فيلقى ما هي (قلت) جزائية وتسمى فصيحة والتقدير
 اذا نزل العلم فليلقى اليها خبر (قال) ان الوصلة في اى مقام تستعمل
 وما واه (قلت) الواو حالية وتستعمل هي فيما يكون نقيض الشرط
 اولاً بالنسبة الى الجزاء (قال) ما موجب العلم (قلت) العمل كما قاله
 الشارح (قال) موجب الشيء لا يتك عن الشيء والعمل يتك عن
 العلم (قلت) موجب شراً لا يتك عنه (قال) رب قياسها (قلت)
 بعض العالم ينزل منزلة الجاهل لان بعض العالم لم يجز على موجب
 علمه وكل من لا يجز على موجب علمه ينزل منزلة الجاهل ينتج بعض

العالم ينزل منزلة الجاعل هذا اخر ما وقعت به لدى الاختسان
للاستاذ المحقق مولانا مجورى على افندي

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(قوله ثم الاستناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلية) اي معطوف
على قوله لاشك والمناسبة بينهما ان المعطوف عليه بيان لقاعدة الاستناد
والمعطوف بيان لتقسيم الاستناد ولفظ ثم تراخي الزمان ولفظ الاستناد
مطلق وهذا المقام مقام الضمير واطهار لفظ خلاف الظاهر لبدل من
بكتة والكثرة فيه تنبيه للمعايرة فان قيل لا استخدام ممكن فلم ترك الاستخدام
لانه خلاف الظاهر فاجيب الى الكثرة والكثرة فيه الاستخدام ضمير موضح
والاظهار موضح فذلك احتبر الظاهر فان قيل اللفظ اذا عيد معرفة
فهو عين الاول فيواصل قديرا دل عنه بمعنى هو غير كايه وكون الحقيقة
العقلية والمجاز العقلية صفة قائمة لكلام بواسطة اي بواسطة الجزاء وهو
الاستناد ونسبة الحقيقة العقلية بالاستناد ثابت في محله اي موصوف ونسبة
المجاز العقلية بالاستناد غير ثابت في محله اي غير صفة حقيقة والنسبة في
عقلية من نسبة السبب الى السبب والحكم في القسمين هو العقل لا الوضع
للاولى مثال استناد الحقيقى ثبت الله البقل وضرب زيد ومات زيد
ومرض زيد وحق الاستناد صفة الشيء الى الشيء سواء كان الفاعل خالقا
او فاعلا باختياره او بغير اختياره كمرض زيد ومات لان المرض والموت
ثابتان في محلهما بغير اختيار والموصوف هو الحال الى زيد وانما قال منه
حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلية دون احقيقة وما آله لان بعض هكذا
اي بس ترتيب الاولان ذكر الشيء غير مناف للمعنى ولذلك لم يعد المحصر
قوله وهو في القرآن (واذالت عليهم آياته زادتهم ایمانا) معطوف
على قوله واقسامه اربعة والجهة الجامعة عطف العلة على المعلول
فلان في متعلق بكثير وتقديم تعطف الشانه موصوفا لكثرة بواسطة
والموصوف مقدم وبان لفظ في اظهارا للمعنى والظرفية من قبيل
ظرفية الكل الجزء لان القرآن يطلق على المجموع وعلى البعض
والكثرة والقلة اما اضافيان واما ذاتيان لانهما اما بالنسبة الى شيء

آخر او لا والمراد بالكثرة ههنا ذاتية اي بالنسبة ولا يشترط شيء قوله
واذالت عطف العلة على المعلول والحال فيه اقتباس والمراد بالعلة
والمعلول من قبيل سبب العلم بالعلم الحكمى يعنى وهو كثير لا سبب
الذات بالذات تعرف الاقتباس ظاهرا والمقتبس عذاب في آية
في سورة الانفال يعنى قول المصنف واذا تليت آه وما به الاقتباس الفاظ
حرف المصنف والاقتباس امر معنوى والمقتبس المصنف والتغير
بينهما لازم يسير وان كان التغير كثيرا فهو التامج والتغير في ضمير
عليهم اوفى ضمير لغيرهم ايمانا اي تصديقا بوقوع المجاز العقلى لا تصديق
بالمؤمن به وضمير الجمع في عليهم وزادتهم راجع الى اهل المعاني
لالا المؤمنين كافي القرآن ولفظ كما قيد المنى

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(قوله واما ذكره) لفظ اما مفردة وهو ما وقع في الدباجة واما مركب
من لان كنت متطليا انطلقت كابين في الكافية واللام علة فوضن
معنى الشرط واما مركب من ان وما فادعت بعد القلب فالتبس
باما العاطفة ففتح الهمزة لدفع الالتباس فصارا اما ذكره واستعمال اما
تفضل الاجال الذهني واللفظي جوابا لسؤال مقدر ويجب التعديل
لفظا او مقدر في المركب وقضية اما ذكره شرطية متصلة بمرادة
التالى لو جرد ادت انفصال تقديره ان يكن من شيء فذكره لتكون
الاصول والارجح والاحتياط والتنبيه والاظهار والركن الاعظم
كانه اتى وحذف في اما حذفه فلزم ان يكون تعاقب الذكر الترتك
والامتنعنى النصب كالمبنى والمقتضى وقصد المنكسر واختياره والقصد
متنق ههنا لان النكارة واختلافه منوطة باختيار المتكلم وهو مراد
الذكر ولم يرد العدول يعنى لم يرد الحذف قوله والتميز بذكره هنا
لمجرد التاكيد او لصنعة الاحتياط ولفظ التقديم والتأخير ولفظ ذكر
وحذف وتعرف وتذكر مصدر مبنى للمفعول لا للفاعل لان المصدر
المبنى للمفعول مناسب لموضوع والمبنى للفاعل خارج عن الفن وحيث
اريد الجعل اراد يرد الشيء وباراد الشيء لازم للجعل قوله فلكونه اللام

الحصول ومتعلق بالنسبة واللام في المعطوف عليه للنحصيل (قوله
إلى الذكر باعث التفسير تخصيص الذكر الأصلي بالسند إليه صراحة
ومصححه عموم الذكر في نفس الأمر وطريق العموم بطريق الاستخدام
قوله والاحتياط أي احتياط التكلم ومعطوف على الـكون قوله وإن يادة
الايضاح والتقرير حاصل بالقرينة وإن يادة حاصل بذكر السند إليه
(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف أو غيره (أشمل) من استغراق
المتني والجمع لأنه يتناول كل واحد من الأفراد واستغراق المتني عما يتناول
الذين اثنين واستغراق الجمع عما يتناول كل جماعة جماعة ولا يتأخر خروج
الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار إذا كان فيها رجل أو رجلان
دون لا رجل (قال المصنف الفاضل العريف بمقتضى زاده ما أضافه الاستغراق
إلى المفرد (قلت) أنها إضافة الصفة إلى الموصوفها (فقال) لا اطلب
منك هذه الإضافة (ثم قال) ما يجري من المعاني الأربعة (قلت) العهد
الذهني (قال) فمن أي شيء ذهب إليه (قلت) لكون الدعوى جزئية
(قال) مسائل العلوم كلية (قلت) لو كان هذا كلية لزم النقص (قال)
وما للنقص (قلت) أنه لا يطبق حل هذا الحجر رجل بل رجال حسن
(قال) هذا يجري فيها غير ما ذكرته من العهد الذهني (قلت) الاستغراق
فعل في الأول قضية شخصية وعلى الثاني قضية كلية أي بطريق
العموم المجاز مسورة (قال) وما الاستغراق (قلت) لا ليس بمقتضى
ولا عرف بل أعم منها (قال) المفرد أفضى أو معنوى (قلت) المراد
ما يصدق عليه لفظ المفرد سواء كان حقيقة كرجل أو حكماً
كأجمع المضاعف باللام مثل لا تزوج النساء (قال) ما الفائدة في تعميم
الاستغراق من حرف التعريف وغيره (قلت) دفع ما يهتوم إزمابه
الاستغراق هو اللام مع أنه يكون غيره أيضاً بقرينة المثال والإضافة
(قال) ما قرينة الحذف وتعيينه (قلت) لفظ أشمل اسم تفضيل
لا يستعمل إلا بحدسي الأشياء الثلاثة والتثنية بقوله لا رجال قرينة معينة
للحدوف (قال) نعم قرينة للجمع فقط لا للمتني والجمع معاً (قلت)

قوله إلى الذكر باعث التفسير
هو البحث عن الأحوال
من ذات السند إليه فيكون
باعث التفسير بعد مرجع
الضمير إلى التفسير
الذكر وجميع الأحوال
هو البحث عن الأحوال

نعم لكن استعمال الجمع كثير وإن الجمع يستعمل في التثنية كما في قد صنعت
قلوبكما لا التثنية في الجمع وإن الاستغراق لما وجد في الجمع في التثنية
بطريق الأول (قال) رتب قياس قوله لأنه يتناول (قربت) قياساً
مركباً فقلت لأنه يتناول كل واحد واحد بخلاف استغراق الجمع والمتني
وكل ما هو شأنه كذلك فهو أشمل (قال) قرر بسطاً (قلت) لو قرر
بعدم المنع على الكبرى ويحتاج في دفعه إلى أن يقال كلما يمكن المتني والجمع مع
متنوا لكل واحد واحد من المطلوب حسنة أيضاً

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(قوله ولما كان هاماً منطناً) منشأ السؤال كون صيغة المفرد لا على الوحدة
كانسان والاستغراق دال على الكثرة وهما متساويان ومورد السؤال
ومحل الاعتراض والاستغراق المفرد أشمل والسؤال منع حقيق أو نقض
أو معارضة حقيقة ودليل المعارض فكيف آه (والجواب معارضة
فإن قيل المعارضة لا تعارض فامر غير معتد به فاما المعارضة
على المعارضة يجوز بمعنى النقض الإجمالي قوله لما وجد وجود لوجود
يعني وجود الشرط سبب لوجود الجزاء أو بمعنى حين فريد السؤال
بأن وقت الشرط وقت الجزاء غير واحد (واجب أن الوقت وسعي
يكفي قوله تعالى إذا اردنا أن نهلك قرية أمرنا بالآية وألفظ أما بمعنى
أن فلا يرد السؤال والقصر في أنما يدخل عليه في متعلق الأخير ومتعلق
الأخير لفظ مجرد عن معنى الوحدة لأن اسم الجنس موضوع للماهية
من حيث هي هي وهي عارضة عن الوحدة والتعدد وصاحبة لهما
وأفردت عن الوحدة فصيح الاستغراق مع التعدد لا الجمع مع الوحدة
وعند البعض اسم الجنس موضوع للماهية مع الوحدة فريد السؤال
المعهود وعنده والجواب المذهب الآخر (مسألة لطيفة
إذا أطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه في أول
الأمر فهو مجاز لغوي مع القرينة من طريق ذكر العام وإرادة
الخاص والتاس عنها غافلون (الوحدة والأكثرة متقابلان بالعرض
بالإيجاب والسلب بالذات لأن الوحدة جزء الكثرة فلا تقابل بالذات

منطناً بالكسر اسم مكان
والقياس القبح كسرهما
قرأينه وبين الصدر أي
موضع يظن فيه كذا قال
سلكوني قبل قول المصنف
ثم الاستدانة فالرجع

اولاً الوحدة كون الشيء لا ينقسم والكثرة بخلافها فتقابل بالذات
لان الانقسام لازم فالتقابل بالعرض لا بالذات وعند العقل الوحدة
والكثرة متقابلان بالذات لان العقل يمنع حصول احدهما في شيء عند
حصول الآخر فيه فالتقابل بالذات عند العقل (والتقابل يكون
الشئيين لا يتجسمان في موضع واحد من جهة واحدة في زمان واحد
والتقابل اربعة اقسام لانها اما وجوديان واما احدهما وجودي
والآخر عدي والوجوديان اما ان يقع احدهما بدون الآخر اولا
الاول تقابل التضاد والثاني تقابل انتزاعا والعدمي اما سلب
عن موضع قابل او سلب موضوع مطلق الاول تقابل العدم والملكية
والثاني تقابل الايجاب والسلب والمتقابلان اما حقيقيان ان كان
التقابل فيهما غايبة الخلاف وان لم يكن بينهما غايبة الخلاف فشهوران
نحو السواد والبياض والاسود والابيض والعلم والجهل والعالم
والجاهل والغنا والفقر والغنى والفقر

هذه الرسالة للسيد محمد العربي بن يوسف افندي

(*) باسم الله الرحمن الرحيم (*)

(واما العطف) أي جعل الشيء معطوفاً (على المسند اليه) الى قوله
او معية وهن عاشره اسوأة دقيقة مع اجوتها الحقيقة فهما هي (السؤال
الاول) سئل عن الطالب هذا القول وامّا العطف فلتفصيل المسند
اليه على أي موضع به عطف فلا بد ان يقول على قوله وامّا لا بد ان يزا
القول فيقال له كل منهما جلة لا يحل لهما من الاعراب ولا بد في ذلك
العطف من الجهة الجامعة بين المستدين والمستدين اليهما فعدنا
اقسام الجهة الجامعة فلا بد ان يقول هي ثلثة عقلية ووهي
وخيال ويعرف كل منها فيقال فاي من هذه الاقسام في هذا العطف فلا بد
ان يقول كلناهما خيالية لان الناطق العارف بمن له نصيب من العريية
اذا رآى او سمع ذكر واحد من توابع المسند اليه او ابد نكتة كذلك الواحد
يخضر في خياله تابع آخر له ونكتة اتيه (فان قال بدل هذا القول
هذا من عطف الفضة على الفضة ويكتفي فيه بمجرد تناسب
الفضتين في الغرض السوق له الكلام وتاثيرها ظاهر في هذا المقام

يقول منه (السؤال الثاني) سئل عنه هذه القضية جلية او شرطية
وعلى تقدير كونها من احدهما في أي قسم من اقسامها المعلومة
فلا بد ان يقول هي شرطية متصلة لزومية لان اما فيه معنى الشرط
واتماً كيد والتقدير هما يمكن من شيء فالعطف لتفصيل المسند اليه
فيقال له كيف تكون لزومية ولا لازم بين وجود شيء ما في العالم
ومين كون العطف لتفصيل المسند اليه فان قل نعم لكن يدعي
اللازمة بينهما ولا يستلزم هذا الادعاء ان تكون القضية كاذبة لانه
كناية عن تأكيد شئ الحكم اوقال بل هي اتفاقية وتعلق الحكم
بوجود شيء ما في العالم وان كان اتفاقياً فيبدأ كيد يقبل منه
(السؤال الثالث) سئل عنه ان لفظ العطف بالمعنى المصدرى او بمعنى
التابع المخصوص كما يطلق على كل منهما بين النخاة فلا بد ان يقول
هو بالمعنى المصدرى بقرينة قوله فلتفصيل المسند اليه وقد فسر به
الشارح العلامة لان التابع المخصوص لا يفيد تفصيل المسند اليه
وانما يفيد المعنى المصدرى ثم يبين وجه الافادة وعدم الافادة فيقال له
ما الفرق بينهما ومن أي جنس كل منهما فلا بد ان يقول التابع المخصوص
من قبيل الالفاظ واللفظ كناية للصوت وهو كناية قائمة بالهوى
فيكون اللفظ من مقولة الكيف وسمعوه بالهوى كناية قائمة بالصوت بها
يميز صوت عن آخر مثله في الحدة والنقل (واما المعنى المصدرى فهو
من قبيل الحال والحال واسطة بين الوجود والمعدوم غير داخله
نحو مقولة من مقولات العشرة فيقال له فعلى ما ذكر من قيام
اللفظ بالصوت والصوت بالهوى يلزم قيام الغرض بالعرض البس
ذلك بمسحيل فلا بد من ان يقول نعم ومسحيل عند المتكلمين ويمكن
بل متحقق عند الفلاسفة وهذا الاختلاف مبني على اختلافهم
في تعريف قيام الشيء بغيره ويرد البحث على ما ذكر في علم الكلام ثم
يقال له فاذا كان المصدرى مراد وهو من قبيل الحال فكيف معلولا
للتفصيل وهو ايضا من قبيل الحال اذا الحال عند مثبتها لا يكون معلولة
بحال اخرى الاعتناء في هاشم في الاحوال التي هي مما يتبع الحياة وابست

هاتان الحالان ماتبعت فلا بد ان يقول الاحوال قد تكون سببا بحصول
احوال اخر وان لم يكن علته لها واطلاق العلة عليها واستعمال ادوات
التعليل بينهما على ضرب من التأويل وان قال المصدر المتعدي
كأعنها وان كان مدلوله امرا غير موجودة لكنه يستلزم لفاعله هيئة
حاصلة بسبب كونه مؤثرا من غيره ولقوله هيئة حاصلة بسبب كونه
مؤثرا من غيره وهذه الهيئة امر موجود من مقولة العقل والافتعال
في هذا الاعتبار يجوز ان يطلق عليه ايضا انه علة لما يترتب عليه
من الآثار فيقبل منه (السؤال الرابع) هذه القضية وان كانت شرطية
لكون امافها كما مر لكن الغرض منها القضية الجلية وهي مسألة
من مسائل علم المعاني فاي شيء وقع موضوع هذه المسئلة من
موضوع العلم فلا بد ان يقول موضوع المسئلة قد يكون عين موضوع
العلم وقد يكون نوعا منه وقد يكون عرضه الذاتي وقد يكون نوعا
منه وهذا من القسم الاخير فان موضوع العلم اللفظ العربي وعرضه
الذاتي الاحوال التي بها يطابق اللفظ لمقتضى الحال والعطف نوع من
الاحوال التي بها يطابق اللفظ لمقتضى الحال والعطف نوع من
(السؤال الخامس) ما الباعث للشارح العلامة على تفسير العطف
بقوله اي جعل الشيء معطوفا على المستداليه فلا بد ان يقول العطف
يطلق في السنة النجاة على معنيين المعنى المصدرى والتابع الخصوص
كما مر والاول قد يكون بمعنى عطف الشيء عليه وقد يكون بمعنى
عطفه على غيره ففسره به للتنبيه على ان المراد به المعنى الاول بما فيه
من ارادة غيره من الفساد وقد مر ذكر قياس ارادة المعنى الثاني واما
فساد ارادة معنى الثاني من الاول فلاته وان كان من احوال المستداليه
ايضا لكنه ليس من احوال المستداليه بالاصالة بل بالتبعية والمقصود
من هذا الباب بيان الاولى والثانية (السؤال السادس) لام التعليل
في قوله فلتفصيل المستداليه هل هي لعللة الحسولية او التحصيلية
فلا بد ان يقول بل التحصيلية فمد خولها علة لما قبلها في الذهن
واما في الخارج فبالعكس فيقال له فيثبت قد ظهر العلة الغائية

للعطف فباعته المادية والصورية والفاعلية فلا بد ان يقول تمام
مفهوم جعل الشيء معطوفا على المستداليه بمنزلة علة الصورية
واجزاء هذا المفهوم بمنزلة المادة له وفاعله المتكلم فيقال له هل يمكن
وجود معلول مركب بلا علة غائية فلا بد ان يقول له نعم يمكن بل هو
محقق (اما على مذهب الفلاسفة فلان المصنوعات مسندة الى
المبايى العالية بطريق الانجاب فلا يكون لانجاب العلة الموجبة من
علة غائية (واما على مذهب المتكلمين فلانها مسندة الى الله تعالى
بطريق الاختيار وافعاله تعالى ليست معللة بالاغراض كما بين في محله
فيقال له فهل يمكن ان يكون البسيط الحقيقي علة تامة اي فاعلا مستقلا
للمعلول المركب فلا بد ان يقول اما على رأى الحكماء فلا يمكن اذ الواحد
عندهم لا يصدر عنه الا الواحد وامكان العقل الاول وان كان معتبرا
لكنه من المعقولات الثانية التي لاتعلق بها الانجاب واما على رأى
المتكلمين فهو ممكن بل محقق لاستناد المصنوعات كلها الى الله تعالى
بالذات عند هم والتحقيق ان عند معاشراهل السنة مثبت الصفات
الذاتية لله تعالى لا يتحقق علة تامة بسيطة حقيقة لان لصفاته تعالى
مدخلا في وجود الموجودات كما حقق في محله (السؤال السابع)
يطلب منه ان يرب قياسا اقترايا من الشكل الاول مستبطن من قول
الشارح العلامة فان فيه تفصيلا للفاعل آه يستدل به على الدعوى
الضمنية من مطابقة المثال للمثل له فلا بد ان يقول هذا المثال
مطابق للمثل له لان هذا المثال فيه تفصيل للفاعل من غير دلالة
على تفصيل الفعل وكل امر كذا شأنه فهو مطابق للمثل له فيقال له
القائمة في زيادة قولك من غير دلالة على تفصيل الفعل فلا بد ان يقول
فانته اظهار المقابلة بين قوله لتفصيل المسند اليه وقوله او المسند
فيقال له لانسان هذا المثال لا يدل على تفصيل الفعل لان ما دل
على تفصيل الفاعل يدل على تفصيله ايضا لان الفعل الواحد
بالشخص لا يصدر عن الفاعلين المختلفين لاستماع قيام عرض واحد
بالشخص يحل محل مختلفين فيدل على ان مجيى زيد غير مجيى عمرو

فيحصل منه تفصيل المسند ايضا كما في قوائها زيد فعبرو فلا بد
ان يقول هذا التفصيل انما يفهم بدلالة العقل وهي وان كانت
اقوى من دلالة اللفظ الا ان الغرض من هذا الفن بيان مدلولات
الالفاظ ثم يطلب منه ترتيب هذا القياس من المختلطات وبيان كون
ضم جهة مناسبة لكل من الصغرى والكبرى فلا بد له اولا من تقرير
شرط انتاج الشكل الاول من المختلطات وبيان كون النتيجة
كالصغرى او الكبرى مع بيان ما يجب زباده عليها ونقصه عنها من
الجهات على ما فصل في محله ثم يقول هذه الصغرى ضرورية مطلقة
والكبرى مشروطة عامة والنتيجة هنا كالصغرى بعينها وتقرره هذا
المثال مطابق للمثل له بالضرورة لان هذا المثال مطابق للمثل له
بالضرورة لان هذا المثال فيه تفصيل للفاعل من غير دلالة على تفصيل
الفعل بالضرورة وكل امر كذلك شانه فهو مطابق للمثل له بالضرورة
فهذا المثال مطابق للمثل له بالضرورة (السؤال الثامن) قول الشارح
ان الواو للجمع المطلق يستعمل لفظ المطلق في امثاله تارة في نفي التقييد
المعبر عنه بلا شرط شئ وتارة في تقييد النفي المعبر عنه بشرط لاشئ
فاما راديه ههنا فلا بد له بعد ابضاح الفرق بين المعنيين ان يقول المراد
ههنا هو الاول ولا ينافي الجمع المفهوم من الواو ان يقرن المتعاطفتان
بالتقدم والتأخر والمعية بعد ان لا يقصد دلالتها عليه وفي قوله من غير
تعرضه آية الى ذلك (السؤال التاسع) يورد عليه ان لا نسلم ان الواو
للجمع المطلق من غير تعرضه كيف وانهم قد اوجبوا في السجى الابتداء
من الصفا قلولا لان الواو للترتيب في قوله تعالى * ان الصفا والمروة *
الآية لما اوجبوا ذلك فلا بد ان يقول ليس هذا الايجاب مأخوذا
من الآية وانما هو من قوله عليه السلام ابتداء بما بدأ الله تعالى وهذه
الامر منه عليه السلام لوجي غير متلو (السؤال العاشر) اذا قال
الرجل لامرأه ان تعبر المدخول بها ان دخلت الدار فانت طالق
وطالقي وطالقي فدخلت الدار تطلق عند ابي حنيفة واحدة
وعندهما ثلاثا قلولا ان الواو للترتيب عنده وللمعية عندهما لم يكن

الحكم كما قالوا فلا بد ان يبين لكل من القولين اخذا من غير الواو
على ما فصل في كتب الفقه والاصول وقد رتبنا غير ذلك اسئلة
سهلة الحصول والجواب بما يتعلق بالربية وغيرها لتوردها على
ضد علماء الطلبة لطب قلوبهم بالحضور في معرض السؤال والجواب
ويرتفع ما عرض عليهم في اول الامر من الجدل والوجل وان لم
يفقههم في حصول مطالبهم مالم يسئل عنهم تلك الاسئلة المرتبة
ولم يجيبوا عنها والله الموفق بيده الخير وهو على كل شئ قدير
* بحم الله الرحمن الرحيم *

(قال) صاحب التلخيص في باب احوال المسند اليه (واما الفصل
وقال العلامة سعد الدين في المطول اي تعقب المسند اليه بضمير
الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترب به اولا ولانه
في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له الى آخر ما قال (فلتخصيصه)
المسند اليه (بالسند) يعني لقصر المسند على المسند اليه (فقال)
الفاضل المميز الكرماني او لا الباء داخل على اى شئ اى على
المقصود او المقصور عليه (فقلت) هذا من تفسير السعد انه داخل
على المقصور ولكن السؤال لابد ان يكون على الترتيب بان يكون اولا
من الواو وثانيا من اما وثالثا من اللام ورابعا من الفصل وخامسا
من الفاء وسادسا من التخصيص وسابعا من الباء فقبل ما قبل
(ثم قال) الواو لاى شئ (فقلت) الظاهر انه لا عطف اى ربط
مدخوله على ما قبله ربطا معنويا (فقال) على اى شئ يعطف
(فقلت) عطف على ما قبله لقرينته واما على بعده لاصلاته
ولا يجوز على واحدة من التوسطات اذ كل منهما على معنى
لاموجهة (فقال) ما اما (فقلت) ماتم الكلام في الواو حتى تجاوز
ونقل الى اما (فقال) اى شئ بقى فيه (فقلت) بقى فيه امور بيان
معناه وتفصيله وبيان شرط العطف بالواو عند البلغاء وبيان
الجامع وانواعه (فقال) ما معناه (فقلت) معناه مطلق الجمع
(فقال) مطلق الجمع او جمع المطلق (قلت) له معنيان الجمع

الطلق على انه من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف عند الكوفة
مثل حصول الصورة وحصة الجمع او فرد الجمع على انه من
قبيل الاضافة الصفة الى الموصوف عند البصرية والظاهر هذا
من اللفظ والاول من المعنى (فقال) فاوجه الظهور من المعنى في هذا
المقام (فقلت) وجهه تفسيرهم بانه يدل على جمع المعطوف مع
المعطوف عليه سواء وجد الترتيب والتعقيب والترانج والقرائن
او بشرط لاشئ (فقال) جمعه في اى شئ (فقلت) اما في الذات
نحو ز يدقام وقاعد واما في الصفة نحو جاني زيد وعمرو واما في الثبوت
نحو جاني زيد واكرمني عمرو وما نحن فيه من هذا القبيل فحسن هذا
التفصيل غاية التحسين (ثم قال) ما معنى اما (فقلت) ماتم الكلام
في الواو بعد لما قلنا انما من انه لابد من بيان شرطه وبيان الجائع
وانواعه (فقال) ما شرطه (قلت) صحة العطف بالواو عند البلغاء
امران الاول الجهة الجامعة والمناسبة التامة بين المعطوفين وهو
اشتراكهما في اخص الاوصاف والثاني عدم كون الانقطاع بلايهما
بين الجملتين اى عدم اختلا فهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى فقط
مطلقا عند السعد وفيما لا يكون له محل من الاعراب عند المحقق
الشريف وبعضهم لم يعتبر الشرط الثاني فجوز عطف الانشاء
على الاخبار وعكسه ان شهدا بظواهر امثال قوله تعالى وبشر الذين
آمنوا واذ جعلنا البيت مثابة للناس واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى
وماؤ بهم جهنم وبش المصير واعتبرنا تخشعي في ذلك عطفًا غير
متعارف وهو عطف جملة مسوقة لغرض على جملة مسوقة لغرض
آخر واعتبر المناسبة بين الغرضين لا بين الجملتين وسماه عطف القصة
على القصص وحسنه كثير من المحققين ثم قال وقد تذكر الحمد نان
من الجملين وتقدير الواو في محسب القرائن فحسن هذا ايضا (فقال)
ما الجامع وما انواعه (فقلت) الجامع هو المناسبة التامة بين الجملتين
باعتبار الطرفين عند الشيخ عبد القاهر وباعتبار الغرض المسوق له
الكلام عند السكاكي وهذا هو المختار عند المحققين وانواعه ثلاثة

عقلى وهو مبنى وخبالي فالعقلى اتحادهما في التصور او تمانلهما فيه
او تضاديهما فيه والوهبى شبه تمانلهما في التصور او تضاديهما
فيه او شبه تضادهما فيه والخبالي تضادهما في الخيال اى خيال المتكلم
وهو يختلف بحسب الاشخاص والطباع والامكنة والازمنة (فقال)
ما الجامع ههنا (فقلت) الظاهر هو الخيال عند الشيخ والعقلى الاتحادى
في بيان فائدة حال المسند اليه عند السكاكي فحسن هذا التفصيل (ثم قال)
هذا التقدير يكتفى (فقلت) ار جزمتم قرأ سطرين (فقال) دل بقى الواو
شئ (فقلت) هما بقى فيه مثنى يعنونه (فقال) بقى فيه تفصيل (فقلت) ما هو
(فقال) اذا اتصل جملة بجملة فكم احتمال بينهما (فقلت) لابد من تقييد
هنا السؤال بقولكم اذا اتصل جملة بجملة ولم يكن لهما محل من الاعراب
ولم يكن في الاول حكم لم يقصد اعطائه للثانية (ثم قال) فكيف احتمال
بينهما (فقلت) ستة كمال الانقطاع بلايهما كمال اتصال شبه كمال
انقطاع شبه كمال الاتصال كمال الانقطاع مع الابهام توسط بين
الكلماتين فالاربعة الاول توجب الفصل والاخيران توجبان الوصل
ثم اردت تفصيل الستة (فقال) اترك التفصيل (فقال) ما اما فقلت حرف
يفصل بهما اجل ويؤكد به ما صدر ويضمن معنى الشرط (فقال) اكلى
اوله كثرى (قلت) كلى عند المحققين واما عند الشيخ الرضى فكلى
في الاخيرين واكثرى في الاول على انه لا يوجد في اوائل الكتب (فقال)
كيف يوجب التفصيل بينهما (قلت) يوجب تبعهم ما اجل (فقال) كيف
يفصل اما اذا التفصيل بمدخول اما فقط (قلت) هذا مجاز في النسبة ومبنى
على اعتبار الواسطة في العروض فان التفصيل بمدخول اما او لا
بالذات وبامانها وبالواسطة واسطة في العروض لافى الثبوت (فقال)
ما الفرق بين هذه الثلاثة (قلت) الفرق بينهما هو انه يكون ثبوت العارض
للعروض مجازا والواسطة حقيقة هذا في الواسطة في العروض ويكون
ثبوت العارض للعرض حقيقة سواء ثبت الواسطة كشبوت
الحرارة للنار ولا كشبوت القطع لفم المسكين في الواسطة في الثبوت
ويكون ثبوته له والها حقيقة كشبوت الابواب للدواب ولستدل في اثبات

النتيجة في الوساطة في الآيات (فقال) ما المراد بمصدر (فقلت) هو النسبة الاتصالية الشرطية عند الخفيفة والنسبة الجمالية الجزئية عند الشافعي ففيه تسامح على المذهبين (فقال) لم قالوا وبتضمن معنى الشرط ولم يقولوا للشرط (فقلت) لعدم صراحة الشرطية وقيام مقام الشرط المترى بالكلمة وظهور مضنون الجمالية حسن هذا التفصيل ايضا (ثم قال) اللام في الفصل لاي شيء (فقلت) انه للاستغراق لكون هذه القضية من مسائل الفن وهي كلية (فقال) مسئلة الفن يجب ان يكون حلية وهذه شرطية (فقلت) هذا عند البعض غايي وعند البعض قد يكون شرطية كما حقق في التلويح والتوضيح (فقال) ما معنى الفصل (فقلت) معناه لغة التفريق والتبميز على ان يكون الثلاثي بمعنى المزيد او على اسم التفصيل بمعنى التفريق كالاسلام اسم للتسليم والكلام للتكلم وعرفا طائفة من المسائل اعتبرت مستقلة واصطلاحا عند المعانين هو ما بينه السعد بقوله تعقيب المسند اليه بضمير الفصل ولكن فيه ثلاث مساحات (فقال) لم قلت لان الفصل في الاصطلاح حال المسند اليه وصفته والتعقيب صفة المعقب عند المحققين وصفة ضمير الفصل عند السعد لان المحققين قالوا المصدر المبني للفاعل صفة الفاعل والمصدر المبني للمفعول صفة نائب الفاعل دائما وقال العلامة هذا في المصدر الغير الموصول بحرف الجر واما الموصول به فصفة للسجود حيث قال فهم المعنى صفة الفاعل او المعنى وفهم المعنى من اللفظ صفة اللفظ لان الضمير من اقسام الاسم وكلمة الفصل اداة عند بعض الضعفاء (فقال) تحمل التعقيب على المصدر المبني للمفعول اي كونه معقبا بضمير الفصل (فقلت) الكون باعتبار المشتق غير معتبر في مفهوم المصدر مطبقا بل في مفهوم الحاصل بالمصدر والابن لم الدور والانسلسل او خلاف المتبادر اما الاول فلان الكون مصدر ايضا فلن تعرفه بكونه كائنا وهم جرا واما الثاني فلان المعقب يتوقف تعقله على التعقيب ولو عرضه التعقيب بما يتضمن المعقب بلزم الدور واما الثالث فلان المتبادر من التعقيب

مثلاثة وعرفا جعل الشيء عقبا لا كونه معقبا على ما لا يخفى فالصواب ان يفسر هكذا اي كونه بحيث يعقب بكلمة الفصل حسن هذا التفصيل ايضا غايي الحسن (ثم قال) الواو لاي شيء في قوله واما جعله من احوال المسند اليه (فقلت) الظاهر انه للاستيناف الباقى سؤال عن السبب المطلق بقرينة السياق اي لم جعله من احوال المسند اليه دون المسند مع انه دخلا فيها لكونه دالا على حال النسبة المحققة بينهما ويجوز تقرير السؤال مع قطع النظر عن السياق هكذا لم جعله من احواله مع انه من حال المتكلم وحوال الضمير واپس بحال شيء على ان الظاهر من الفصل هو كلمة الفصل (فقال) رتب قياس قوله لانه يقتضيه اولا (فقلت) لا يكون قياسا (فقال) لم (فقلت) لانه علة باعتد وسبب في الجملة وبمبنى القياس على العلة المستلزمة والموجبة لان مداوه الانتقال من الملزوم الى اللازم عقلا واخارجا ولازوم في السابعة على ما لا يخفى وايضا الفصل الممل بديهى الثبوت فلا يحتاج الى الاثبات (فقال) المراد من اللزوم اللزوم في الجملة (فقلت) قد حققوا ان المراد به في الاقضية ولو غير البرهانية هو اللزوم بالجملة (فقال) ما الفرق بين المستلزمة والموجبة (قلت) المستلزمة في الاعتبارية كاستلزام طلوع الشمس لوجود النهار والاربع للزوجية والثلاثة للفردية لعدم استنادها الى الله تعالى والموجبة في الامور الحقيقية كتعلق ارادة الله تعالى وقدرته وتكونه لوجود الاشياء في الظاهر ولا لنفسها في الحقيقة عند المتأريفة وتعلق الاولين فقط عند الشاعر (فقال) لم قلت في الظاهر اولا وفي الحقيقة ثانيا (فقلت) لان الحق ان التعلق امر اعتباري ومن قبيل الحال عند المحققين فليس من شأنه التأثير من العلة الموجبة بل التأثير منها شأن نفس الاشياء لا غير (فقال) التعلق قديم واحداث (فقلت) لا قديم ولا حادث لانه لو كان قديما بلزم قدم الحوادث وتختلف المعلول عن العلة الناعمة المؤثرة وانتفاء القديم وهذا كما يقال ذات الله وكذا صفاته ليست علة للحدوث والابلزم احد هذه الثلاثة لحسن هذا التحقيق ايضا (فقال) رتب هذا بتدريج

تكلف وتأويل (فقلت) جعله من احوال المسند اليه اولاً لانه مبنى على انه يقترن به اولاً آه ثم قلت يرد المنع على الكبرى المطلوبة لانه لا يلزم من الاقتران كونه حالاًه (فقال) الكبرى مبنية على اعتبار قيد في الصغرى وهو يقوم به ولو بعد التأويل واعتبار المسامحة (فقلت) يرد المنع على هذا القيد من انه يتنافى قوله الاتي متصلاً حيث قال ولا نه في المعنى عبارة عنه وان كان غير صحيح لان معنى الإرادة يستحيل ان يكون عبارة عن معنى الاسم وبالعكس والا يلزم كون الإرادة اسماً او كون الاسم ارادة واللام باطل وكذا المألوم (ثم قال) هذا القديري كفى في هذا المقام ولقد ظهر استحقاقك الباهر عند الانام وحقق تفصيل الكلام وتحقيق المرام

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(قوله وما تقدمه) التقديم جعل الشيء مقدماً على الشيء والتأخير جعل الشيء مؤخر عن الشيء فهما تقابل تضاداً وهذا التقديم على نية التأخير وفي تقديم المبدأ التقديم لاعلى نية التأخير والواو معطوف على ما قبله اما على العيد بجهة مناسبة ولفظ اما شرطية متصلة مرددة التالى اصله ان ما يكن من شئ في النسخة فتقدمه نأت (قوله تخصيصه) اللام متعلق بنسبة اللام والمعهد والتخصيص لا الحصول فلا يكون القياس في لام التخصيص على علة ذهنية فلا يثبت الخارج بالذهني نحو ضربت زيداً للتأديب بخلاف نحو قطعيت عن الحرب جينا (قوله اى القصر مسند اليه المسند) باعث التفسير شهرة دخول البناء على المقصور عليه (وصححه قوله على ما مر لاق معنى آه) فيلزم توارد العنتين المستفلتين (اجب بان الاول موجبة والثاني علة مصححة او لك في علة خارجية بطريق اللبنة او التوارد المعهود مبنى على قول من جوزوه (واجب بان قوله على ما مر علة التفسير وان قوله لان معنى آه علة لقوله على ما مر تقديره هذا التفسير يصح بناء على ما مر ترتيب القياس كما في التفسير على ما مر يصح بغيره ودل اللمزة قوله لان معنى قوائمه ولا تعلق اللام بقيد

التقديم لانه حينئذ يلزم الدور لان المثال مثبت بالقاعدة (اجب بان المثال علة لمية جازماً بين في المختصر المتهى (وقوله تخصيص التخصيص والقصر مبنى للفعول لا للافعال لان المبنى للفاعل خارج عن الفن والتعيين التمييز فيه مشهور ولا بد في التمييز من اربع المميز هو المتكلم المميز هو المقصور عليه المسند المميز عنه هو سائر المسند وما به التمييز هو المسند اليه المقصور الذي دخل البناء عليه وتفصيل البناء مذكور في بحث ضمير الفصل في السيد الشريف

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(قوله ووجهه) اى وجه حسن الالتفات على الاطلاق (ان الكلام اذا نقل آه) اما عطف على قول المصنف ويسمى هذا النقل التفات آه لاصالته او على قوله هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق لقر بيته ليكون الراجح كونه جواباً لسؤال مقدر نشأ من قوله ويسمى ومن قوله هو التعبير فلا يعطف عليهما لما به وبينه ما شبه كمال الانصاف المانع من الوصل و باعث التفسير دفع توهم رجوع الضمير الى نفس الالتفات وصححه كون الكلام مشتملاً على المجاز الحذف بقرينة قوله كان احسن تطرئة كما في واسئل القرية اذ لا استخدام في الضمير (قوله على الاطلاق اى سواء كان على مذهب الجمهور او على مذهب السكاكى والمختصري ويحتمل ان يكون مصرفاً الى انواع الالتفات تقدير الكلام سواء كان الالتفات من المتكلم الى الغيبة او الى الخطاب او من الخطاب الى المتكلم آه والاطلاق مستفاد من قولهم المطلق على إطلاقه ومن قبله قوله وقد يختص بمواقعه آه (قوله كان احسن والمراد من الحسن الحسن الذاتي العقلي العرضي لا الشرعى اذ الحسن الذاتي عند اهل المعاني مائتاً من مطابقة الكلام لمقتضى الحال وههنا كذلك اذا نقل الكلام من مقتضيات الاحوال وتطرئة نشاط السامع من الاحوال المقضية فالحسن ناشئ من مطابقة الكلام لمقتضى الحال والحسن العرضي مائتاً من المحسنة المعنوية واللفظية المثبتة في الديق ومن عد الالتفات من الديق قال يكون الحسن عرضياً

والاضرر في كون المسئلة الواحدة من علمين باعتبارين متضادين كما
بين في حاشية المفتاح للسيد والعقل كون الشيء ملائما للطبع أو كون
الشيء صفة كمال وكلا المعنيين محتمل ههنا والشرع كون الشيء
متعلق المدح في العاجل والثواب في الآجل والكلام المتقول من
اسلوب ليس كذلك وترك المفضل عليه لكمال ظهوره وهو الكلام
الخارج على اسلوب واحد ولا بد من اصل الحسن فيه على ما هو
مقتضى صيغة التفضيل وهو اما لمطابقته لبعض مقتضيات الاجوال
سوى الالتفات والاشغال على الفصاحة كما هو المرضى عند الخطيب
الدمشقي فاحفظ الحسن فانه مما لا بد منه في الامتحانات (قوله نظرية
غير من نسبة احسن الى الضمير المستكن الراجع الى الكلام مفعوله
لقوله اذ انقل قوله اى تجديدا واجدانا قال السلكون في قوله تجديدا
بيان للمعنى اللغوى واحداثا بيان للمعنى المراد فعلى هذا يكون مجازا
مرسلا من باب ذكر الملزوم واردة اللازم اذا الاحداث لازم للتجديد
كالاعتنى فيما قاله الفاضل الرومى تخلط فهو خلط والقرينة المسانعة
كون تجديد الشيء مستلزما لوجوده والا لوجود نشاط السامع
قبل النقل (قوله نشاط السامع اللام تقوية للعمل واجلبة بتقدير
المفعول لطهرته اى نظريته للكلام لاجل حصول نشاط السامع
ولورب القياس يصور الدعوى هكذا نظريته للكلام امر مهم لانه
وكذا اللام في الايقاظ يحتمل ان يكون تقوية للعمل بملاحظة المضاق
المحذوف اى لصاحب الاصفاء ويحتمل ان يكون اجلبة بتقدير
المفعول للايقاظ اى ايقاظ السامع لاجل الاصفاء لم يقل ووجه كون
الكلام احسن ابرازا له في صورة الدلائل تقديره بالقياس الاقترانى المركب
الموصول النتائج هكذا الالتفات امر مستحسن لانه نقل للكلام من اسلوب
الى اسلوب آخر وكل ما هو كذلك فهو مظهر النشاط السامع وموقظة
للسامع فهو امر مستحسن بنج الالتفات امر مستحسن ولو قرر بسبطا
بلاحظ قوله نظرية قيداً للصغرى او دليلاً للكبرى المطلوبة تأمل
في الترتيب (قوله وقد يخص موافقه) كلمة قد لا تقلل كإرتضاء سلكونى

والتحقق كما ارتضاء حسن جلي والباء في (بلطائف) داخل على
المقصود والقصر اضافى من باب قصر الموصوف على الصفة حاصله
اللطائف مقصورة على الكون في المواقع والاختصاص ههنا بمعنى
الامتياز حقيقة عند السعد ومجاز عند السيد بعلاقة الملزومية
او حقيقة عنده ايضا من باب التضمن كما قال في نخصك بالعبادة اى
تميزك بالعبادة من بين المعبودين تخصصا ياهايك انتهى قوله اى
قد يكون لكل الثقاة كلمة كل مأخوذة من اضافة المواقع الى الضمير
اذ هى بقيد الاستغراق اما في المضاف اليه فلا يشكل بترك الشارح
المضاف في التفسير واما في المضاف فهو ارجح حينئذ يكون ترك
الشارح المضاف في التفسير اشارة الى ان اختصاص اللطائف بالكون
في المواقع كتابة عن اختصاصها بالكون في الالتفات انفسها
واذا حل كلمة قد على التحقق فلا غبار واما اذا حل على التقبل
ففيحتاج الى ان يقال ان الكلمة المستفادة من الاضافة ناطرة الى الانواع
والجريئة المستفادة من كلمة قد ناطرة الى الجزئيات كما احتاج اليه
الفاضل السلكونى دفعا للثاني قوله سوى هذه الفائدة استثناء
من قوله لطيفة ووجه تقديم المستثنى على المستثنى منه جائز عند
الصبريين في ضرورة الشعرية لا غير وعند الكوفيين مطلعا
لكنة وداع والكنة ههنا التقاسم المستثنى منه في اول الامر في ذهن
السامع بتميزا عن المستثنى واما لان في التأخير دخلا بالمراد اذ مراد
الشارح كون قوله بحسب المقام قبل المستثنى منه فلو اخرتوهم انه
صلة للعامة في قوله سوى هذه الفائدة العامة كما قالوا في قوله تعالى
* وجاء رجل من آل فرعون يكتم ابنته * فانه لو اخر من آل فرعون
لتوهم انه من صلة بكنتم ففوت معنى المراد
(* بسم الله الرحمن الرحيم *)

(الباب السادس الانشاء) الباب طائفة من المسائل او التصديق
او الاقفاظ او النقوش والجل صحيح ان كانا متجانسين ولا يحتاج
الى تأويل بخلاف المضاف في احد الجانبين والمضاف المحذوف دوال

او مدلولات وانما ظهر الانشاء ثانيا في مقام الضمير نبيه المعايير لان
الاول عبارة عن المعنى والثاني عن الالفاظ بقرينة الاطلاق في تضمنين
قد يقال لان الاطلاق يستعمل في اللفظ واذا ارتكب الضمير يحتاج
الى الاستخدام وهو خلاف الظاهر اوضح ويرد السؤال بقاعدة
مشهورة هو ان المعرفة المعادة عن الاول اوجب بانها لا تكون مطلقة
فهو اصل قد يعدل عنه وفي قوله قد يقال تضمن لفظ الاطلاق
تقديره قد يقال مطلق على الكلام الذي ليس لنفسه تطابقه خارج
نطاقه ولا تطابقه والمعنى الاول من مقولة الكيف والتي راجع الى
القيد والمقيد معا وهما الخارج والمطابق ويجوز رجوع النفي الى
الخارج ما قيد بالمقيد الى النسبة ولفظ او مجرد ترديد وقد يقال
على فعل المتكلم اعني الفاء الكلام الخبري والمعنى الثاني من مقولة
الفعل قوله كالاشعار لان الاخبار قد يقال على فعل المتكلم اعني الفاء
الكلام الخبري يعني تلفظ لفظ زيد قائم قوله والمراد هو الثاني
من قصر الصفة على الموصوف وانما قال المصنف الباب السادس
الانشاء ولم يقل احوال الانشاء كما قال احوال المسند اليه وكذا
القصر والاشعار والاطناب لان الانشاء والقصر والاطناب عين
الاحوال ولا حاجة الى زيادة الاحوال

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(الباب السابع الفصل والوصل والوصل عطف بعض الجمل على بعض
والانفصال تركه) اي ترك عطف بعض الجمل على بعض فبينهما تقابل
العدم والملكية (قال) استناد المشهور على افتدى على كى معنى
يحمل للام من معانيه الاربع المشهورة (قلت) على العهد الخارجى
ولا تحمل على غيره ما امكن العهد (ثم قال) ما معنى العهد الخارجى
(قلت) لام وضعت للإشارة الى قصد الحصة المعينة (قال) باى وجه
لعت ثلاث الحصة بين المتكلم والمخاطب اعني بين المصنف والطالب
ههنا (قلت) يسبق ذكرها في ضمن قول المصنف ويختصر
في تاسعة ابواب جمع والجمع يدل على المجموع والمفرد

في ضمنه اى سبق ذكرها كتابة لا صراحة لان باب السابع لم يسبق
ذكره صراحة في قول المصنف ويختصر المقصود في ثمانية ابواب
بل سبق ذكره كتابة بل ذكر الشكل وهو ثمانية ابواب وارادة الجزء
وهو الباب السابع لانه جزء من ثمانية ابواب والشكل يدل على جزئه
(قال) ما معنى الباب (قلت) طائفة (قال) ما الحصة المعينة من
مدخوله (قلت) طائفة من الالفاظ الدالة على الفصل والوصل
(قال) واذا كان الباب عبارة عن الالفاظ هل يكون من الموجودات
الخارجية ام لا (قلت) تكون من الموجودات الخارجية (قال)
كم اقسام الموجود في الخارج (قلت) عشرة الاول الجوهر والبنائي
اعراض (قال) وما تعريف الجوهر والعرض (قلت) الجوهر
الماهية التي اذا وجدت في الاعدان كانت لاف موضوع والعرض
هو الماهية التي اذا وجدت في الاعدان وجدت في موضوع (قال)
الالفاظ هل من قبيل الجوهر ام من قبيل الاعراض (قلت) من قبيل
الاعراض (قال) بين اقسام العرض (قلت) كم وكيف وابن ومتي
واضافة وملكية ووضع وفعل والتعال (ثم قال) فن اى قسم تكون
الالفاظ من هذه الاعراض (قلت) من مقولة التكيف (قال)
ما تعريفه (قلت) تعريفه على ما قاله صاحب الهداية هو هيئة
في شئ لا تقتضي ذاته قسمة ولا نسبة (قال) ما فائدة قوله لا يقتضي
لذاته قسمة (قلت) فائدة اخراج الكم من التعريف وهو من اغيار
المعرف (قال) ما فائدة قوله ولا نسبة (قلت) فائدة اخراج سائر
اقسام الاعراض (قال) وكم اقسام التكيف (قلت) اربعة (قال)
بين اقسامه (قلت) ينقسم الى قيات محسوسة باحدى الحواس
راسخة كحلاوة العسل وملوحة البحر وغير راسخة كحمة الخجل
وصفرة الوجه والى كقيات نفسانية وهي حالات كالنكابة
في ابتداء الخلق وملكات كالكتابة بعد الرسوخ والعلم وغير ذلك
والى استعدادية كالاصالة والابن والى كقيات مختصة
بالكميات المتصلة والمنفصلات كالثلاث والمربعان للسطح والزوجة

والفردية للعدد (قال) فمن اى قسم من هذه الاقسام الاربعة
 (قلت) من الكيفيات المحسوسة (قال) ومن بينها (قلت) من
 المحسوسة بحسب السمع (قال) ثم البحث من جانب الموضوع من القضية
 فرجعنا الى جانب المحمول (فقال) هل المحمول الفصل فقط
 او المجموع (قلت) المجموع لانه العطف قبل الربط وبعده العطف
 الربط (قال) اذا اردت منه المعنى المصدري فلا يوجد شرط الجملي
 وهو تغاير الذهني واتحاد الخارجى لان المعنى المصدر من الموجودات
 الذهنية وان اردت غير ذلك فبين (قلت) المراد منه المعنى للمفعول اعنى
 المفضولية والموصولية لا المصدر ولا الحاصل بالمصدر ولا المصدر
 بمعنى الفاعل ولا المصدر بمعنى المفعول ولا للبنى للفاعل (قال)
 واذا كان المراد منهما هكذا فى اى مقولة يكونان (قلت) من مقولة
 الانفعال (قال) واذا كان جانب المحمول من مقولة الانفعال والموضوع
 من مقولة الكيف يلزم ان لا يصح الجملي بينهما كما فى قولنا الانسان
 حجر (قلت) تفرد المضائق من جانب المحمول وتقديره الباب السابع
 دوال مباحث الفصل والوصل فيصح الجملي (قال) لم ترك الاحوال
 ههنا ولم يقل الباب السابع احوال الفصل والوصل وفى السابق
 قال احوال الاسناد الخبرى وحوال المستداليه الى ان جاء الى باب القصر
 (قلت) ان الفصل والوصل بعينهما من الاحوال كما اشار اليه الشارح
 عند شرح قول المصنف وكل من الاسناد والتعلق اما يقصر او يعمر
 قصره وان ذكر يلزمه اضافة الشيء الى نفسه فلا يفيد كما فى قولنا
 الانسان انسان (قال) واذا كان الفصل والوصل مباينين عن الاحوال
 هل يكون من الاعراض الذاتية او من الاعراض القرية (قلت)
 من الاعراض الذاتية (قال) وما اعراض الذاتية (قلت) ما يلحق الشيء
 لذاته او لجزئه او لا من خارج يساويه (قال) فالى طريق عرض
 الفصل والوصل اعنى المسوقة بجملة اخرى (قلت) لامر خارج
 عن نوع اللفظ اعربى مساو له اعنى بشرط كون الجملتين بينهما
 كمال الانقطاع بلا إيهام او كمال الاتصال اوشبه كمال الانقطاع

اوشبه كمال الاتصال او كمال الانقطاع مع إيهام او التوسط
 بين الكماليين فكلما تحقق الجملتان تحقق واحد من هذه الاقسام
 الستة وكلما تحقق واحد من هذه الاقسام الستة تحققا الجملتان فيكون
 حاصل الكلام الجملة المسوقة بجملة اخرى بشرط كونه بينهما
 كمال الانقطاع مثلا تفصل الجملة المسوقة بجملة اخرى بشرط كونه
 بينهما التوسط بين الكماليين مثلا توصل واطلاق العرض الذاتية
 على الفصل والوصل مساحمة كما فى قولنا العرض الذاتى للانسان
 الضحك والكتابة على ما بينه الشرى بفت حاشية الضمى لان العرض
 الذاتى فى الحقيقة الضاحك والكتاب (قال) فمن اى قسم يكون
 هذه القضية (قلت) من الطبيعة لان فيه حكما على الحصة المعينة
 من الماهية والحكم على الحصة المعينة من الماهية حكم على الماهية
 فيكون فى هذه القضية حكم على الماهية فتكون طبعيا قطعيا (قال)
 لم قال المصنف مقام المضمر الظاهر فقال الوصل ولم يقل هو
 (قلت) تنبيهها على المغايرة بين الوصلين لان المراد بالاول الماهية
 بشرط شئ اعنى بشرط الوقوع كما هو شأن محمولات مسائل العلوم
 ومن الثاني الماهية بشرط لاشئ كما هو شأن المحدود ولا جل هذا
 ترك العطف (قال) وما اقسام الماهيات (قلت) ثلاثة الماهية
 لا بشرط شئ و الماهية بشرط لاشئ الاول مطلق تارة يتحقق فى ضمن
 الثانى فلا تكون موجودة تارة فى ضمن الثالث فتكون موجودة والقسم
 الثانى ليس بموجود اتفاقا وفى وجود الثالث نزاع (قال) وما اقسام
 الكل (قلت) ثلاثة الاول عقلى والثانى طبيعى والثالث منطوق (قال)
 وما الكل الطبيعى (قلت) المعروف (قال) وما الكل المنطقى
 (قلت) المعارض (قال) وما الكل العقلى (قلت) مجموع المعارض
 والمعروض مثلا الحيوان فانه اذا اعتبر عبارة عن جسم تام حساس
 متحرك بالارادة كان طبعيا واذا اعتبر عبارة عن ما لا يتغير نفس
 تصور مفهومه عن وقوع الحركة كان منطوقا واذا اعتبر عبارة
 عن كونه مجموع جسم تام وما لا يتغير عنه كان عقليا (قال) وما الفرق
 بين الكل والكل (قلت) الكل يحمل على افرادة المتدرجة تحته

والكل لا يحمل (قال) اطلب منك فرقا آخر غير هذا (قلت) انكلى
ليس بوجود في الخارج والكل موجود في الخارج فتعقل (قال)
هل كان البعض الثاني عين الاول ام لا (قلت) لا غيره (قال) لم قلت
غيره (قلت) لو كان عينه يلزم ان يكون تزييفا بالباين (قال)
طلب منك وجهها غير هذا (قلت) البعض الثاني ليس عين الاول
لان بعض الثاني نكرة والشئ اذا اعيد نكرة لم يكن عين الاول
كاذا اعيد معرفة يكون عين الاول (قال) ما الفرق بين الجملة والكل
(قلت) عموم وخصوص مطلق على مقاله الشارح ههنا (قال)
وما يرجع النسب الرابع (قلت) مرجع المساوى الى موجبتين
كثيتين ومرجع الثاني الى سالتين كثيتين ومرجع عموم المطلق
الى موجبة كلية وسالبة جزئية ومرجع العموم والخصوص من وجه
الى موجبتين جزئيتين وسالتين جزئيتين (قال) لم لم يقل عطفت
بعض جل على بعض (قلت) فاذا قال هكذا يلزم ان يكون التعريف
اخص من المعرفة فلا يكون جامعاً لافراد المعرفة لان عطفت الجمل
على الجمل وعطفت الجملة على الجملة وبالعكس يكون خارجاً
عن التعريف (قال) لانسلم لزوم كون التعريف اخص
من المعرفة وانما يلزم لولم يكن حل تنوين قوله عطفت بعض جملة
على بعض على الجنس واذا امكن لزوم ان يكون التعريف مساوياً
لافراد المعرفة لان الجنس شامل على القليل والكثير (قلت)
الالفاظ المذكورة في التعريف يجب حمله على المتبادر والمتبادر
من التنوين الوحدة الشخصية واذا كان كذلك لزوم ان يكون التعريف
غير جامع لافراد المعرفة قطعاً فلهذا قال عطفت بعض الجمل على
بعض ولم يقل عطفت الجملة على الجملة (قال) ما الغناء في فيئهما
(قلت) التفرع والجزاء (ثم قال) ابتفع على زهر يف ام على
التعريفين (قلت) على التعريفين (قال) فرع على ما قبله على نهج
القياس الاستثنائي (قلت) كلما كان الوصل علوه عن عطفت
بعض الجمل على بعض والفصل تركه ولم ان يكون بينهما تقابل

العدم والملكة لكن المقدم حق والتساؤل مثله (قال) لانسلم الملازمة
كيف قال الشارح في المختصر بمنزلة تقابل العدم والملكة (قلت)
اراد الشارح في هذا الكلام تقابل العدم والملكة بالمعنى الحقيقي سواء
كان قابلاً للوصل بشخصه او بنوعه او بجنسه القريب او البعيد
وقى المختصر بالمعنى المشهور واعني التقابل بشخصه فلهذا قال
بمنزلة لعدم والملكة فاذا كان كذلك لزوم ان يكون بينهما تقابل العدم
والملكة قطعاً (قال) وما اقسام التقابل (قلت) اربع التضاد والنضاف
والعدم والملكة والايجاب والسلب (قال) هذا التقسيم باطل لانه
اذا دخلت التقابل العدم والملكة بالمعنى الحقيقي في المقسم فالاقسام
غير حاصرة (قلت) لانسلم انما كان باطلا لودخل في المقسم وخرج
عن الاقسام وهو ليس بداخل في المقسم والاقسام لان المراد
من المقسم التقابل المشهور وهو يخص في اربعة واجيب بجواب
آخر ان هذا داخل في المقسم والاقسام ولا يلزم عدم انحصاره لان التقابل
بالمعنى الحقيقي داخل في تقابل الايجاب والسلب على مقاله ميرزا جان
(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

نحمدك يا من فتح ابواب المعاني وخزائن البيان * بمقتاح افكار العلماء
وكشف حجب لطائف القرآن * ونصلي على سيد البشر المختار من بني
عدنان * المبعوث بآيات المعجزات واشرف الاديان * وعلى آله وصحبه
العظام والذين آتوهم باحسان (وبعد فلما اراد اعلم العلماء وافضل
الفضلاء شيخ الاسلام دري زاده السيد عبدالله زاد الله شرفه واقباله
ان يعقد مجلساً لامتحان الطلبة العلوم من طلاب الرؤس ويميز منهم
بين الرؤس والرؤس عين موضع الامتحان من المطول من قوله (واصل
الخطاب ان يكون لمعين) الى قوله (فلا يختص به مخاطب) وجع
بين هذا العبد الضعيف الخفيف وبين علماء المشاهر من المدرسين
الكرام البخاري فتأما ما في هذا المقام من الابحاث الغامضة فانتخبنا
منها اسئلة دقيقة معاجزها الحقيقية ثم عرضنا عليهم ومن الله
الهداية في البداية والنهاية وما توفيق ابا الله عليه توكلت واليه انيب

(السؤال الاول) ما الواو في هذا المقام (الجواب) الاستئناف وجهه ان المصنف افاد اولاً ان تعريف المسند اليه لا فائدة مخاطب اتم فائدة ثم تعرض لتفصيل كل من المعارف وقدم الاعراف ورثبه فقال (فيلاضمار فلان المقام مقام التكلم والمخاطب او الغيبة) ويرد عليه ان الخطاب قد يترك الى غيره فلا يفيد فائدة تامة (الثاني) ان كلمة الاصل لفظ مشترك فباي معنى يراد في هذا المقام (الجواب) انه بمعنى اللائق والراجح بقرينة قوله وقد يترك وهذا مجاز وهو مر جوح ومقابلته حقيقة وراجع (الثالث) ان تعميم الشارح العلامة قول المصنف لمعين بقوله واحداً كان او كثيراً، الباعث (الجواب) ان التبادر من التعيين التعيين الفردي فحينئذ يخرج التثنية والجمع (قيل وما المصحح في التعميم (الجواب) ان المعين مثنون يتوهم التكثير فيراد به العموم اذا اطلق (الرابع) ان الكثير والواحد هل يوجد التقابل بينهما بالذات ام لا (الجواب) لا يوجد التقابل بالذات بل يوجد في مأخذهما وهو الوحدة والكثرة بالعرض وبواسطة وهو المكايلة والمكايلة وكذا الحكم بين الواحد والتكثير لكن بواسطتين (قيل وهذه الوساطة اى - واسطة (الجواب) واسطة في العروض (الخامس) ان الدليل الذي اثبت الشارح دعوى المصنف هل هو اولى اولي (الجواب) اولى تصوره من الوجهات الضمير الخطاب اصله ان يكون لمعين لان ضمير الخطاب من المعارف بالضرورة والمعارف موضوع على ان تستعمل لمعين دائماً ينتج الضمير الخطاب موضوع على ان يستعمل لمعين دائماً وكل شيء شانه كذا يكون لمعين ينتج الضمير الخطاب اصله ان يكون لمعين (السادس) ان الوضع ههنا هل هو شخصي ام نوعي (الجواب) شخصي (قيل واي قسم من اقسامه الشخصى (الجواب) وضع العام والموضوع له العام عند الشارح والمتقدمين والوضع العام عن الموضوع له الخاص عند السيد الشريف والمتأخرين (قيل وما القرينة في التعميم في استعماله في الجزئيات على كلا الفريقين (الجواب) الخطاب في كل ضمائر (السابع) ان قول المصنف وقد يترك

على اى جملة يعطف (الجواب) يعطف على جملة واصل الخطاب ان يكون لمعين عطف الجملة الفعلية على الاسمية (قيل) ما الجامع بين المسند اليهما وبين مسنديهما (الجواب) الجامع بين المسند اليهما اتحاد في التصور مع قطع النظر عن قيده ومع قيده يكون بينهما شبه تماثل وبين مسنديهما شبه تضاد (الثامن) اذا ترك الخطاب مع معين هل هو حقيقة او مجاز (الجواب) مجاز مرسل بعللاقة الاطلاق والتقييد (التاسع) ما المراد من هذا الكلام ههنا (الجواب) هذه مسئلة من مسائل علم المعاني فتبينوها كل خطاب مع معين اذا قصد التعميم لكل مخاطب فترك الى غيره (العاشر) هذه الآية اشاهد ام مثال (الجواب) هي شاهد (قيل وما الشاهد (الجواب) هي الجزئيات التي لا ثبات للقواعد (قيل فباي طريق اثبت المصنف هذه المسئلة بهذه الآية (الجواب) كل خطاب مع معين اذا قصد فيه العموم يترك الى غيره لان كل خطاب مع معين اذا قصد فيه العموم جزء من جزئياته ترى في قوله تعالى ولورثى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم وكل شيء شانه كذلك يترك الى غيره ينتج كل خطاب مع معين اذا قصد فيه العموم يترك الى غيره (الحادى عشر) في هذا الاثبات دور لان المصنف اثبت في اول الكتاب بهذا العلم اعجاز القرآن بقوله ويكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن اشارها على طريق الحصر واثبت هذه المسئلة باعجاز القرآن وهل هذا الا الدور (الجواب) لانسل ورد الدور كيف والجهتان متغايرتان بان يكون احدهما لهما والاخر انيس لان اثبت اعجاز القرآن بعلم المعاني لمى وبالعكس اى (الثاني عشر) هذا الكلام ابلغ ام فصيح (الجواب) بليغ وفصيح (قيل وما البلاغة (الجواب) مطابقتها لمقتضى الحال مع فصاحتها (قيل ومعنى المطابقة في هذا التعريف مع ان المطابقة جل الكلى على الجزئى في اصطلاح المنطق (الجواب معنى المطابقة) فيه عكس اصطلاح المنطق اعني معنى اللغوى وهو الاشتغال (قيل ومن اى قبيل من الاشتغال (الجواب) اشتغال الموصوف على الصفة واشتغال المحل على الحال فبردى هذا

المصنف القول بعطف القصة والاكتفاء بالتاسب بينهما في الغرض كما أن اذ لا يقول به المصنف نص عليه الشارح في بحث الفصل والوصل ولهذا لم يتعرض له في تحقيق عطف نعم الوكيل (السؤال الثالث) ما الفرق بين المعاني الثلاثة لاما (الجواب ان الشرط والتوكيد لا يختلفان السقوط بخلاف التفصيل ان قيل لمقام اى شئ قام لفظ اما في هذا المقام (قلت) ان اما تقوم مقام مهما يكن من شئ وذلك فيما يكون الفاصل بينه وبين القاء معمول الشرط وقد يقوم مقامهما فقط وذلك فيما يكون الفاصل جزءا من الجزء فان اما فيه واقعة مقامهما فقط والعاصل موقع الشرط كذا حقيقة السلكوني في اول الكتاب وما نحن فيه من التناقض اذ اصل العبارة مهما يكن من شئ وفيما المسند اليه لا يوضحه فاقم المزموم القصدى مقام المزموم الادعائى اعنى الشرط المحدوف (السؤال الرابع) ما معنى المراد بانتيان (الجواب) الكسف بعطف البيان على طريق ذكر العالم وارادة الخاص بقرينة ان المقام مقام ذكر التوابع ثم سئل ان هذا المعنى هل هو اسم عن ام اسم معنى (واجب) بعد تعريف كل منهما بان الاول ما دل على ما يقوم بذاته والثانى ما دل على ما يقوم بغيره بانه اسم معنى قائم بالبين فاعترض على التعريف الثانى بانه غير جامع فان العدم مصصفا او غيره اسم معنى من ان مدلوله لم يبق بغيره لعدم وجود ما يقوم به (واجب بان العدم من المعاني الذهنية التى يكفها المحل الذهنى (والجواب المرضي عنه هم يخبر براتر يف بان معنى ما يقوم بغيره ما ليس قائما بذاته ثم سئل ان البيان بهذا المعنى هل هو موجود او معدوم (واجب بانه من قبيل الحال ليس بموجود ولا معدوم عندنا ولهذا لم تقع في الخبر ولا في القول بخلق العباد بعض الموجودات على ما حقق في محله فاعترض بانه على هذا يلزم ارتفاع التقيض ودفعه بان الموجود والمعدوم على هذا التحقيق ليسا على طرفي النقيض فان الموجود على هذا ما يتحقق باعتبار نفسه مع قطع النظر عن غيره لا يكون تحققه تابعا لتحقيق غيره والمعدوم ما لا يكون

محققا في الخارج فينبههما واسطة وهى ما يتحقق باعتبار غيره اى يكون تحققه تابعا لتحقيق غيره وهو الحال ثم سئل ان البيان بهذا المعنى هل هو مخلوق او غير مخلوق (واجب بانه غير مخلوق ولا يلزم منه كونه معدوما لانه عام والعالم لا يستلزم الخاص بخصوصه ثم انه بهذا المعنى موجود عند الحكماء لانه تأثير والتأثير من مقولة الفعل التى هى عبارة عن كون لشيء مؤثرا في الغير مادام مؤثرا وكذا مقولة الانفعال عبارة عن كون شيئا مؤثرا عن الغير مادام مؤثرا فان قال المحقق العبداني ان مقولة الفعل والانفعال عبارتان عن الهيئة الحاصلة زعمائيه ان المعنى المصدرى ليس بموجود فليس بتحقيق بل هو خاطئ المذهبين (السؤال الخامس) ان هذا القول اعنى قوله واما بيانه الخ لاى شئ يفصل (الجواب بقوله احوال المسند اليه فاعترض بانه كيف يفصله وبينهما تبيين فان الاول من اوصاف اللفظ الذى من الكيفيات الخمسة والثانى من افعال المبين (واجب بانه تفصيل له باعتبار لازمه وهو كون المسند اليه مبنيا ثم سئل ان استعمال المصدر في هذا المعنى هل هو حقيقة او مجاز (واجب بان المصدر حقيقة في المعنى المصدرى مجاز في غيره على ما نقله الفاضل الحسن جلبي عن جده المولى الفخارى ثم سئل عن علاقته (واجب بانها السببية والمسببية ثم سئل ان الكون مبنيا من اى مقولة (واجب بانه من مقولة الكيف بملاحظة قرينة وزواله (واجب ثانيا بانه من الانفعال ثم سئل انه يلزم قيام العرض بالعرض (واجب بانه ان اريد بالقيام التبعية في الخبر فلا نسلم الملازمة وان اريد به اختصاص الناعت بالمعتوت فلا نسلم الباطل اللازم ثم سئل انه على تقدير نساجم لزوم القيام بمعنى التبعية في الخبر هل يدفع الفساد (واجب بانه يدفع بتعميم الخبر من الخبر لذات وبالواسطة فلا يمنع قيام العرض بالعرض اى من المعنيين (السؤال السادس) ما يتحقق تفسير الشارح بقوله اى تعقب الخ (الجواب بانه بيان لحاصل المعنى المراد المستفاد من لفظ البيان بقرينة المقام السابقة لا الايضاح فيه لانه بيان لكونه بالمعنى المصدرى

كيف وقد ادعى ظهوره فيه فمما سبق واستدل به على كون الوصف
بالمعنى المصدرى فان الشايع في التابع المخصوص عطف البيان
لا غير لكن فيه اشارة الى كونه بالمعنى المصدرى ويدل عليه لام الفرض
في قوله فلا يضاحه فان الاغراض انما تنسب الى الافعال لا الى الاحوال
نمى ان مدخول البناء بعد لفظ التعقيب هل هو متقدم ام متأخر
واجب بانه متأخر على ما هو الاستعمال ثم سئل عن بيان اقسام التقدم
واجب بانها خمسة التقدم بالزمان والتقدم بالطبع والتقدم بالشرف
والتقدم بالرتبة والتقدم بالعلية فلا يخلو هذه الاقسام فمما نحن فيه واجب
بانه التقدم بالرتبة (السؤال السابع) ان التعليل بقوله فلا يضاحه
هل هو تعليل بالعلية الذهنية ام بالعلية الخارجية (الجواب) ان علماء
البلاغة قد يعللون الخواص بنفس العرض المرتب عليها كما في قولهم
قدم المسند اليه لافادة الشرف وقد يعللون بما كان المقصود افادته
ص كما في قدم للشرف والاول ولة ذهنية والثاني ولة خارجية
ومما نحن فيه من قبيل الاول اذا لايضاح متأخر عن البيان بحسب
الوجود الخارجي مرتب عليه ثم سئل ان هذا التعليل فاسد لانه تعليل
الشيء بنفسه (واجب بان المعلول بيان المسند اليه بعطف البيان
والعلة الايضاح باسم يخص به فتغيرا بالاجمال والتفصيل ان قيل
ان الظاهر ان يقول فلزيادة ايضاحه على ما هو الموافق بعبارة المفتاح
حيث قال اذا كان المراد زيادة ايضاحه بما يخصه من الاسم فافادته
الخالف (قلت) ان صاحب المفتاح قدم ذكر التوابع بالمعارف والمعارف
المسند اليه فكان كلامه بالذات في بيان توابع المعارف والمعارف
لا يتخلو عن ايضاح ما لما قصد بها فيكون المقصود بعطف البيان
فيها زيادة الايضاح والمصنف لما قدم مباحث التنكير على التوابع
اختص في عطف البيان على ذكر الايضاح (فان قيل) لم يخالف
في الترتيب (قلت) لكل وجهة هو موليها فان المصنف اخر ذكر
التوابع عن التنكير جريا على ما هو المناسب من ذكر التنكير عقب
التعريف وقدمها صاحب المفتاح فنظرا الى ان كثيرا من اعتبارات

التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره ان قيل ان الموضع
اولا وبالذات هل هو فعل المين او التابع المخصوص على تقدير كون
احدهما واسطة للاخر فنرى قسمين من اقسام الواسطة (قلت)
المصنف بالايضاح اولاً وبالذات في عطف البيان وكذا
المصنف بالتفصيل في عطف التبع وكذا بالكشف في الصفة الكاشفة
هو التابع المخصوص وفعل المتكلم انما يتصرف به مجازا باعتبار انه
متعلق به كحركة السفينة فالواسطة واسطة في العروض نص عليه
السيد الشريف والمحقق السلكوني في الحاشية المتوسطة على قول
المصنف واما الوصف ويشهد له قوله ههنا باسم مختص به فمما ذكره
المحقق العنبراني ان قرينة كون العطف في قوله واما العطف بالمعنى
المصدرى قوله فلتفصيل المسند اليه لان التابع المخصوص لا يفيد
تفصيل المسند اليه وانما يفيد المعنى المصدرى فليس بشيء
(السؤال الثامن) ان هذه الجملة من اي قسم من اقسام القضية (الجواب)
شرطية لزومية ادعائية ثم سئل ان الحكم ههنا في اي محل واجب بانه
عند الحقيقة والعلماء العقلية بين الشرط والجزاء وعند الشافعية
والعربية في الجزاء والشرط فيدهل ثم سئل عن الحكم على كل
من المذهبين واجب على الاول لزوم الجزاء للشرط واتصافه
بالاتصال عنه غير ذلك وعلى الثاني ثبوت محمول الجزاء لموضوعه
فصدق القضية على الاول باعتبار مطابقة الحكم بالزوم وغيره
وكذا بعدمها وعلى الثاني باعتبار مطابقة الحكم بثبوت محمول
الجزاء لموضوعه وكذا بها بعدمها ثم سئل عن ان هذه الجملة مسئلة
من مسائل المعاني فينبين لنا اقسام موضوع المسئلة ثم موضوع
هذه المسئلة واجب بان موضوع المسئلة انما نفس موضوع العلم
او عرضه الذاتي او نوع من انواع احدهما وموضوع هذه المسئلة
نوع العرض الذاتي لموضوع العلم الذي هو اللفظ العربي من حيث
افادته للمعاني الثواني فان عرضه الذاتي الاحوال التي بها يطابق
اللفظ لمقتضى الحال وموضوع هذه المسئلة نوع منها لكن باعتبار

اي النكات والمعاني الاولى
ما فادته اصل التنقيب
معارنا بالخصوص من
التقديم والتأخير ولا سيما
في السلكوني في صدر التنقيب

واصل الخطاب (السؤال الثالث) الاستيفاء على ثلاثة اضرب
 لأن السؤال اماعن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت
 عليل واما عن سبب خاص نحو * وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة
 بالسوء * كانه قيل هي النفس اماراة بالسوء واما عن غيرهما نحو قالوا
 سلاما قال سلام فهنا من اى قبيل (الجواب) من الضرب الثالث
 (السؤال الرابع) الاستيفاء من شبه كمال الاتصال فلا يناسب الواو
 (الجواب) عدم الصحة انما هو الواو للعاطفة واما الواو الاستيفائية
 فلا بد ان يقع في مواقع شبه كمال الاتصال (السؤال الخامس) لم
 لم يتعرض لصغير المتكلم والغيبة (الجواب) لانهما لم يجئتا لغير معين
 فلهذا خص المصنف التعرض بالخطاب وفي عدم مجي الغيبة
 اغير معين نظرا كيف فهم من السيد الشريف والاطول بل الجواب
 المرضي عن السؤال الخامس انما خص التعرض بالخطاب لثلاثة لان
 الخطاب المتروك الى غير معين له نكتة مرغوبة عند البلاء كما يجي
 يانه من المصنف في قوله تعالى واوترى الخ وابس للغائب المستعمل
 اغير معين نكتة مرغوبة عند البلاء وههنا سؤال آخر وهو كم معنى
 الاصل في الاصطلاح (الجواب) اربعة بمعنى الراحم والقاعدة الكلية
 والمستحب والدليل فيقال يكون الاصل لفظا مشتركا فاي معنى
 يراد ههنا فلا بد ان يقال المراد معنى الراحم فطلب قرينة معينة
 لهذا المعنى (الجواب) قول المصنف قد ترك قرينة معينة لهذا المعنى
 لان المتروك غير الراحم تصورا القياس من الاختلافات وبيان شرط
 الانتاج باعتبار الجهة (الجواب) شرط الانتاج فعلية الصغرى
 والصغرى ضرورية والكبرى دائمة فالنتيجة دائمة فغير بعد ضم
 الجهة كالتعبير الاول

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(واما بيانه) اى تعقيب المسند اليه بعطف اليان فلا يوضحه باسم
 مختص به) نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون الثاني اوضح
 لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وههنا اسئلة (السؤال

(الاول) مامعنى الواو العاطفة (الجواب) انه الجمع المطلق ثم سئل مامعنى
 الجمع (واجب بان لا يكون لاحد الشئين كما كانت او اما ثم سئل في اى
 شئ يجمع (واجب اما في الذات او الوصف او الثبوت الاول فيما
 اتحاد المسند اليه مع تعدد المسند والثاني عكسه والثالث عطف الجملة
 على الجملة كما في هذا المقام (ثم سئل عن معنى المطلق وما هو المراد منه
 (واجب بان المطلق على معنيين بشرط لاشئ كما في مفعول المطلق
 ولا يفرط شئ كما في مطلق المفعول التامل للمفاعيل الخمسة والمراد
 ههنا الثاني اى ليس بمقيد بشئ من الدلالة على الترتيب والمعية
 والتعقيب وغيرها وان لم يخل مدخولها عن احد هذه المعاني
 في نفس الامر وهذا بالنقل عن ائمة اللغة والاستقراء (ثم اعترض
 بان الواو في قوله تعالى * ان الصفا المروءة من شعائره * لولم يكن
 للترتيب لماوجب الترتيب في السعي واللازم باطل والملزوم مثله فثبت
 انها للترتيب (واجب بانا لنسلم الملازمة كيف وجود الترتيب
 مستفاد من قوله عليه السلام ابدؤا بما بدأ الله والتي عليه السلام ففهمه
 بالوحى اغير التلو (السؤال الثاني) هذه الجملة على اى موضع تعطف
 الجواب) على قوله واما توصي به فلتقرير ثم سئل انه لابد في عطف
 الجملة على الجملة من احد الجوامع الثلاثة اعنى العقلي والوهمي والخيالي
 بين المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا بين
 المسندين فاي من هذه الثلاثة في هذا المقام (واجب) بعد تفصيل
 الجوامع بتعريفها وبيان انواعها غاية التفصيل بانه في كليهما عقلي
 لثماثل كل من الحزبين من الجليلين لاشتراك المسند اليهما في كون كل
 منهما ايراد تابع من التوابع عقب المسند اليه واشتراك المسندين في كون
 قديهما نكتة مقبولة لذلك (ثم سئل عن المعنى المراد بالتماثل ههنا
 (واجب) بان التماثل بين الشئين على معنيين حكيمى وهو اتحادهما
 في الحقيقة المختصة بهما (وعزى وهو اشتراكهما من وصف به
 نوع اختصاص بينهما وهو الذى عد من الجامع العقلي على ما صرح
 به الشارع (ثم انه لا يقبل في توجهه عطف جمل الواقعة في عبارة

المصنف القول بعطف القصة والاكتفاء بالناسب بينهما في الغرض كما لمن اذ لا يقول به المصنف نص عليه الشارح في بحث الفصل والوصل ولهذا لم يتعرض له في تحقيق عطف نعم الوكيل (السؤال الثالث) بالفرق بين المعاني الثلاثة لاما (الجواب ان الشرط والتوكيد لا يتخللان السقوط بخلاف التفصيل ان قيل مقام اى شئ قام لفظ اما في هذا المقام (قلت) ان اما تقوم مقام مهما يكن من شئ وذلك فيما يكون الفاصل بينه وبين الغاء معمول الشرط وقد يقوم مقامهما معطوف وذلك فيما يكون الفاصل جزءا من الجزء اما فيه واقعة مقامهما فقط والفاصل موقع الشرط كذا حكمة السلكوني في اول الكتاب وما نحن فيه من الثاني اذ اصل العبارة مهما يكن من شئ في بيان المسند اليه لا يوضحه فاقم الماروم القصدى مقام الماروم الادعائى اعنى الشرط المحذوف (السؤال الرابع) ما معنى المراد بانيان (الجواب) الكسف بعطف البيان على طريق ذكر العام واردة الخاص بقرينة ان المقام مقام ذكر التوابع ثم سئل ان هذا المعنى هل هو اسم عين ام اسم معنى (واجب) بعد تعذر يف كل منهما بان الاول مادل على ما يقوم بذاته والثاني مادل على ما يقوم بعمره بانه اسم معنى قائم بالذات فاعترض على التعر يف الثاني بانه غير جامع فان العدم مصافا او غيره اسم معنى مع ان مداوله لم يبق بعمره لعدم وجود ما يقوم به (واجب) ان العدم من المعاني الذهنية التي يكفها المحل الذهى (والجواب المرضي عندهم بخبر التعر يف بان معنى ما يقوم بعمره مالمس قائما بذاته ثم سئل ان البيان بهذا المعنى هل هو موجود او معدوم (واجب) بانه من قبيل الحال ليس بوجود ولا معدوم عندنا ولهذا لم تقع في الخبر ولا في القول بخلق العباد بعض الموجودات على ما حقق في محله فاعترض بانه على هذا يلزم ارتفاع التقيض ودفعه بان الموجود والمعدوم على هذا التحقيق ليسا على طرفي النقيض فان الموجود على هذا ما يتحقق باعتباره مع قطع النظر عن عمره اى لا يكون محققا تابعيا لتحقيق غيره والمعدوم مالا يكون

محققا في الخارج فينبههما واسطة وهى ما يتحقق باعتبار غيره اى يكون محققا تابعيا لتحقيق غيره وهو الحال ثم سئل ان البيان بهذا المعنى هل هو مخلوق او غير مخلوق (واجب) بانه غير مخلوق ولا يلزم منه كونه معدوما لانه عام والعالم لا يستلزم الخاص بخصوصه ثم انه بهذا المعنى موجود عند الحكماء لانه تأثير والتأثير من مقولة الفعل التي هى عبارة عن كون لشيء مؤثرا في الغير مادام مؤثرا وكذا مقولة الانفعال عبارة عن كون الشيء مؤثرا عن الغير مادام مؤثرا فاقال المحقق العيني ان مقولة الفعل والانفعال عبارتان عن الهيئة الحاصلة زعمائه ان المعنى المصدرى ليس بموجود فليس بتحقيق بل هو خاطئ للمذهبين (السؤال الخامس) ان هذا القول اعنى قوله واما بيانه الخ لاى شئ يفصل (الجواب) بقوله احوال المسند اليه فاعترض بانه كيف يفصله وبينهما تبيين فان الاول من اوصاف اللفظ الذى من الكيفيات الخمسة والثاني من افعال المبين (واجب) بانه تفصيل له باعتبار لازمه وهو كون المسند اليه ميبنا ثم سئل ان استعمال المصدر في هذا المعنى هل هو حقيقة او مجاز (واجب) بان المصدر حقيقة في المعنى المصدرى مجاز في غيره على ما نقل الفاضل الحسن جلبي عن جده المولى الشيرازى ثم سئل عن خلافته (واجب) بانها السببية والمسببية ثم سئل ان الكون ميبنا من اى مقولة (واجب) بانه من مقولة الكيف بملاحظة قرايه وزواله (واجب) تأنيبا بانه من الانفعال ثم سئل انه يلزم قيام العرض بالعرض (واجب) بانه اذ اراد بالقيام التبعية في التحيز فلا نسلم الملازمة وان اراد به اختصاص الناعت بالمتعوت فلا نسلم الباطل اللازم ثم سئل انه على تقدير نسايهم لزوم القيام بمعنى التبعية في التحيز هل يدفع الفساد (واجب) بانه يدفع بتعميم التحيز من التحيز لذات وبواسطة فلا يمنع قيام العرض بالعرض اى من المعنيين (السؤال السادس) ما تحقق تفسير اشارح بقوله اى تعقيب الخ (الجواب) انه بيان لحاصل المعنى المراد المستفاد من لفظ البيان بقرينة المقام السابقة لا الايضاح فيه لانه بيان لكونه بالمعنى المصدرى

كيف وقد ادعى ظهوره فيه فيما سبق واستدل به على كون الوصف
بالمعنى المصدري فان الشائع في التابع المخصوص عطف البيان
لا غير لكن فيه اشارة الى كونه بالمعنى المصدري ويدل عليه لام الغرض
في قوله فلا يوضحه فان الاغراض انما تنسب الى الافعال لا الى الاحوال
ثم سئل ان مدخول البيا بعد لفظ التعقيب هل هو متقدم او متأخر
واجيب بانه متأخر على ما هو الاستعمال ثم سئل عن بيان اقسام التقدم
واجيب بانها خمسة التقدم بازمان التقدم بالطبع والتقدم بالشرف
والتقدم بالرتبة والتقدم بالعلة فلا يوضح هذه الاقسام فيما نحن فيه واجب
بانه التقدم بالرتبة (السؤال السابع) ان التعليل بقوله فلا يوضحه
هل هو تعليل بالعلة الذهنية ام بالعلة الخارجية (الجواب) ان علماء
البلاغة قد يعملون الخواص بنفس الغرض المترتب عليها كما في قولهم
قدم المسند اليه لافادة الشرف وقد يعملون بما كان المقصود افادته
صكحافي قدم للشرف والاول علة ذهنية والثاني علة خارجية
وما نحن فيه من قبل الاول اذا لايوضح متأخر عن البيان بحسب
الوجود الخارجي مرتب عليه ثم سئل ان هذا التعليل فاسد لانه تعليل
اشئ بنفسه (واجيب بان المعلول بيان المسند اليه بعطف البيان
والعلة الايضاح باسم يخص به فتعابرا بالاجمال والتفصيل ان قيل
ان الظاهر ان يقول فلزيادة اوضحه على ما هو الموافق بعبارة المفتاح
حيث قال اذا كان المراد زيادة اوضحه بما يخصه من الاسم فاولجه
المتخالف (قلت) ان صاحب المفتاح قدم ذكر التوابع المعارف والمعارف
المستدله فكان كلامه بالذات في بيان توابع المعارف والمعارف
لا يتخلل عن ايضاح ما المقصود فيكون المقصود بعطف البيان
فيها زيادة الايضاح والمصنف لما قدم مباحث التنكير على التوابع
اختص في عطف البيان على ذكر الايضاح (فان قيل) لم يخالف
في الترتيب (قلت) لكل وجهة هو مولها فان المصنف اخر ذكر
التوابع عن التنكير جريا على ما هو المناسب من ذكر التنكير عقب
التعريف وقدمها صاحب المفتاح نظرا الى ان كثيرا من اعتبارات

التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره ان قيل ان الموضح
اولا وبالذات هل هو فعل البين التابع المخصوص على تقدير كون
احدهما واسطة للآخر ثم انى قسم من اقسام الواسطة (قلت)
المتصف بالا يوضح اولاً وبالذات في عطف البيان وكذا
المتصف بالتفصيل في عطف التبع وكذا بالكشف في الصفة الكاشفة
هو التابع المخصوص وفعل المتكلم انما يتصف به مجازا باعتبارانه
متعلق به كحركة السفينة فالواسطة واسطة في العروض نص عليه
السيد الشريف والمحقق السلكوتي في الحاشية المتولدة على قول
المصنف واما الوصف ويشهده قوله ههنا باسم مختص به فما ذكره
المحقق العنتاني ان فرقة كون العطف في قوله واما العطف بالمعنى
المصدري قوله فلتفصيل المسند اليه لان التابع المخصوص لا يفيد
تفصيل المسند اليه وانما يفيد المعنى المصدري فليس بشئ
(السؤال الثامن) ان هذه الجملة من اى قسم من اقسام القضية (الجواب)
شرطية لزومية ادعائية ثم سئل ان الحكم ههنا في اى محل واجب بانه
عند الحقيقة والعلماء العقليين بين الشرط والجزاء وعند الشافعية
والرعية في الجزاء والشرط فيدهل ثم سئل عن الحكم على كل
من المذهبين واجب على الاول لزوم الجزاء للشرط واتصافه به
والانفصال عند الثاني غير ذلك وعلى الثاني ثبوت مجموع الجزاء لموضوعه
فصدق القضية على الاول باعتبار مطابقة الحكم بالزوم وغيره
وكذبها بعدمها وعلى الثاني باعتبار مطابقة الحكم بثبوت مجموع
الجزاء لموضوعه وكذبها بعدمها ثم سئل عن ان هذه الجملة مسئلة
من مسائل المعاني فين لنا اقسام موضوع المسئلة ثم موضوع
هذه المسئلة واجب بان موضوع المسئلة امانت موضوع العلم
او عرضه الذاتي او نوع من انواع احدهما وموضوع هذه المسئلة
نوع العرض الذاتي لموضوع العلم الذي هو اللفظ العربي من حيث
افادته للمعاني التواني فان عرضه الذاتي الاحوال التي بها يطابق
اللفظ لمقتضى الحال وموضوع هذه المسئلة نوع منها لكن باعتبار

اي التبعات والمعاني الاولى
ما افاده اصل التركيب
مقارنا بالخصوص من
التقديم والتأخير مثلا كذا
في السكوني في صدر الكتاب

لازمه كما مر ان قبل اي شيء يقتضي الحال في قولك قدم صديقك خالد
(قلت) لفظ خالد او مجموع الكلام المستقل عليه والاول ظاهر عبارات
المصنف حيث قال في المقدمة فمقام كل من التكبير والاطلاق الخ
وقال وما ذكره وما حذوه الى غير ذلك والثاني تحقيق الشارح
وعلى الاول معنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال اشتماله عليه وعلى
الثاني معناها مطابقة الجزئ للكلى وصدق الكل على عليه على عكس
ما يقال ان الكل مطابق للجزئيات (السؤال التاسع) ان الباء في قوله
يخص به هل هو داخلية على المقصور او المقصور عليه (الجواب انها
داخلية على المقصور عليه ويسانها انها كانت داخلية على المقصور
لكان المعنى باسم مثاله من بين الاسماء وبامتنياز بالمستداليه من
بين الاسماء لا يكون سببا لايضاخه لجواز ان يكون شاملا له ولغيره
خلاف امتياز المستداليه به ان قيل ان عطف البيان قد يكون
للدح وقد يكون باسم غير يخص به (قلت) عطف البيان لا ينفك
عن الايضاخ ولو تقديرا لكن الايضاخ قد يكون مقصورا للثبوت
وقد يكون ذريرة الى غيره كالمسح وهذا كما ان المقصود في الصفة
الدالة على حصول معنى في الموصوف لكتبتها قد يكون وسيلة
الى غيرها كالايضاخ وبهذا تبين الفرق بينهما بالاختصاص
الاختصاص في الجملة ان قيل ان المثال الذي اورد المصنف غير
مطابق للمثل لانه من قبيل النفل والمثال من مقولة الكثر (قلت)
هذا مسامحة مشهورة فانه كثيرا ما يلبس المثال لفظه نحو مع حصول
المقصود وهو ايضاخ المثل له والتقدير صكون للبيان الحاصل
بعطف البيان في هذا القول ان قيل لمقدم البيان على الابدال
(قلت) لمناسبة التوكيد في كون المقصود بالنسبة فيهما المتبوع
(السؤال العاشر) ما مقصود الشارح بقوله ولا يلزم الخ (الجواب دفع
توهم اورد على عبارة المتن ثم سأل نقر برأيتهم ودفعه على قانون
المناسبة (واجب ان يقال هذه العبارة باطلية لان هذه العبارة يلزم
منها ان يكون عطف البيان اوضح وكل عبارة شأنه كذا باطلية فهذا

اشتمال الكل على الجزئ
والاول جزء والثاني كل
والمطابقة باق مع الكلام
الكل مثلا لا مع الكلام
يدكر فيه المستداليه
والمطابق بالاكسر جزء
من جزئيات هذا الكلام
الكل على عكس اصطلاح
المعقول فانهم يقولون الكل
مضابق للجزئ على
فالمضادف عندهم هو
مضابق بالاكسر

العبارة باطلية اما الصغرى فلان مساوى الشيء في الايضاخ وادناه
لا يوضحه قلزم من ايضاخه كونه اوضح واما الكبرى فلان عطف
البيان قد يكون اوضح من متبوعه وقد يكون مساويا له
في الوضوح وقد يكون ادنى منه وحاصل الدفع منع الصغرى مستندا
بجواز ان يحصل الايضاخ من اجتماعهما بتعظيم مدخول البناء
السببية عن السبب المستقل والنقص فمناشأ التوهم حل السببية
على المستقل وخلاصة نقض العبارة فعلى هذا رد الشارح تحقيق
لعبارة المتن وتوجيهه للإعتراض وكذا قوله وفائدة عطف البيان وقوله
ومعادل الخ ويمكن ان يكون الاقوال الثلاثة متوعدا لى الضمنية
المستفادة من عبارة المتن وتقرر كل منها ظاهرا ما هو ماهر هذا
ما نعمنا الله تعالى بتقريره ونحضر الكلام تحت الرسالة المنسوبة للجزئ
الفاضل امين افندى خواجه

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

الحمد لله الذي جعل دوحه العلم في ساحة العلماء * وجعل ثمار اشجاره
في ذوائب الفضلاء * وروى انهاره في مشام الكلمات * والصلوة على نبيه
محمد الداعي امته الى السريرة الغراء * والملة الخفيفة السمحة البيضاء *
ليمنحن قلوبهم للتقوى * وعلى آله التقادير فتدالحق من بين ذبوف
الاول * ثمير الحق والصواب * من بين اظهار الاطبايل فهو لاء اصحاب
العدل على رؤس الاشهاد بهم اقتديتم اهديتهم وخالفهم فباله من هاد
(وبعد فيقول الفقير المعزف بالجزئ والنقصير حافظ العريف
بأنتم كفى زاده خواجة سرى همايون المأمور بالتميز بطساب
الرؤس مع جمع من فحول العلماء وكول الفقهاء * دارا لتقوى * لحائر العلم
والتقوى * وهو من اهل النقي الجامع لكلمات العلية والعملية * الفار
بارياسات الدينية والديوية * شيخ مشايخ الاسلام مفتي الانام * سلمه
السلام * اعني به اجد رشيد العريف بصديق زاده * احسنه الله بالحسنى
والزادة * بارادة او امر سلطان سلاطين الاسلام * ظل الله الانام * مالك
رقب الانام * خليفة الله في العالم * حامى بلاد اهل الايمان * ما حى آثار

الكفر والطغيان ناصر الشريعة القويمة * سالك الطريقة المستقيمة
والى سواء الولاية فى الافاق * مالك سر بالخلافة بالاستحقاق الفائق
اجداده فى العلم والكمال * البارع ابحاده فى المعارف والافضل المتأمل
بامر الله تعالى المجاهد فى سبيل الله المعين الناصر للشريعة الاحدية
المؤسس لملة الحمديّة * المولع الى الخيرات والمبرات الراغب الى نهاية
مراتب الاحسانات قصب السبق فى الكرم والانعام فهو المصدق
التام الى قضية الاحسان التام ملك من الملوك الماضية ماسبق احسانه
وخافان من الخواقين الخالية ما انعم انعامه * نعمه لا يحصى وكرمه
لا ينتهى * الم طعمه وخلقه * والجود سره وطرقه * هو الجامع لانواع
الكرامات المجمع لثناء المعارف والكمالات * هو السلطان الاعظم
والخافان المعظم السلطان ابن السلطان السلطان الغازى
محمود خان ابن السلطان الغازى عبد الحميد خان ابن السلطان الغازى
احد خان * ابد الله ملكه وسلطنته * ابد جنده وشوكته *
اللهم اجعل ثمار اشجار احسانه مشووعة مادامت الالام * ودلاء انعامه
مملوءة مادارت الاعوام * واجعل اقلاك تدبيره مستديرة على قطب دائرة
شوكته * وضياء كواكب تأييده مستديرة فى روح دولته * واقطار
الملوك حواجب فى غيبة يابه * مازالت فى ايام سلطنته مكرمة تقول
العلماء * ومعززة بحافل الفضلاء * ويرحم الله عبدالاميرنا * عرضت
هذه الرسالة لعرش عتبة العلية * ومثلته فى سنة السنية * لى
ينظر بعين العناية * ويثقف بنظر الجانية * جل همته السنية * فى شان
العباد نسر ادواته الوفية فى جمع الاقطار والبلاد * فيتوصل بذلك
بجمل رضاه * ويتوصل الى وفق امره وقضاه * فذارأس فوائد تجارى
وربح فراث ضياعى ان امواج بخار احسانه * عميقة على وامطار انعامه
مطورة لدى (نظم) يامعدن جود جودك مدود * وبامنع كمال كمالك
مشهود * يسنى هموم الفؤاد نظرك * ملك الناس محبوب ومودود *
تعلل بحلية والكرام جذا * بكل المعارف والحاصل محمود * اقل

احسانك غنى عن حاجة الناس نعمائك فى ملوك السبق غير موجود *
مالك واباك عن حزن اعدائك مقهور ومودود * ترهب بنص العزيز بلطف
ربك اوائك فى كل حال منصور ومدود * ماشكر نعمائك فى موفى توالى
برك فى داعبك غير مدود * دعوات عمرك بشوكة حتم على مرجو
ومقصود * اعذرت عليك عن جر بمنّا * والعفو عن جنك مبدول
ومر صود * هذا اوائل الشروع فى المقصود * والاستعانة من الله الملك
الودود * عليه توكلنى واعتمادى * وفى كل حال عليه استنادى
(ثم اخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتقاعل) بلفظ الماضى على انه
من الامور الحاصلة التى حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك
وفعلك الله لتقوى (اواظهار الحرص فى وقوعه كإسرى تحت الشرط
مى ان الطالب اذا عظمت رغبته فى شيء كثر تصوره اياه قربا يخيّل
اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضى كقولك زفنى الله لقائك
(والدعاء بصيغة الماضى من البليغ) نحو رحمه الله (يتخلفهما) واما خبر
البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات انتهى (السؤال الاول)
مامعنا كلمة ثم وهل هى عاطفة ام لا (الجواب) معنى كلمة ثم هو التراخي
ازمان الجزئى على تقدير ان يكون وضع الحرف على ازاء الجزئيات
الخصوصية ملاحظة مفهوماتها الكلية على مذهب التحقيق لكن
هنا مستعلة فى التراخي الزمى الجزئى بطريق الاستعارة التبعية
لان المعنى الحقيقى غير ممكن هنا فان ما بعدها يصح ذكرها فيما قبلها
ومقارناته وتصوير الاستعارة التبعية هكذا شبه اول التراخي الزمى
المطلق بالتراخي الزماني المطلق فى التراخي المطلق والتفاوت ثم استعبر
التراخي الزمان المطلق فى التراخي الزمى المطلق اصالة ثم استعبر
التراخي الزمان الجزئى فى التراخي الزمى الجزئى تبعا للتشبيه عند
التحقيق (فان قلت) اذا حل على التراخي الزمى الجزئى مجازا يقتصر
داعبا يفيد انحطاط رتبته ما بعدها عما قبلها فما وجه انحطاطه
(قلت) وجهه ان ما قبلها سبق لبيان انواع الانشاء ومعانيها حقيقة
كانت او محازا وان ما بعدها لبيان الخبر الواقع موقع الانشاء للناسنة

بمعنى استعارة
التراخي الزماني
فى التراخي الزمى الجزئى

فكان ما بعدها كالاستطراد والتبع فيكون ادنى رتبة ثم هي عاطفة هنا والمعطوف عليه قوله فيما سبق فالانشاء ان كان الى آخره (السؤال الثاني) اي معنى من معاني الالم حل الالم في قوله الخبر (الجواب) حل على الجنس لكن انواعه عديدة الجنس من حيث هو وهو ويسمى لالم الحقيقة لا يصح ارادته هنا لان نفس الحقيقة لا توجد في الخارج فلا يمكن ان يقع موقع الخبر والجنس من حيث وجوده في ضمن كل الافراد ويسمى لالم الاستغراق فلا يصح ايضا لان كل فرد من افراد الخبر لا يصح ان يقع موقع الخبر والجنس من حيث وجوده في ضمن فرد غير معين ويسمى بلام العهد الذهني فلا يصح ارادته ايضا وهو ظاهر والجنس من حيث وجوده في ضمن الافراد مطلقا وهذا المعنى مما أثبتته المحققون وان كان غير مشهور وهو المراد ههنا (الثالث) اذا حل الالم على هذا المعنى فأي قضية تكون هذه الجملة (الجواب) تكون مبهمة على هذا التقدير (فان قلت) اذا حل على المبهمة وهي في قوة الجزئية عند المنطقيين فهذه مسألة من مسائل علم المعاني فلينظر ان تكون كلية قال الشيخ في الشفاء مهملات العلوم كليات الى آخره (قلت) المبهمة اذا وقعت مسألة تكون كلية (الرابع) لفظ الخبر كالانشاء يطلق على معنيين الاول على فعل التكلم اعني القاء الكلام الخبري والثاني يطلق على نفس الكلام الخبري فأي معنى من معنييه اريد ههنا (الجواب) اريد هنا معنى الالقاء الذي هو فعل التكلم بقرينة قوله للفتال اول اظهار الحرص لانهما فعلا التكلم ايضا فيكون حاصل المعنى فأتان الكلام الخبري موقع تاسان الكلام الانشائي لقصد التمثال اول قصد اظهار الحرص (فان قلت) اذا حل على هذه المعنى يلزم ان لا يكون موضع هذه المسئلة عين اللفظ العربي او من انواعه واحواله والحال ان البحث في هذا الفن راجعة الى احوال اللفظ العربي (قلت) ان البحث فيها يرجع الى الكلام الخبري وهو نوع اللفظ العربي كما رجع احوال الاستناد الى احوال اللفظ باعتبار ان الجملة مؤكدة او غير مؤكدة (الخامس)

اذا كان الخبر بمعنى الالقاء فأي مقولة من مقولات العشرة يكون (الجواب) هو عرض من مقولة الفعل (فان قلت) اذا كان من مقولته فأي معنى انفعاله (قلت) انفعاله الكلام بوصف ملقائته (فان قلت) الفعل والانفعال عرضان غير قارين والكلام قار فكيف يجتمعان (قلت) بعد انقطاع تأثير الفعل فالانفعال زائل واستقراره يرجع الى الكلافيات المحسوسة بالحواس (السادس) ان الخبر والانشاء اذا كانا بمعنى الكلام باعتبار نفس مفهوميهما مع قطع النظر عن وصفيهما فأي تقابل يكون بينهما من التقابل الاربعة (الجواب) انهما باعتبار نفس مفهوميهما امر ان وجوده ان لا يتوقف فعمل كل منهما على الآخر وبينهما غاية الخلاف فيكون بينهما تقابل التضاد (فان قلت) أي تقابل وجد باعتبار وصفيهما (قلت) تقابل العدم والملكة لان الخبر موصوف بالمطابقة وعدمها والانشاء موصوف بعدمها لكن الانصاف بالمطابقة وعدمها وان لم يكن من شأنه باعتبار شخصه لكنه من شأنه باعتبار جنسه فيكون بينهما تقابل العدم والملكية بمعنى التحقيق لا مشهورى (السابع) الخبر بمعنى الكلام نوع من اللفظ وهو كيفية في الصوت عند الحكماء والصوت قائم بالهواء فلينظر قيام العرض بالعرض هل هو جائز ام لا (الجواب) ليس بجائز عند المتكلمين وجائز عند الحكماء (فان قلت) فما وجه عدم جواز عند المتكلمين ووجه جوازه عند الحكماء (قلت) وجهه يرجع الى تفسير القيام فعنه عند المتكلمين التبعية في الخبر وعند الحكماء اختصاص الثابت بالمتنوع (الثامن) كلمة قد يقع وقم ههنا مجعولا والوقوع المأخوذ منه من الامور العامة يجعل على اللفظ وغيره فكيف يكون من احوال اللفظ (الجواب) لا يكون المحمول ههنا قد يقع فقط بل هو مقيد بقوله موقع الخبر (التاسع) لم قال المصنف قد يقع موقع الانشاء ولم يقل قد يكون بمعنى الخبر او قد يستعمل في معنى الخبر وهل فرق بينهما ام لا (الجواب) فرق بينهما لان لفظ الموقع يستعمل في موضع يكون الواقع فيه عاما من ان يكون

في كون العرض تابعا لخبر
تعتبر الآخر فان قيل
لم لا يجوز ان يكون احد
العرضين تابعا لخبر
الآخر التابع لخبر الجوهر
بان يكون في احدهما
خصوصية تنفي التبعية
وفي الآخر خصوصية
تنفي التبعية كما وقع

في الجواب في مسائل الامتحان
ان قيام العرض بالعرض
بمعنى التبعية في الخبر جائز
اذا كان مستندا الى الجوهر
اقول ليس معنى تبعية
العرض للجوهر في الخبر
ان ههنا لا يخبر بنوع
احد ههنا بالجوهر بنفسه
والآخر بواسطة العرض
بل يخبر واحد بالعرض
الجوهر بالذات والآخر
بالعرض فباسم العرض
التبعية وجبت ذلك الجوهر
هو حيث ذلك ان يكون
فلا معنى لتبعية
احد العرضين تابعا لخبر
تعتبر الآخر التابع لخبر
الجوهر فثبت وجود قيام
العرض بالعرض بمعنى التبعية
تعتبر يستلزم علمه وما كان
كذلك يمنع وجوده فظهر
بطلان الجواب المذكور
في مسائل الامتحان

حقيقة أو مجازاً ولغز المعنى خاص بالمجاز مثلاً وفقك الله تعالى للتقوى
يقع موقع الانشاء بأقبا على حقيقة أو مجازاً (فان قلت) اذا بقى على
حقيقته فكيف يكون (قلت) يبرز التقوى الغير الحاصل في معرض
الحاصل لقصد التقال فيقال وفقك الله للتقوى (فان قلت) اذا كان
مجازاً من أى نوع من انواع المجاز (قلت) استعارة في الهيئة مثلاً
شبه النسبة الانشائية الطليعية بالنسبة التامة الخيرية في اشتباههما
على النسبة التامة ثم استعبر الهيئة الموضوعية للنسبة الخيرية في النسبة
الانشائية الطليعية (العاشر) أى شئ اريد ههنا بالموقع وما هو المراد
منه (الجواب المراد منه معنى الانشائي الطليعي (الحادى عشر) مثلاً
اذا قلت وفقك الله للتقوى فهذا الكلام يخرج على خلاف مقتضى
الظاهر ومطابق لمقتضى الحال فالمراد بالخال هنا الامر الداعى الذي
هو التقال والظاهر الحرس ومقتضاه هذا الكلام الخبرى الواقع موقع
الانشاء ومعنى المطابقة الصدق في صدق الكلى على جزئياته فيكون
المطابق بكسر الباء الكلام الجزئى والمطابق بفتح الباء هو الكلام
الكلى (الثاني عشر) الضمير الواقع في قول الشارح على الله الى أى شئ
يرجع ان يرجع الى المضاف الذى هو لفظ الماضى لايصح الحمل لانه ليس من
الامور الحاصلة وان رجع الى الموقع الذى هو عبارة عن معنى الطليعي
لا يصح ايضا لانه كذلك وان رجع الى المضاف اليه الذى هو عبارة عن
معنى الماضى صم لكن يخالف الاصل الذى هو ان الضمير الدائر
بين ان يرجع الى المضاف وبين ان يرجع الى المضاف اليه يصرف الى
المضاف اذ الم يمكن لفظ كل واحد او نحوهما (الجواب) هذا الضمير
يرجع الى المضاف بطريق الاستخدام او حذف المدلول في قوله
على انه على ان مدلوله (الثالث عشر) هذا التردد في قوله
اولاظهار الحرس هل يكون لمنع الجمع او لمنع الخلو (الجواب)
لا يكون لمنع الجمع فان قوله لا يخلو ما يابى عنه فيكون لمنع الخلو
(فان قلت) اذا كان لمنع الخلو لم ان يخلو عن التكنية المذكورة
ههنا مع انه ذكر التارح تكاخرى (قلت) هذا التردد لمنع الخلو
اكن في كلام المصنف حذف مثل قوله او نحو ذلك حذف

اكشافاً بامثاله (الرابع عشر) مامنى الواو في قوله والدعاء بصيغة
الى آخره (الجواب) اعتراضية وقعت بين التكنين (فان قلت) ما فائدة
الاعتراض (قلت) فائدة التمثيل ويؤيده قول الشارح نحو رحمه الله
تعالى (الخامس عشر) قوله للتقال وان لم يكن علة موجبة بل تكنية
مرسحة لكن اذا صور بصورة الدليل من أى شكل بصور واى شئ
جهته (الجواب) بصور من شكل الاول صفراء وقتية منشرة وكبراه
مشروطة عامة هكذا تصور الخبر قد يقع موقع الانشاء لانه يتقال به
في وقت ما وكل خبر يتقال به ما دام يتقال به يقع موقع الانشاء
الخبر يقع موقع الانشاء في وقت ما ثم السؤال والجواب بعون الله
الملك الوهاب والله اعلم بالصواب والعبد لا يخلو عن الخطأ والارتباب
• نزج العفو والمغفرة من الرحيم الاواب
• (*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(رسالة كلنوى)

(الفن الثاني علم البيان) قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه
جزأ من علم البلاغة وتحتاج اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف
البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق
مختلفة في وضوح الدلالة عليه وههنا أسئلة مع اجوبتها (السؤال
الاول) على أى معنى يحمل لام الفن من معانيه الاربعة المشهورة
(الجواب) على لام العهد الخارجى اذ لا تحمل على غيره فيما يمكن العهد
الثاني ما حقيقة لام العهد الخارجى (الجواب) هى اللام التى وضعت
للاشارة الى قصد الحصة المعينة من مفهوم مدخولها (الثالث باى
وجه تعينت تلك الحصة بين التكلم والمخاطب اعنى بين المصنف
والطالب ههنا (الجواب) تعينت بسبق ذكرها كناية في آخر
المقدمة حيث ذكر واسطو ماثلة بقوله وما يحجز به عن الخطأ في تأدية
المعنى المراد علم المعانى وما يحجز به عن التقييد المعنوى علم البيان
وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع كما تعين الذكر بما في البطن
سببق ذكر كناية في ضمن التعرّيز في قصة امرأه عمران (الرابع) ما طريق

هذه الكتابة (الجواب ذكروا ان الكتاب واجزائه كالفن والفصل
والباب يحتمل ان يكون عبارة عن الالفاظ وان يكون عبارة عن
التقوس وان يكون عبارة عن المعاني والمختار هو الاول كما في كتاب الله
تعالى وان العلم يحتمل ان يكون عبارة عن المسائل وان يكون عبارة
عن التصديقات المتعلقة بالمسائل وان يكون عبارة عن الملكية الحاصلة
من تكرر تلك التصديقات والتمرن بها والعلوم المذكورة في آخر
المقدمة هي المسائل لان المراد هنا مسنيين في مقاصد الكتاب ولا معنى
ليسان الادراكات والملكات وانما الملبين هو المسائل فان حل الفن
على الالفاظ المخصوصة كما هو المختار وعلى التقوس فوجه الكتابة
ان ذكر المسائل التي هي عبارة عن العلوم الثلاثة في آخر المقدمة
صريحا يفيد ذلك دوالها من الالفاظ والتقوس ضمنلا لستلزام
بين الدال والمدلول وان حل الفن على المسائل المخصوصة ايضا
فوجه الكتابة ان عنوان الفن بمعنى طائفة مخصوصة من المسائل
التي اعم من المسائل التي ذكرها المصنف وذكر الخاص يتضمن
ذكر العام في الجملة وهو مراد من قال ههنا الاتحاد في الذات
كاف في لام العهد (الخامس) ما انفهم هذا الفن في آخر
المقدمة الامن قوله وما يجتز به عن التقيد المعنوي علم البيان وهذا
القول ههنا نافي الاقوال الثلاثة الدالة على العلوم الثلاثة فاذا كان
لام العهد اشارة الى ما فهم من الثاني كانت اللام مفيدة للتأنيدية الفن
المعهود ايضا فبغتني عن القيد الثاني ههنا وبالجملة لام العهد
معن عن قيد الثاني لان المعهودان ههنا (الجواب المراد من الثاني
ههنا في الرتبة الثانية والمسار اليه فيما سبق بان في الذكر لاني المرتبة
والترتيب الذي لا يتلزم من الترتيب الزماني وليس ههنا لا يدل على
الترتيب الزماني وانما في اذ العطف ههنا بالواو التي لا تدل على الترتيب
لازماء ولا رتبة واللام تدل آية الوضوء على الترتيب في غسل الاعضاء
الاربعة فكيف ولول الترتيب الذي ذكرى على الترتيب الزماني فكيف
حل العلوم الثلاثة على الفنون الثلاثة لاسبابا على تقدير كون الموضوع

والمحول عبارتين عن المسائل المخصوصة لان المصنف افاد ههنا
ان ما يجتز به عن الخطأ علم المعاني وان ما يجتز به عن التعقيد المعنوي
علم البيان وان ما يعرف به وجوه التحسين علم البدع فلو كانت الترتيب
الذكرى ههنا دالا على الترتيب الزماني فبعد تقيد الفن المعهود ههنا بقيد
الثاني تعين ذلك الفن المحكوم عليه ههنا بعلم البيان وبلغو حل البيان
ههنا وكذا الكلام في اخويه بل الحق ان غاية ما افاد لام العهد
ههنا هو الفن المعهود السابق في ضمن الفنون الثلاثة فلا يدري
انه ثان في الرتبة ام لا وانه وما يجتز به عن التعقيد المعنوي ام لا فلام
العهد لا تقي عن قيد الثاني ولا يوجبان لغوية الجملة ههنا مع ان التأنيدية
فهي سابق حاصلة في الواقع وليست بمحروسة هناك وفرق بين حصول
الشيء وملاحظته ولا تلازم بينهما والالكان ملاحظته زيد موجبه
للملاحظة جميع اوصاف الحاصلة له في الواقع وذلك قطعي البطلان
(السادس) اذا حل اللام على العهد الخارجي واريده من مدخوله
حصة معينة من مفهوم يلزم ان يكون كل لفظ الفن وكذا كل ما دخل
عليه لام العهد الخارجي مجاز من باب ذكر العام واردة الخاص
ولا فائده (الجواب صرح الشر يف المحقق في بحث اللام بان اسماء
الاجناس مع لام العهد وضع وضع آخر باراء الخاص المعينة فيكون
مدخلوها حقيقة باعتبار هذا الوضع النوعي اى كل اسم جنس
عرف بلام العهد عين للدلالة كارجل مثلا اذا استعمل نكرة يراد به
ما يتجاوز حد البلوغ من بني آدم واما اذا استعمل بلام العهد يراد به
رجل المعهود كزيد مثلا (السابع) ما سمع علم البيان هل هو مجموع
المضاف والمضاف اليه حقيقة كعبد الله ام المضاف اليه وحده
واضيف اليه العلم كيوم الاحد (الجواب) هو المضاف اليه وحده بناء
على ان الحق ان لفظ العلم في مثل الصرف وعلم النحو وانما لها
لبس من اسمى العلوم بل هو مضاف الى اسمى العلوم من اضافة العام
المطلق الى الخاص المطلق كيوم الاحد وشجر الاراك وقد اشار
اليه المصنف في قوله فلما كان علم البلاغة وتوابعها حيث

عطف التوابع على البلاغة مع امتناع العطف على جزء العلم
 وأشار الشارح أيضا ههنا بقوله قدمه على البدیع حيث ترك لفظ العلم
 مع أن الأعلام محفوظة عن التغير بقدر الامكان (الثامن)
 لما كان البيان الذي هو اسم العلم المخصوص والاصح بالتضمن
 على مفهوم العلم كما يدل عليه تعريفه الآتي فمافائدة إضافة العلم اليه
 (الجواب) الفائدة في جمع صورا إضافة العالم الى الخاص تبين جنس
 المضاف اليه من اول الامر ثلاثا يحتمل الجنس الآخر كالنطق بالفيض
 ههنا وهذه الفائدة لا تحصل بمجرد الدلالة التضمنية بل يحتاج الى
 تصريح الجنس واما القول بان فائدة دفع لزوم حل الجزئي الحقيقي
 المستعق ليس بشئ من وجده اما والا فلان امتناع ذلك الجمل بمنوع
 عند اهل العربية كاسبق في المنطق زيد بل عند اهل العقول ايضا
 ولذا جوزه المصنف في شرح الرسالة واما ثانيا فلان كون البيان
 وامثاله من العلوم جزئيا حقيقة لا يحل نظر كإفصل في محله وسنشير
 اليه (واما ثالثا فلان العدول عن تأويل المشهور بالمسمى بالبيان
 الى زيادة لفظ العلم مما لا وجه له مع ان هذه الفائدة مختصة بما كان
 المضاف اليه جزئيا حقيقيا ولا تطرد وفيه إشارة الى ان اسماء العلوم علم
 الجنس لا الشخص كما قبل فيما كان كل ما كنوع الانسان (التاسع)
 اذا كان فائدة إيراد لفظ العلم اعم تخصيص البيان بهذا العلم كان
 البيان اعم من وجه من العلم الاخص مطلقا (الجواب) تخصيص البيان
 بمعنى دفع الاحتمال لعني آخر باعتبار وضع آخر لا يتاني كون البيان
 باعتبار وضعه لهذا العلم اخص مطلقا من مطلق العلم نعم البيان
 بمعنى ما يطلق عليه لفظ البيان حقيقة او مجازا اعم من وجه من العلم
 وليس الكلام فيه بل في البيان بمعنى العلم المخصوص حقيقة (العاشر)
 هل يجوز ان يكون الفن ههنا جارا مقدما (الجواب) لا يجوز لتصريح
 النحاة بان المبدأ والخبر اذا كانا معرفتين كما ههنا وجب تقديم
 المبدأ (الحادي عشر) لم لم يجعل علم البيان مبتدا مع كون
 ما يجوز به عن التعقيد المعنوي علم البيان سبق في آخر المقدمة

صريحا وكون نفسه اودواله فنا ثانيا وان سابق ههنا ضمنا والسابق
 صريحا اعرف من السابق ضمنا وقد صرح النحاة بان الاعرف يجعله
 مبتدا وغير الاعرف خبرا (الجواب) لما كان عادة المصنفين ان يجعلوا
 كتبهم منقسمة الى فصول وفصول وابواب ثم ينو ان الاول من هذه
 الاقسام في كذا والثاني في كذا وهكذا فلما اشار المصنف في آخر
 المقدمة ايضا الى ان كتابه فنون ثلثة مرتبة في حق العلوم الثلثة
 وقد سبق ان الترتيب الذكري ههنا لم يدل على الترتيب الرتي صار
 المقام مقام ان يردد في ان ما في المرتبة الاولى من هذه الفنون
 اي العلوم الثلثة وكذا ما في المرتبة الثانية والثالثة اليها فهذا الاعتبار
 صار الاتصاف بعنوان الفن الاول اعرف من الاتصاف بعلم المعاني
 وكذا الاتصاف بعنوان الفن الثاني والثالث اعرف من الاتصاف
 بعلم البيان والبدیع وقد اشار الشارح والمصنف الى امثلة في قولهم
 زيد المنطلق والمنطلق زيد حيث يساق الاول فيما علم زيد
 ويشبهه في انطلاقه وعدم انطلاقه ويساق الثاني فيما يعلم المنطلق
 ويشبهه في انه زيد او عمرو (والثاني عشر) هذه القضية القائلة
 بان الفن الاول علم المعاني والفن الثاني علم البيان والفن الثالث علم البدیع
 من اي قسم من اقسام القضية باعتبار الموضوع (الجواب) انها قضية
 شخصية في المشهور ومهمة في التحقيق اما كونها شخصية
 في المشهور فلان الحصة المعهودة سواء كانت عبارة عن الالفاظ
 المخصوصة التي هي من بداية الفن الى نهايته او عن نقوش هذه
 الالفاظ او عن مدلولاتها شخص واحد في المشهور ولذا جعلوا
 اسامي الكتب من قبيل اعلام الاشخاص وما يتوهم من التعدد
 باعتبار قراءة الملتقطين او كتابة الكاتبين او ادراك المدرسين فهو
 تعدد اعتباري جاء من تعدد الحال لا تعدد بالذات واما كونها
 مهمة في التحقيق فلان تعدد الالفاظ والنقوش الموجودة في محال
 متعدد ليس كتعدد الجوهر باعتبار الحال كما ان زيدا باعتبار كونه
 في البيت غيره باعتبار كونه في الصحراء فانه تعدد باعتبار لا الشخص

لان شخصه غير موقوف على اليث والصحراء بخلاف الالفاظ
والنفوس التي هي اصوات والوان فانها عرضان من مقولة الكيف
وقد اتفق الحكماء والتكلمون على ان لمحال الاعراض مدخلا
في شخصها ولذا يجوزوا انتقاله من محل الى محل آخر فكيف يكون
الصوت القائم بهذا الهواء والوان القائم بهذه الورقة عين القائم باخر
بالشخص وكذا الكلام فيما اذا كان الفن عبارة عن المسائل لانها
امور معلومة والمعلوم صورة ذهنية متحدة مع العلم في التحقيق فكما
ان العلوم عوارض قائمة بالنفس كذلك المعلومات والمسائل فكيف
يكون العرض القائم بهذه النفس عين القائم بالنفس الاخرى بالشخص
بل الحق ان الاعراض القائمة بمحال متعددة اشخاص متعددة ولو حل
القضية ههنا وفي امثاله على الشخصية لتختصر الفن الثاني وامثاله
كالكافية والشافية في الشخص القائم بالهواء المجاور للمصنف
او بكتابه او بذهنه فلزم ان لا يكون الاشخاص الباقية القائمة بنا
او بكتابتنا فنا ثانيا او كافية او شافية وهو فاسد فتعين ان الحصة
المعهوده التي كان الفن الثاني عبارة عن المسائل عبارة عن القدر
المستترك بين تلك الاشخاص فتكون كلمة لاجزئ حقيقه فكان
موضوع هذه القضية كليا والحكم على هذا الكلي باعتبار الافراد
لا باعتبار نفس الطبيعة اذ الغرض افاده ما نقرأه الطالب او يكتبه
او يعلمه من الافراد فن ثاب نافع في الاحتراز عن التعقيد وقمخلا
هذا الحكم عن السور الكلي والجزئي حيث حل اللام على العهد
الحاربي فلا تخمل بعده على الجنس من حيث تحققه في ضمن
كل فرد او في ضمن البعض والازام ارادة العامين من اللام
في اطلاق واحد وهو غير صحيح عند الجمهور وان جوزوه البعض من
الشافعية فلا تكون القضية طبيعية ولا محصورة بل مهملة في التحقيق
ومن ههنا يعلم ان العلوم سواء كانت عبارة عن الملكة او الادراك
او عن المسائل القائمة بنفوس كثيرة كلبه لاجزئ حقيقه (الثالث عشر)
الفرق بين لام العهد وبين حل القضية على غير الشخصية منافات

لان الحصة المعنية المدولة بلام العهد يجب ان يكون شخصا
وجزئيا حقيقيا (الجواب) لا يجب ذلك بل قد يكون ذلك الحصة
نوعية كما في ارادة الروي من الانسان اذ الحصة بمعنى الاخص
من المفهوم والاخص لا يجب ان يكون جزئيا حقيقيا (الرابع عشر)
هل المراد بقوله لشدة الاحتياج اليه بيان العلة الخارجية كما في قولهم
قهدت عن الحرب جنباً او الاستدلال بالدليل البلي (الجواب) يختمل
الكل (الخامس عشر) على تقدير الاستدلال كيف يترب القياس
وانه اقتراني او استثنائي (الجواب) يترب القياس من الشكل الاول
من الاقتراني هكذا البيان ناسب تقديمه على البديع لان البيان امر
يشتمل الحاجة اليه بخلاف البديع وكل امر شانه كذا ناسب تقديمه
على البديع اما الكبري فظاهر بعد تقديمه الاوسط بقوله بخلاف البديع
واذا لم يقيد به فهي ثابتة بذلك القول واما الصغرى فلان البيان جزء
من علم البلاغة ومحتاج اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع
وكل امر شانه كذلك فهو امر يشتمل اليه الحاجة بخلاف البديع فقوله
بخلاف البديع بمعنى انه بخلافه في شدة الاحتياج اليه وفي كونه جزئيا
ومحتاجا اليه في تحصيل البلاغة ليستفاد منه التقيد في الدليلين
(السادس عشر) لم اقيم الدليل على المناسبة لعل نفس التقديم
المذكور في كلام الشارح مع ان حل التقديم على معنى مناسبة التقديم
محتمل ذكر المسبب وارادة السبب لا بصار اليه بلا قرينة صارفة
ولا قرينة ههنا (الجواب) ههنا قرينة صارفة معينة لمعنى المناسبة
اما الصارفة عن الحقيقة فهي كون نفس التقديم بدبها جليا معلوما
بحس السمع او بحس البصر مع امتناع استدلال على البديهي الجلي
لان الغرض من الاستدلال تحصيل العلم بالمدعى وهو حاصل قبل
الاستدلال فيكون الاستدلال تحصيل الحاصل وهو محال لا يقال
لا يثبت الداهة على تقدير كون الفن الثاني عبارة عن المسائل بل
تقديمها ثابت بدليل تقديمه والها من الالفاظ والنفوس لانا نقول
الانتقال من تقديم الدوال على تقديم الدولات دفعي لاتدرجي

والاستدلال والنظر لكونه عبارة عن حركة الذهن يكون الانتقال فيه تدريجياً فتقديم المدلولات بعد مشاهدة تقديم الدوال من قبيل الحدسيات او من قبيل القضايا قياساتها واما القرينة المعينة بمعنى المناسبة فهي انه لما منع حل التقديم على حقيقة فاما ان يصرف الى وجوب التقديم والى مناسبتها ورجحانه لكن شدة الاحتياج اليه اغايبه المناسبة والرجحان لا الوجوب لجواز التأخر الذي ذكرى بعد واما دعوى صحة التقديم فهي بديهية كدعوى نفس التقديم فالصارفة عن الحمل عليها ايضا (السابع عشر) هو البحث في الدليلين لوجوه (اما اول فلان الجزئية في الدليل الثاني ممنوع لجواز ان يكون البيان جزئياً لعلم البلاغة لاجزئه له كيف يصح حمل علم البلاغة على البيان لانه معروف بانه علم له مزيد اختصاص بالبلاغة لا كالتحصيل والصرف وغيرهما من العلوم التي لها مدخل في تحصيل البلاغة وليس لها زيادة اختصاص بها لكونها مبادئ بعيدة لها ولو كان جزئياً لما صح حمله عليه نعم على هذا التقدير يتم المدعى اعنى شدة الاحتياج اليه ايضا لان البديع ليس بجزء ولا جزئى لعلم البلاغة لكن الفرض ابعد في نفس الدليل (الجواب) ليس علم البلاغة بمعنى علمه مزيد اختصاص بالبلاغة على ان يكون البلاغة بمعنى بلاغة الكلام واطراف العلم اليه اضافة لامية من اضافة احد المتباينين الى الآخر بوجهين (الاول لو كان كذلك لم يوجد وجه وجهيه في اظهار مقام الاضمار في قوله ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام اذ انما هو ان يقال ومحتاجا اليه في تحصيلها الثاني انه قد فهم من كلام الشارع في المقدمة ان لفظ البلاغة موضوع لمجموع العالين كما وضع لكل من بلاغتي الكلام والتكلم وهو المراد هنا واطراف العلم اليها من اضافة العام الى الخاص كعلم البيان فلهذا ظهر البلاغة في ذلك القول اذ ليس المقام مقام الاضمار ولواضمر لاحتيج الى الاستخدام فعلى هذا علم البلاغة معروف بانه ما يتعززه عن الخطأ في التأدية وعن التعقيد المعنوي فهو بهذا اتما يصدق على مجموع على المعاني والبيان

من حيث المجموع لاعلى احدهما على حدة فيكون البيان جزءاً من علم البلاغة لاجزئاً ولو سلم انه معروف بذلك فن زيادة الاختصاص بالبلاغة امتا توجد في المجموع لا في احدهما لان المجموع كاف في تحصيل البلاغة دون احدهما فلا يصدق في هذا التعريف ايضا الاعلى مجموع العالين فيكون البيان جزءاً لاجزئاً ايضا (واما الثاني) فلان كون البيان محتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام ممنوع كيف والقدماء من البلغاء كأمري القيس وذهير وابنه وغيرهم حصلوا بلاغة كلامهم من غير بيان لان البيان هو القواعد المدونة او الادراك بها او الملكة الحاصلة من تكرار ادراكاتها ولاندوين حينئذ واما معرفتهم الاجبالية بتلك القواعد من غير معرفة الاصطلاحات البيانية فلا تسمى بياناً عند اهل الفن على ما صرحوا (الجواب) المراد من البلاغة في تحصيل بلاغة الكلام هو البلاغة الكسبية كما يؤيده اضافة التحصيل اليها لا اعنى من البلاغة السليبية فانها لا تحتاج الى البيان بدها (واما الثالث) فلو سلمنا ان المراد بالبلاغة هو البلاغة الكسبية فقط فلكونه محتاجا اليه بعد ذلك ممنوع ان الكلام المطابق لمقتضى الحال اذا كان دالاً على معناه بالمطابق كقوله في مقابلة المتكرر ان زيدا لقا ثم يكون بليفاً مع ان التكلم لم يحتاج في تحصيل بلاغته الى البيان مما سيصرح به المصنف والشارح من ان الدلالة المأخوذة في تعريف علم البيان هي الدلالة العقلية المتحصرة في التضمنية والالتزامية لا اعنى من المطابقة فعلم البيان لا يحتاج اليه في تحصيل بلاغة كلامه ككلام يشتمل على الكتابة او الجاز لا في تحصيل بلاغة كلامه خال عنها (الجواب) ان المراد كونه محتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام في الجملة بان يحتاج لام الكلام على الجنس لا في تحصيل كلامه بان يحتاج الى الام على الاستغراق حتى يتوجه ذلك هذا هو حاصل جواب القاضل العصام ههنا ورد المولى السلكوتى بانه ليس بشئ لان المحتاج اليه هو نفس البيان لاعماله ولما كان ذلك الكلام الدال بالمطابقة خالياً

عن التعقيد المعنوي ولا احتراز عن التعقيد المعنوي الا بالبيان كان
تحصيل بلاغة هذا الكلام ايضا محتاجا الى علم البيان فلاحاجة الى
ما ذكره اقول وفيه بحث لا مدخل للبيان الا فيما من شأنه التعقيد
المعنوي وذلك فيما يقصد ادا المقصود بطريق الدلالة العقلية
المتفاوتة في الوضوح والخطا لا بطريق الدلالة المعنوية التي
لا تقبل التفاوت والتعقيد المعنوي ولذا خصصوا الدلالة في تعريفه
بالدلالة العقلية ولو كان للبيان مدخل في الدلالة المطابقة لم يكن لهذا
التخصيص وجه نعم على هذا التخصيص يلزم خروج بحث الحقيقة
سواء في الكلام المشتمل على التشبيه ام لا عن البيان لكنه بحث آخر
اشار الشارح الى جوابه في اول بحث الحقيقة والحجج بان المقصود
الاصلي هو بحث الجواز وبحث الحقيقة بالتبع نعم لو تمح الدلالة في
تعريف البيان من المطابقة وجعلت المطابقة اول مراتب الوضوح
كما اشار اليه الشريف لكان البيان محتاجا اليه في تحصيل بلاغة كل
كلام لكن الكلام مبنى على تخصيص الدلالة بالعقلية واماربا فلان
الدليل الثاني مشتمل على قيد مستدرك هو تعقيد البلاغة بالكلام لان
البيان محتاج اليه في تحصيل بلاغة المتكلم ايضا فالظاهر ابقاء البلاغة
على عمومها (الجواب في العدول عن هذا الظاهر اشارة الى ان احتياج
بلاغة المتكلم الى البيان اغاها بواسطة احتياج بلاغة الكلام اليه
لان المحتاج الى البيان لا هو بلاغة الكلام ثم بواسطة بلاغة المتكلم
واما خلا فلان المحتاج اليه في قوله لشدة الاحتياج اليه ان كان
عن المحتاج في قوله ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام اعني المحصل
المتكلم فاخذ المعطوف عليه اعني الحقيقة في الدليل لغوا لانها انما
تعتمد احتياج الكل الذي هو علم البلاغة لا احتياج المتكلم وان كان
المحتاج في القول الاول علم البلاغة وفي قول الثاني المتكلم فاخذ
المعطوف في الدليل لغوا لان الاحتياج للمتكلم الى البيان في تحصيل
بلاغة الكلام لا يستلزم احتياج علم البلاغة اليه ولا مدخل له
فيه (الجواب باختيار الاول ودفع المحذور بان المتكلم محتاج في تحصيل

قوله فالظاهر ابقاء البلاغة
على عمومها كون هذا العلوم
ظاهر اعني على جهة المعنى
ظاهر اعني على اللفظ لان
لا على جهة اللفظ لعدم
البلاغة لم يوضع التكميل
المشرك بين بلاغتي المتكلم
والكلام حتى يكون لفظها
ظاهرا والمعنى الاعم بل هي
مشتركة بينهما والمعلوم
باعتبار التأويل بما يطابق
عليه البلاغة حقيقة ومجازا

قوله على ان الدعوى ادا
في هذه العلوة لما في جواب
المسألة من النظر لان
في مجرد نفي العينة لا يكفي
في دفع المصادرة اذا لم يكن
ان يعود ونقول المصادرة
هي توقف الدليل على
المدعى سواء كان المدعى
ومنها توقف لان المدعى
لا احتياج القيد مسبق

بلاغة كلامه الى علم البلاغة احتياج الفاعل الى الالة وعلم البلاغة
محتاج الى البيان احتياج الكل الى الجزء فالمتكلم محتاج في تحصيل بلاغة
كلامه الى البيان بالواسطة وباختيار الثاني بان احتياج المتكلم الى البيان
لما كان بواسطة احتياج علم البلاغة اليه فاحتياج المتكلم اليه يستلزم
احتياج علم البلاغة اليه لكن الظاهر هو الاول (واما سادسا فاذا كان
المحتاج في القولين واحدا هو المتكلم يكون الدليل الثاني مشتملا
على المصادرة (الجواب ان الاحتياج المأخوذ في الدعوى مطلق
الاحتياج وفي الدليل مقيد بقوله في تحصيل بلاغة الكلام ان
في تحصيل بلاغة الكلام فلا يكون المأخوذ في الدليل عين المأخوذ
في الدعوى على ان الدعوى شدة الاحتياج لانفس الاحتياج المأخوذ
في الدليل فلا مصادرة أصلا (واما سابعا فلان التقريب الثاني متوعد
اذ غايه ما يستلزم الجزئية والاحتياج اليه في تحصيل مطلق
الاحتياج اليه لاشدته والمطلوب ذلك (الجواب الاحتياج الى الجزء
اشد من الاحتياج الى الشرط الخارج وايضا الاحتياج في تحصيل
ذات البلاغة اشد من الاحتياج في تحصيل الوجه الخارج عنها
ومن ههنا يعلم امكان جعل كل من المتعاطفين دليلا مستقلا على شدة
الاحتياج (واما ثاسفان الدليل الاول اعني قوله شدة الاحتياج اليه
مشتمل على قيد مستدرك وهو قيد الشدة اذ يكفي ان يقال للاحتياج
اليه خلافا للبدع كما قال في المختصر (الجواب اعتبر في هذا الكتاب
مطلقة اعني ان يكون احتياجا في تحصيل ذات البلاغة او في تحصيل
وجهه فحدها محتاج الى قيد الشدة لان مطلق الاحتياج محقق
في البدع ايضا واعتبر في المختصر الاحتياج الخاص اعني القسم
الاول فاستفي فيه عن قيد الشدة لان البدع غير محتاج اليه في تحصيل
ذات البلاغة ولكل وجهه (السؤال الثامن عشر) حل الشارح لفظ
العلم في التعريف على معنى الملكة اولا وعلى القواعد المخصوصة ثانيا
وفي الكل بحث اما اولا فلانه منافي لما سبق من ان البيان جزء
من علم البلاغة لان علم البلاغة ان حل على معنى القواعد فظاهر

بالعلم للاحتياج المطلق
وتوقف عليه فالمصادرة
باقية على
قوله ومن ههنا يعلم امكان
على هذا الجبري الدليل
الثاني في علم الصرف والنحو
واللغة ان تحصيل ذات
البلاغة يتخللها وضعف
عن مخالفة القياس ويحتاج
التأويل والارابة لكن هذه
الى هذه العلوم جزءا من
العلوم ليست جزءا من
البلاغة فلو وجهه فلو وجهه
الصحيح جعله فلو وجهه فلو وجهه
المتعاطفين دليلا واحدا فلان
اقتصرنا عليه في التعريف

ان الملكة لا تكون جزءاً من القواعد بل جزء القواعد قواعد ايضا وان
 حل على معنى الملكة ايضا يلزم ان تكون الملكة جزءاً من الملكة
 وهو باطل لان الملكة من مقولة الكيف الغير القابلة للتقسيم كادل عليه
 تعريفه (الجواب) ان ما سبق منه من الحكم يكون احد العلمين جزءاً
 من الآخر مبني على كونهما عبارتين عن المسائل والقواعد لاعلى
 كونهما عبارتين عن الملكتين ولاكون احدهما عبارة عن الملكة
 والاخر عن القواعد ولو سلم انه مبني على كونهما عبارتين عن
 الملكتين ايضا فالمتنى عن مقولة الكيف قبول الانقسام لداته لا مطلق
 الانقسام فتقسم الملكة باعتبار متعلقها التي هي المسائل والادراك
 بها وفيه ما فيه واماني الثاني فلان تفسير العلم بالقواعد يتألف مما قالوا
 من اجزاء العلوم ثلثة الى المسائل والمبادئ والموضوع (الجواب)
 ان حقيقة ككل علم مسألته والمبادئ اى التعريفات والدلائل
 والموضوع اى موضوعية الموضوع خارجة عن العلم لكنهم تسامحوا
 وجعلوها جزءاً ايضا لشدة الاتصال بالعلم كما اشار الشريف في
 الحاشيتين فما قالوا مبني على التسامح والتغير على التحقيق فلا اشكال
 (التاسع عشر) ان المراد بالمعرفة على ما اشار اليه الشارح في تعريف
 علم المعاني هو التصديقات المتعلقة بالفرع الجزئية كما ان المراد
 من العلم هو التصديقات المتعلقة بقواعد كلية مع ان اليراد الذي
 نسب اليه المعرفة ههنا مفهوم مفرد لا يتعلق به التصديق بل التصور
 فقط فينصرف المعرفة الى التصور ويلزم ان يكون عبارة عن ملكة
 او قواعد ببهيها تصور اليراد بطرق مختلفة وذلك فاسد (الجواب)
 صرح بعض المحققين بان المصدر في امثاله مثل ادراك وقوع النسبة
 اولا ووقوعها قد يكون متعلقا للتصور وقد يكون متعلقا بالتصديق
 لكونه عبارة عن مضمون قضية وهي ههنا بورد هذا المعنى بطرق
 كذا وذلك المعنى بطرق كذا وهكذا فلا حاجة الى تقدير مضاف
 بان يقال المراد يعرف كيفية ايراد المعنى الواحد اى يعرف به جواب
 ككيف بورد هذا المعنى بطرق مختلفة وذلك المعنى بها ايضا

وهكذا (العشرون) ما المراد من الدلالة المتفاوتة في الوضوح
 هل هي الدلالة العقلية المنطقية ام بمعنى آخر مصطلح فيما بين أهل
 الفن (الجواب) هو بمعنى آخر مصطلح بينهم وهي الدلالة الوضعية
 الغير المطابقة فتختصر في تضمن والالتزام المعبر عندهم
 وسيصرح به المصنف اذ لما كانت البلاغة من احوال اللفظ وتدوين
 العلوم الثلثة لاجلها لم يكن لهم غرض يتعلق بالدلالة العقلية
 المنطقية التي هي الدلالة لا بمدخلية الوضع والطبع وقد تمت الرسالة
 بوعون رب العلمين الآشهرى محمد افندي

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(الفن الثاني علم البيان) الفن بمعنى الملكة والمعاني المدونة او
 للالفاظ المشتملة على القواعد الكلية او حقيقة كل علم مسألته او
 المفهوم الكلي والادراكات واللام في الفن عهد يراد به حصنة
 معينة من افراد مدخله وشرط كون مدخله مذكورا سابقا كرجع
 الضمير الغائب حقيقة او حكما والفن مذكور في قوله وما يحتز به عن
 التعقيد المعنوي علم البيان فيلزم الهزبان وعدم وجود تغاير ذهني
 في الجملة والحال ان التغاير الذهني شرط في فائدة الجملة (اجيب بان
 التغاير اللفظي كان بمعنى كون المعنى المستفاد من لفظ الفن مغاير لكون
 المعنى المستفاد من لفظ وما يحتز به آه والاتحاد في الذات كاف في لام
 العهد (واجب بعد العهد في الفن الثاني والثالث وفي الاول اطرادا
 للباب واذا اريد به اى الفن الثاني الفاظ واريد بالعلم المعاني فلا يصح
 الجملة بالمواطأة والحال ان شرط صحة الجملة اتحاد خارجي (اجيب)
 بان المضاف محذوف مناسب واذا كان المراد منهما متجانسين فالجملة
 صحيحة (قدمه على اى ناسب تقديمه فيه بتقديم بارتيبة والتقديم
 خمسة وكذا التأخير والمراد من معنى واحد المعنى الواحد النوعي
 التركيبي لا الشخصي (فان قيل المجاز المفرد باسمه فهو معظم مباحث
 البيان وكثيرا من امثلة الكتابة انما هي في المعاني الافرادية التركيب
 النوعي بخلاف لاستعمالهم (اجيب بان كون الكلام اوضح دلالة على

معنى التركيبي يجوز ان يكون بسبب ان بعض اجزائه ذلك الكلام اوضح دلالة على ماهو جزء من ذلك المعنى التركيبي فلذا يعتبران معنى تركبي بتراكيب بعض مفرداته اوضح دلالة على ماهو جزء داخل في ذلك المعنى كان هذا تأدية للمعنى الواحد التركيبي بطريق مختلفة في الوضوح والحقا مثل زيد جواد لازم باعتبار الجود وزيد كثير الرماد باعتبار كثرة الرماد والحال ان الجود وان كثيرا لرماد الجزء من التركيب والنوع التركيبي غير متناه عرفا اجبا لايكليا جائز وفي العقل متناه والمراد من الطرق المختلفة الثوابت العقلية لا المعاني المطابقة كايين من المصنف حرارا واللازم بالاشتراك عن المنزوم سواء كان داخلا في التضيق او خارجا كما في الالتزام (قوله كل واحد يدخل في قصد التكلم اخذ هذا المعنى بحسب متفاهم العرف اى الصائفة في تحت قدرة الامر في ملكيته لاصاغة الدنيا وتقييد المعنى بواحد احتراز عن النوعين المتعددين لانهما لم يكونا من علم البيان وان كان كل نوع اوضح دلالة على معنى من دلالة البعض الاخر على معناه والاختلاف اما في وضوح الدلالة وخفائها واما في اللفظ والمادة واما في المعاني المطابقة والسمان الاختيار غير معتبر في علم البيان لانها خارجان من البيان كايين في محله (قوله وتقييد المعنى بواحد للدلالة على انه لو اورد معان متعددة آه اللام للحصول لا للحصول (تمت ال رسالة)

(القال كان كاف الدال مقدما * فصار بما قبل صار الفاء مؤخرا * فاقى صار الفاء بطاء الصاد * صحيحا * ثم صار الظاء ثم صار العين مكررا * يمكن اهلا لسؤال والجواب مسررا * فتكن الاخوان والجلان مجدا * (قوله) القائل (كان كاف الدال) الكاف اشارة الى الكافر والدال الى الدين واضافته لادق ملايسة بحسب الظاهر اى كافر دين الاسلام (مقدما) اى قبل مجامع بعد طلوع الفجر قبل صلوة الفجر فصار مسلما قبل صلوة الفجر واليه اشار بقوله (فصار بما قبل صار الفاء مؤخرا) فيجعد اسلامه خرج من الجنازة على قول شمس الأئمة السرخسي في شرحه للمبسوط وذكر في المحط ان الكافر اذا جنب

ثم اسلم الصحيح انه يجب عليه الغسل (فاقى صار الفاء) اى فصلي صلوة الفجر (بطاء الصاد) اى بطهارة الصلوة اى بالوضوء (صحيحا) حال من فاعل اى او من صار الفاء او من بطاء الصاد او من صار هذا اذا قرئ صحيحا اسم مفعول واذا قرئ اسم فاعل فهو حال من فاعل اى لا غير تأمل (ثم صار الظاء) اى صلوة الظهر (ثم صار العين) اى صلوة العصر والعشاءين (مكررا) حال من العين فليكن العين ولا تغضهما ساكن من العين (وحرره الفاضل التكميل السيد عبد الوهاب الآمدى الجرمي)

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(قال الفاضل البحر بر عامه الله تعالى بلطفه الخطير الاستاد الفاضل الشهير بعد الوهاب الآمدى الجرمي (قوله الفن الثاني على البيان) الفن الثاني عبارة عن الالفاظ على ماهو المختار من الاحتمالات السبعة المشهورة واللام فيه للعهد الحاربي والمعهود مذكور في المقدمة وهو قوله وما يحتزبه عن التعقيد المعنوي علم البيان (فان قلت) لو كان اللام اشارة اليه لزم التكرار لان قوله وما يحتزبه عن التعقيد آه عين قوله الفن الثاني علم البيان (قلت) في التكرار فائدة هي ازالة الغفلة لانه كبعده حصلت الغفلة فعلى هذا قوله الفن الاول علم المعاني وقوله الفن الثالث علم البديع يكون للاطراد (فان قلت) ان كان الفن الثاني عبارة عن الالفاظ مع علم البيان عبارة عن المعاني فلا يصح الحمل (قلت) يصح الحمل اما بتقدير المضاف جانب المبدأ اى مدلولات الفن الثاني او في جانب الخبر اى دوال علم البيان (واما باعتبار المجاز المرسل في الطرف بان يذكر الفن الثاني الذي هو عبارة عن الالفاظ ويراد به المدلولات كعلامة الدالية اى تسمية المدلول باسم الدال او بان يذكر علم البيان ويراد به الدال تسمية الدال باسم المدلول (واما باعتبار المجاز العقلي اى المجاز في النسبة واما باعتبار الادعاء) قوله علم البيان (اما علم للقواعد الخصوصية وحينئذ يلزم حل الجزئي الحقيقي على الجزئي الحقيقي وهو جائز عند علماء البيان وهو مختار الشارح العلامة فلا حاجة الى التأويل وغير جائز عند علماء الميزان وتأويله الفن الثاني مسمى بعلم البيان كما قالوا في هذا زيد (واما

علم جنس على الاصح اواسم جنس وان كان مرجوحا وحيث
 لا حاجة الى التأويل (واما لقب اضافي فالاضافة لامية لانه من
 قبيل اضافة الصام الى الخاص وهى لامية وهى يمانية لغوية
 فلا تناقض بين كليات النحاة (فان قلت) لو كانت الاضافة لامية لصح
 اظهار اللام فيها والتسالى باطل فلا تكون الاضافة لامية (قلت)
 صحة اظهار اللام فيها ليست بلازمة بل يكفي فيها وجدان معناه وهو
 الاختصاص على ما صرح به الجامى والمجاصل ان الاضافة للامية
 على قسمين قسم يجوز فيه اظهار اللام وهو الذى يكون المضاف
 فيه مابينا للمضاف اليه مثل غلام زيد (وقسم لا يجوز اظهار اللام
 وهو الذى يكون المضاف فيه عاما والمضاف اليه خاصا مثل علم
 النحو وشجر الاراك وما شئ فيه من قبيل قسم الثانى (قوله قدم
 على البديع) اى قدم البيان عليه يعنى يناسب تقديمه (قوله لشدة
 الاحتياج اليه) اى شدة احتياج علم البلاغة الى علم البديع الى علم البيان
 احتياج الكل الى الجزء تأمل وانما زاد الشدة لان اصل الاحتياج
 موجود فى البديع ايضا وتصوره على البيان يناسب تقديمه على
 البديع لانه شديد الاحتياج اليه بخلاف البديع وكل ما هو كذلك
 يناسب تقديمه فعلم البيان يناسب تقديمه اما الكبرى فبديهية (واما
 الصغرى فينبهنا بقوله لكونه اى لكون البيان جزءا من علم البلاغة
 بان يقال علم البيان شديد الاحتياج اليه لانه جزء من علم البلاغة
 بخلاف البديع وكل ما هو كذلك شديد الاحتياج اليه فعلم البيان شديد
 الاحتياج اليه بخلاف البديع وانما كان علم البيان جزءا من علم البلاغة
 الذى هو مركب من علم المعاني وعلم البيان لان البلاغة التى هى
 مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحتها انما تتحصل بالمطابقة
 وفصاحة الكلام ومطابقة الكلام لمقتضى الحال انما تتحصل وتعرف بعلم
 المعاني وفصاحة الكلام انما تتحصل وتعرف بعلم البيان فان فصاحة الكلام
 خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها
 وعلم البيان علم يعرف به الاحتراز عن التعقيد المعنوي فيكون له مدخل

نام فى تحصيل بلاغة الكلام فيكون جزءا (والحاصل انه لما كان
 البلاغة فى الكلام عبارة عن مجموع مطابقة الكلام لمقتضى الحال
 مع فصاحته كان علم البلاغة مركبا من الامرين فالجزء الاول من
 علم البلاغة متعلق بالجزء الاول من البلاغة والجزء الثانى بالجزء الثانى
 فلذا كان علم البيان جزءا من علم البلاغة (قوله ومحتاجا اليه) الجار
 والمجرور نائب الفاعل على سبيل المسامحة ونائب الفاعل فى الحقيقة
 هو المجرور على ما هو المشهور بين الطلبة (وقوله ومحتاجا معطوف
 على قوله جزءا ودليل ثان لقوله لشدة الاحتياج اليه وتصوره
 ان يقال علم البيان شديد الاحتياج اليه لانه يحتاج اليه فى تحصيل بلاغة
 الكلام لا فى تحشيه واليه اشار بقوله بخلاف البديع وما هو كذلك
 شديد الاحتياج اليه فعلم البيان شديد الاحتياج اليه وبهذا ظهر
 ان قوله ومحتاجا اليه دليل مستقل لصغرى الدليل الاول ويحتمل
 ان يكون قوله لكونه جزءا ومحتاجا اليه مجموعهما دليل واحد لكن
 الاول اظهر لفظا ومعنى وعلى ما فصلنا ظهر ان قوله بخلاف البديع
 قيد لكل واحد من قوله لشدة الاحتياج وقوله لكونه جزءا وقوله
 يحتاجا اليه فى تحصيل بلاغة الكلام (قوله فانه من التوابع) دليل
 لذلك القيد بان يقال علم البديع من التوابع وكل ما هو من التوابع
 مخالف لعلم البيان (قوله وعلم البيان) ملكة او قواعد يعنى ان
 المراد بالعلم اما الملكة او القواعد وصغير هو راجع الى علم البيان
 فان اريد من علم البيان القواعد ومن قوله علم الملكة او بالعكس
 او اريد من علم البيان الالفاظ مجازا فلا بد ان يحمل الصغير على
 الاستخدام والافهه على الظاهر ويجوز حل العلم على معناه لغوي
 الذى هو الادراك لكنه ليس بمجيد لانه محتاج الى تقدير متعلق اى
 علم بالقواعد اعلم ان استعمال لفظ العلم فى الملكة او فى القواعد
 اما حقيقة عرفية او اصطلاحية او مجاز مشهور على صرح به المحقق
 الشريف فى حواشى الفن الاول فلا يضر ذكره فى التعريف فان
 استعمال لفظ العلم فى الملكة فهو اما مجاز مرسل من قبيل ذكر

السبب وارادة السبب لان الادراك سبب لحصول الملكية او بيان
لما سببه النقل وان استعمل في القواعد فهو ايضا امام تجاوز مرسل
من قبيل ذكر السبب وارادة السبب او بيان لما سببه النقل (قوله
(يعرف به) اى بذلك العلم (قوله ايراد المعنى الواحد) اللام في المعنى
للاستغراق العرفي كما في جمع الامير الصباغة اى كل واحد من المعاني
الداخلية تحت قصد المتكلم (فان قلت) اذا كان اللام في المعنى
للاستغراق زعم الاستغناء عن قيد الواحد مع ان قيود التعارض لا بد
ان يكون لها فائدة على ما هو المختار لان مؤدى لام الاستغراق مؤدى
الى كل الافرادى ففهم معنى الواحد من المعنى فلم يستغناء (قلت)
كان لفظ الكل يحتمل للكل الجموعى والافرادى كذلك مؤدى لام
الاستغراق يحتمل ان يكون شاملا على سبيل الافراد وعلى سبيل
الاجتماع فلدفع هذا الاحتمال زيد لفظ الواحد على ما قالوا فليتأمل
(قوله بطرق مختلفة) ظرف لغو متعلق بالاراد اى بزاكيب مختلفة
بان شبه التراكيب بالطرق فى الاتصال وذكر الطرق واراد التراكيب
استعارة مصرفة اصلية (قوله فى وضوح الدلالة) متعلق بمختلفة
والمراد بالدلالة الدلالة العقلية عند علماء البيان وهى الدلالة اللزاجية
والتضحية لا الوضعية التى هى الدلالة المطابقة وانما فسرنا الدلالة
بالدلالة العقلية لان الوضوح والحقا انما يجرى فيها لانها باعتبار
القرائن تختلف بالوضوح والحقا فلذا الدلالة تختلف بالوضوح
والحقا باختلاف القرائن ولما كان وضوح بعض الدلالة من بعض
مستلزما لخفاء البعض اكتفى بالوضوح عن الحقا كما ذكره المصنف
بمختلفة الوضعية فانه باعتبار وضوح الواضع فاذا علم الوضع دل اللفظ
على المعنى بلا خفاء (فان قلت) هذا التعريف بعلم البيان هل هو
باعتبار الجهة الواحدة الذاتية وباعتبار الجهة الواحدة العرضية (قلت)
هو باعتبار الجهة الواحدة العرضية لانه مشتمل على الغاية التى هى
ايراد المعنى الواحد وغاية الشيء من العوارض والتعريف المشتمل على
العرض تعريف باعتبار الجهة الواحدة العرضية (فان قلت) لم اكن

قوله لان مؤدى تعليل لقوله
لزم الاستغناء وقوله على ما هو
المختار وانما قيد به لان قيود
للتعارف عند البعض قد يكون
لبيان الواقع

بالتعريف بالجهة الواحدة العرضية (قلنا) لان التعريف بهذه
الجهة تعريف الشيء بمواضعه وهو واضح بالنسبة الى فهم المبتدى
(تمت الرسالة بعون الله وكرمه)

(* بسم الله الرحمن الرحيم *)

(وهى اسئلة واجوبة السؤال الاول) ما الواو فى قوله ولكونها آه
(الجواب) انها لعطف قوله كان كل من جعلنى كل الخ على قوله كان الحكيم
التادير الوقوع على ان يكون من باب عطف بعض التناريع على بعض
لان الكل متفرع على قوله فان واذا الشرط فى الاستقبال لكن اصل
ان عدم الخ لكن تفرع كل منهما مدار آخر والنتيجة على ان المعطوف
عليه متفرع على الكلام السابق باعتبار الاستدراك قال هنا ولذلك
مكان الخ اشارة الى الفرق المذكور فيما بعد الاستدراك وعلى ان
المعطوف متفرع على ذلك الكلام باعتبار المستدرك عنه قال هنا
ولكونها الخ قالوا ولعطف الجملة المعلة بهذا التعليل على الجملة
المعلة بالتعليل السابق لالعطف احد التعليمين على الاخر والا
لكان هذا التعليل تعليل للحكم السابق بمقتضى العطف مع ان
النساروح صرح بأنه تعليل للحكم الاكى وبهذا البيان ظهر ان هذا
التعليل تفصيل لقوله للشرط فى الاستقبال ونتيجه على ان قوله
فى الاستقبال فمما سبق متعلقة للشرط باعتبار ما تضمنه من حصول
مضمون الشرط لانفس الشرط والتعليل (والسؤال الثانى) لم اخرج
فرع المستدرك عنه عن فرع الاستدراك مع تقديم اصل الاول على
اصل الثانى (الجواب) بوجهين احدهما ان الفصل الواحد اولى
من فصلين (وثانيهما ان فرع الاستدراك متعلق بجملة واحدة وهى
الشرط وهذا الفرع متعلق بكل من جعلنى الشرط والجزاء والمتعلق
بجملة واحدة اسميا الشرط مقدم على المتعلق بجملة (السؤال
الثالث) ان اللام فى قوله لتعليل امر الخ صلة الوضع اوصلة الافادة
الاى من الوضع ليكون التعليل اى من ان يكون معنى مطابقا
او نفعيا والتزاميا (الجواب) انها صلة الوضع بناء على ان مثل

هذه العبارة مستعملة في الوضع كقولهم الباء للصاق او اللصاق
بمعنى انها موضوعه بازائه فالعنى لكونهما موضوعين لذلك التعليق
الح ولذا كان كل من جعلتهما فعليه استقبالية بحسب المعنى
غالبيا (وما قيل انها اذا كانت صلة الوضع يلزم ان يكون الحكم
في الشرطية بين الجزاء والشرط وهو مذهب المنطقيين لاني الجزاء
كما هو مذهب اهل العربية فليس بشئ لانه انما بين لوكان الحكم
عبارة عن نفس التعليق وليس كذلك على المذهبين بل الحكم
في الشرطية على مذهب المنطقيين هو اتصال حصول مضمون
الجزاء بحصول مضمون الشرط ز و ما اوافقا وعلى مذهب
اهل العربية هو حصول ثبوت مجموع الجزاء لموضوعه على
تقدير الشرط (اربع) ما المراد من التعليق هل هو الدليل الاثني
او المبنى وكيف ترتيب القياس (والجواب) ان المراد هو الدليل
اللبسي المتبادر من التعليق بناء على ان كونها موضوعين للتعليق
المدكور علة للحكم الاثني في الذهن والخارج وترتيب القياس هكذا
كما كانتا موضوعين للتعليق المذكور كان كل من جعلني كل منهما
فعليه استقبالية بحسب المعنى غالبا وان لم يكن كذلك يحسب اللفظ
لكن المقدم حق وكذا الثاني (الخامس) لم لم يعطف قوله قدم على
قوله هذا لتعليل (والجواب) انه صفة لتعليل التكر ولا يعطف الصفة
على موصوفها او يستأنف على ان يكون جوابا للسؤال المقدّر
فقدسية الجملة الاولى فله شبه كمال الاتصال المانع عن الوصل
(السادس) ان اللانقي بالشارح بيان كون التقديم المذكور موجهما
مقبولا عند البلغاء لبيان ان هذا التقديم كان لهذا الغرض (والجواب)
ان ما ذكره صغرى من دليل المقبولة بان يقال هذا التقديم تقديم
لغرض ثبوت الحكم ولا معللا المستوجب لاستقراره لا يوجد في صورة
ناخير التعليل وكل تقديم شانه كذلك فهو موجه مقبول عند البلغاء
(السابع) ان كلامي صغرى هذا الدليل وكبراه ممنوع اما الصغرى فلانا
لاستلزام التقديم هنا لهذا الغرض بل الظاهر انه المحصر واما الكبرى

فلانا لانساق ان كل تقديم شانه كذا فهو مقبول عند البلغاء واما
يكون كذلك لوكان ثبوت الحكم اولا لمقتضية المقام وهو الظاهر
المنع (والجواب عن الثاني) انه لو لا تقديم العلة هنا لما يتوهم من اول
الامر ان علة هذا الحكم ايضا هو ما بعد الاستدراك وهو خلاف الواقع
واذا شك الوهم الى خلاف الواقع مرة فربما يسلكه مرة اخرى
فاللائق قطع عرف السلوك وهو لا يكون الا بتقديم العلة هنا وبهذا
الاعتصار كان ثبوت الحكم اولا معللا مقتضى هذا دون ماسبق من
المعطوف عليه اذ ليس هناك عطف على الملل بالتعليل السابق
فليس هناك عهدا لمثل التوهم المذكور واما المدار هنا ولذا لم يقل
الشارح مثله فيما سبق وامشاه فاندفع اعتراض القاضل العصام
(والجواب عن الاول) انه لما كان الثبوت معللا من اول الامر مقتضى
هذا المقام كان التقديم لهذا الغرض وكونه لغرض المحصر ايضا
لا يتنافى اذ لا تراحم في التكاثر بل الحقي ان تقديم العلة في كل من المتعاطفين
للمحصر الاضافي بالنسبة الى علة الآخر فهذه التكنة مشتركة بينهما
وهو ظاهر الثبوت معللا من اول الامر كنكة خاصة بالمعطوف وهو
خفية فاطهر ما خفي واخفى ما ظهر (الثامن) ما الباعث والمصحح
من التفسير بقوله يعني حصول الخ (والجواب) ان الباعث هو قوله
في الاستقبال لانه متعلق بغيره ولا يكون متعلقا بعنوان المغايرة بل بذات
الامر المغاير ولا يصح تعلقه به الا اذا كان بمعنى الفعل بان يكون
عبارة عن معنى حصول مضمون الشرط واما المصحح فهو التجوز
يد صكر العالم وازادة الخاص بناء على ان الامر المغاير اعم من
ذلك الحصول والقرينة على هذا التجوز تعلق قوله بغيره بالتعليل
اذا المتعلق به لا يكون الا حصول مضمون الشرط ولاجل هذا التجوز
فسره بكلمة بمعنى المستعملة في التفسير بخلاف الظاهر ولاجل ذلك
الباعث لم يفسر الامر الاول بالحصول بل اصكتفى ببيان تحققه
في ضمن حصول مضمون الجزاء في الواقع (فان قلت) انما يكون قوله
في الاستقبال باعثا لهذا التفسير لوكان تعلقه بغيره لفظيا وهو ممنوع

لجواز ان يكون متعلقه بعلما على ان يكون طرفا مستقرا اما حالته ان قلنا بتعريفه بالاضافة اوصفة ان لم نقل به (قلت) هذا وهم سبق الى كثر من الاوهام هنا وليس يصح ان لوجل على الظرف المستقر لكان الغير عبارة عن الحاصل الذي هو النسبة بين بين الا عن حصولها والتعلق بحصولها ووقوعها لانفسها اللهم الا ان يتنوع المحصول حصول آخر ولا ينبغي بعده (التاسع) ربما لا يكون طرفا الشرطية حاصلتين في الواقع كقولنا ان كان المختارين حارا كانوا حيوانا (والجواب) ان الحصول في الواقع ههنا اعم من المحقق والمفروض (والعاشر) هل يصح تعلق قوله في الاستقبال بنفس التعلق (والجواب) مذکور في الشرح (والحادى عشر) ان اللام في قوله لتعلق امرا لا يمكن صلة الوضع لم يترتب عليه كون كل من جملتين فعلية استقبالية لا يخالف ذلك لفظا الا لئلا تكون وان كان صلة الوضع يلزم ان يكون ان واذا موضوعتين لمعنى واحد فليزمن ان يكون كلاهما حرفا او اوعما وان يكون ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية وغير مستقل والكلى باطل لان كلمة ان حرف واذا اسم باتفاق الجمهور (والجواب) تختار الثانى ونقول التعلق المذكور غير مستقل في المفهومية وكلمة ان موضوعه بازانة وحده وكلمة اذا موضوعه بازانة ايضا لكن لا وحده بل مع انضمامه الى معنى آخر غير مستقل ايضا وهو معنى الظرفية فدلالة كلمة اذا على معنى التعلق تضمنية كدلالة هاعلى معنى الظرف والظرفية والمراد ههنا اعم من ان يكون موضوعا له وحده او مع انضمامه الى معنى آخر لا يقال المجموع المركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل فليزمن ان يكون كلمة اذا وامثالها حرفا على كل حال لا نقول استقلال المدلول الضمنى كافى في الاسمية كما هو كافى في الفعلية على قول من يجعل الفعل موضوعا للنسبة الى فاعل معين كما هو مذهب الحق فان النسبة الى فاعل معين غير مستقل وان كان النسبة الى فاعل ما مستقلا (والجواب عن الثانى بان يقال لا ينبغي ان تقديم العلة لغرض الاستقرار

الاولى انما يكون موجها مقبولا عند البلغاء حيث لا يجوز اولا فينبغى ان يردد المخاطب في الحكم ولو في وقت ما كقولنا لمن لا يعرف كون النبي عليه السلام خاتم الانبياء لكونه مصراجه في القرآن هو خاتم الانبياء اذ لو اخر هذا التعليل لم يما يكره فبقع في الورطة فقدم ليثبت الحكم من اول الامر معللا فيكون له نوع من الاستقرار لا يوجد ذلك النوع في صورة التأخير وذلك النوع هو الاستقرار الاولى الغير المستوفى بالشك والتزد في الحكم اولا ففعل مراد الشارح هنا ان المصنف انما قدم التعليل لغرض الاستقرار الاولى الذى لا يوجد في صورة التأخير للتنبيه على ان الحكم اهم بحيث لا ينبغي ان يرتاب فيه ولو من اول امره وانما خص ذلك بهذا المقام لانه لما كان حكما على الجملتين بحكمين هما الفعلية والاستقبالية كان مظنة انكار بخلاف ما سبق نعم في التقديم فيما سبق استقرار اولى ايضا لكن فرق بين حصول الشئ وبين اعتباره فهو معتبر ههنا دون ما سبق وان كان حاصلا في المقامين وبهذا البيان اندفع اعتراض الفاضل العصام واندفع ايضا ان يقال الواجب على المصنف افادة الاحكام المذكورة في هذا الكتاب بحيث يستقر في اذهان الطلبة وسواء بالاستقرار الاولى ولا فليأتمل (والجواب عن الاول انه لما كان الاستقرار الاولى الملازم لهذا المقام داعيا للتقديم كان التقديم لهذا الغرض وهو لا يتناقض كونه لغرض الحصر ايضا لاننا نحتاج في المقامين والتقديم لغرض الاستقرار الاولى مخصوص بهذا المقام (تمت الرسالة تفاضلا للكتوبى) *

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(الباب السابع) اى الالفاظ المخصوصة المعينة بالتحصن عند المشهور وبالتنوع في التحقيق الواقعة في المرتبة السابعة بمقتضى ترتيبه دوال مباحث (الفصل والوصل سواء كانت تلك المباحث تعريفها او مسائلها التي كانت محمولين في تلك المسائل على نوع من انواع الالفاظ العربى وذلك النوع هو الجملة المنقطعة من سابقها والمتصلة

أما أو المتوسطة بين الانقطاع والاتصال وذلك لأن موضوعات المسائل في جميع ابواب علم المعاني يجب أن يكون كليات صادقة على اللفاظ العربية لما استفيد من تعريف ذلك العلم من أن موضوعه هو اللفظ العربي فيكون موضوع المسئلة أما نفس اللفظ العربي أو نوعه أو العرض الذاتي لأحدهما كإي في محله ولذا احتج إلى تأويل قول المصنف أحوال الاستناد الخبيري بأن المراد أحوال الجملة باعتبار الاستناد وكذلك يجب أن يكون محمولات المسائل في جميع تلك الابواب العوارض الذاتية التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال كالوصل والفصل والتقديم والتأخير إلى غير ذلك بخلاف الأعراب والبناء الأصلي والعارضي والاعلال والادغام إلى غير ذلك اذ لا يقتضيهما حال أصلا عند البلقاء ولا يطابق اللفظ باشتغال عليها مقتضى الحال ومن ههنا تبين أن شبهة من الوصل والفصل لا يكون موضوع المسئلة في هذا الباب لأن المعبر في العرض الذاتي أن يكون محمولا على موضوع العلم مواطاة ولا اشتقاق ولذا صرح الشريف المحقق في الحاشية الصغرى بأن جعل مثل الضحك والكابة عرضا ذاتيا للإنسان تسامح وعرضه الذاتي في الحقيقة هو الضاحك والكاتب المحمولين عليه مواطاة فليس مثل قولنا الفصل وأجب في المنقطعين والمتصلين كما لمن مسائل الباب بل ماهو من مسائله مثل قولهم الجملة المنقطعة أو المتصلة تفصل عن سابقها والجملة المتوسطة بينهما توصل (الوصل فصل هذه عن الجملة الأولى لأنها جواب سؤال اقتضية الأولى كأنه قبل ما الوصل طالبا للحقيقة الاسمية فكان بين هذه الجملة والجملة السابقة شبهة كمال اتصال ووصل إليها الجملة الآتية في تعريف الفصل للجامع الوهمي بين كل من المستند إليهما والمستندين في الجملتين المتعاطفتين مع انتفاء الانقطاع والاتصال بينهما والمظهر في مقام الاعتناء لرفع الالتباس الناشئ من شيوخ النشر المرتب والتفتية على المغايرة بين الوصلين إذا ضمير الموضوع بالوضع العام لكل مذكور خاص عين المرجع والمراد من الوصل في مقام

التعريف هو الماهية المطلقة مأخوذة من حيث هي هي مع قطع النظر عن وجودها وعدمها وعن جوازها عند أهل العربية أو عند أهل البلغاء وعدم جوازها كما هو شأن جميع المحدودات (والوصل) في الجملة السابقة مأخوذ من حيث وقوعه في الواقع كما هو شأن محمولات المسائل الخائكة بوقوع النسبة أولا وقوعها بل هو مأخوذ من حيث جوازه عند البلغاء وعدم جوازه وما يقال المعرفة المفادة عين الأولى فاصل قد يعمل عنه عند القرائن والقرينة هنا ما ذكرنا من المغايرة بين الوصلين لا يقال وكون الضمير عين المرجع أصل قد يعدل عنه بالقرائن فلتكن تلك القرينة قرينة لهذا العبدول فلا وجه للعدول عن الضمير ولا توجيه للعدول في مثل هذا الموضوع بما ذكر وإن صدر عن القاضل وسبب مثله عن الشارح المحقق في باب التشبيه (لانا نقول) أو فرض تساو بهما من هذه فاعلم وضع الضمائر في لغة العرب لأجل الاختصار فالظاهر الأضمار لا محالة في مجرد العدول عن هذا الظاهر تنبيه على المغايرة المذكورة (عطف بعض الجمل على بعض) أي بأحد الحروف العشرة كما يقتضيه سياق كلامه المصنف فلا بد من هذا القيد فيه اكتفاء بالدلالة الالترائية المهجورة في التعريفات (لا يقال) إنما كانت مهجورة في الحدود التسامة لا في غيرها ويجوز أن يكون التعريف حدا ناقصا أو ساما (لانا نقول) السائل بالسؤال الذي اقتضيه الجملة الأولى إنما كان طالبا بكلمة ما أحده الاسمى التسام الان يحمل كلمة ماقى سؤاله على ما الشارح التي يجوز في جوابها الحد الناقص والزم ويمكن أن يقال حقيقة العطف بأحد تلك الحروف معلومة للسائل في عمل التحو فلا تسام أنه لابد من ذكر ذلك القيد في الحقيقة المطلوب بههنا فلا اشكال (ثم إن أريد بالعض الجزئي فالجملة الواحدة لا تكون جزئيا للجمل (وإن أريد به الجزء فيصديق على عطف المفرد على الجملة وعلى عكسه وعطف المفرد على المفرد لأن جزء الجزء جزء مع أن شبهة ما لا يسمى وصلاته عند أهل المعاني لاختصاصه عندهم بعطف الجملة على الجملة فالنسب ذلك لا ما ذكره (و جوابه

باختيار الشئ الاول مع التزام اضمحلال الجمعية بلام الجنس وباختيار
 الشئ الثاني بناء على تبادل بعض الجمل في الجزء بلا واسطة وهو
 الجملة والتوئين في قوله على بعض عوض عن المضاف اليه اى على
 بعض الجمل وانما عدل عن عطف الجملة على الجملة للتنبيه على ان كلا
 من الوصل والفصل انما يكون فيما تعدد الجملة بل في المسبوقه منهما
 فلا يتحقق الفصل عندهم في الجملة المنفردة ولا في الجملة المنفردة
 ولا في الجملة الابتدائية (والفصل تركه اى ترك عطف بعضها
 على بعض) اشار بهذا التفسير الى ان الضمير ليس راجعا الى مطلق
 العطف بل الى العطف المقيد بكونه عطف جملة على جملة كما هو
 المتبادر لان ترك عطف جملة على مفرد وترك عكسه وترك عطف
 مفرد على مفرد لا يسمى فصلا عندهم واذا كان الوصل
 والفصل عبارة عن عما ذكر فينبهنا تقابل العدم والملكية ونحن نقول
 لا يتحقق ما فيه من المسامحة اذ ليس الفصل عبارة عن عدم العطف بل
 عن الترك الذى هو كلف النفس وهو فعل نفساني ولذا احتاجوا الى
 اخراجه عن تعريف الامر بطلب فعل غير الكف فالتقابل بينهما
 في التحقيق تقابل التضاد لانه تقابل بين العطف وبين منع النفس
 عن العطف ولكنه لما تضمن عدم العطف المذكور المقابل له تقابل
 العدم والملكية عبر عنه بذلك تسامحا وللإشارة اليه قال في المختصر
 بمنزلة العدم والملكية لا يقال انما يوجد بينهما ذلك التقابل ان لو اعتبر
 في تعريف الفصل قابلية الموضوع بان يقال عدم العطف على الجملة
 عن جملة من شأنها ذلك العطف ولا دلالة في التعريف عليه ولذا
 ذهب بعض المحققين ههنا الى ان المراد تقابل العدم والملكية من غير
 اعتبار قابلية الموضوع كما قالوا بين الوجود وعدم تقابل العدم والملكية
 مع ان العدم شامل لما يمكن التقابل للوجود وللمنع الغير التقابل بشهادة
 ان قوله الاعدام انما تعرف بملكها غير مخصوص بتقابل العدم
 والملكية لانا نقول مطلق التقابل بين الملكية وبين العدم المضاف
 اليها مختصر عندهم في قسمين لانهم قالوا ان اعتبار سلب الملكية

عن موضوع قابل لها اما بحسب شخصه واما بحسب نوعه او جنسه
 القريب والبعيد (فالتقابل تقابل العدم والملكية المشهورين فيما اعتبر
 بحسب شخصه والتحقيقين فيما اعتبر بحسب نوعه او جنسه وان اعتبر
 سلبها عن مطلق الموضوع قابلا كان او غير قابل فتقابل الايجاب
 والسلب فاطلاقهم تقابل العدم والملكية على ما بين الوجود والعدم
 من قبيل اطلاق العام اعني التقابل بين الملكية وعدم المضاف اليها
 المقسومة الى قسمين على الخاص الذى هو قسمة تقابل الايجاب والسلب
 وهذا مما لا شبهة فيه اذ انقرر هذا فنقول حل التقابل ههنا على تقابل
 الايجاب والسلب قطعي البطلان والالكان عدم عطف الجملة على
 الجملة في الجملة المنفردة المقترنة الابتدائية بل في الجملة السابقة بالنسبة
 الى لاحقتها وفي الجملة المسبوقه الواجب عطفها على مفرد وفي المفرد
 المعطوف على جملة او مفرد بل عدم عطف الجملة على الجملة في سائر
 الموجودات الفاظا كانت واعراضا آخرها وجواهر فصار مصطلحا عند
 اهل المعاني ضرورة ان التقابلين بالايجاب والسلب لا يرتفعان عن موجود
 اصلا واما اشتداده بقوله الاتي فاشتهاد فاسد مبنى على العقول عن جواز
 عدم المحمول في الصغرى الدليل القائل بان الفصل عدم الملكية
 وكل ما هو عدم ملكية لا تعرف الا بمعرفه تلك الملكية فاذا بطل احتمال
 تقابل الايجاب والسلب ههنا تعين ان المراد ههنا قسم تقابل
 العدم والملكية (واما ذكره مقتضا على ارجاعه من الفضلاء
 من عدم دلالة التعريف على اعتبار قابلية الموضوع فدفع بان عبارة
 الترك دالة عليه قطعا اذ لا يطلق عليه الترك فيما يجب عدم الفعل
 بالذات او بالغير اذ لا يقال فلان ترك اجتماع التقيضين او العروج
 الى السماء بل انما يطلق فيما لم يجب شئ من الفعل وعنده لا بالذات
 ولا بالغير بل كان كل منهما ممكنا بالامكان الوقوع بحيث لا مانع عن
 شئ منهما اصلا فلذا كان الاختيار بمعنى صحة الفعل والترك منافيا
 لايجاب الفاعل فعني ترك العطف ان لا يفعله التكلم مع امكانه له
 بحيث لا مانع عنه اصلا لان ذات الجملة وامن امر خارج فدل عبارة

الترك على ان مانضمته تعريف الفصل هو عدم عطف الجملة على الجملة عن جملة من شأنها ان يعطفها المتكلم باحدى الحروف العشرة على اخرى وليس تلك الجملة الى الجملة المسبوقه بجملة اخرى بناء على ان المتكلم ليس مستقلا في ذلك العطف بل يحتاج فيه الى مساعدة آلة العطف على العطف الذي اراد ولما لم يوضع حروف العطف الا لربط ما بعدها بما قبلها دون العكس لم يساعد الالة وعطف الجملة السابقة على اللاحقة جملة كان اللاحق او مقدرها وايضا لم يساعد في عطف الجملة المفردة والجملة المقترنة الابتدائية على سابقتها لعدم السابق فليس من شأن هذه الجمل ان تعطف على الجملة باحدى تلك الحروف وكذلك الجملة الخالية لما كانت قيدا للجملة المستقلة على صاحبها لم تقدم لها جملة فكانت بالنسبة الى تلك الجملة كالجملة الابتدائية فلا يكون ذلك العطف من شأنها ايضا بالنسبة الى تلك الجملة فبقيد من شأنها العطف المستفاد من عبارة الترك يخرج عدم العطف في تلك الجمل لان هذه الاعداد لا تسمى فصلا عندهم بل هي واسطة بين الوصل والفصل (فان قلت) يخرج بهذا القيد ايضا بعض افراد الفصل كفصل الجملة الخبرية عن الانشائية وعكسه وغيرهما مما يمنع فيه العطف عندها اهل العربية اذ ليس من شأنها ان تعطف على الجملة السابقة عندهم (قلت) انما يتوجه ذلك لو كان المراد من الامكان المستفاد من الترك معنى الجواز عندها اهل العربية او عند البلغاء وذلك فاسد لما قدمنا ان المراد من الوصل والفصل المعرفين بهذين التعريفين مطلق الوصل والفصل مع قطع النظر عن جوازها عندها اهل العربية وعدم جوازها بل عن وقوعها في كلام البلغاء وعدم وقوعها كما هو شأن كل محدود معرف وكيف يكون المراد منها ما هو الجائز عندهم ولو كان المراد ذلك فان لم يقيد العطف وعدمه في التعريفين بالجواز عندهم يلزم ان يصدق التعريفان على الوصل والفصل الغير الجائزين فلا يكونان مانعين عن الاعتيار وان قيد بالجواز عندهم

لكن اثبات الجواز لهما في مثل قولهم هذا الوصل والفصل جائز عندها اهل العربية والبلغاء لقوا بمنزلة ان يقال هذا العطف او عدمه الجائز وكان سلب الجواز عنهما في مثل قولهم هذا الوصل والفصل غير جائز عندهم بمثابة بمنزلة ان يقال هذا العطف او عدمه الجائز عندهم ليس بجائز عندهم بل المراد من ذلك الامكان المستفاد هو امكان ان يعطفها المتكلم باحدى الحروف بحيث لا مانع عنه في نفس الامر سواء جاز عندها اهل العربية او لم يجوز لاشك ان كل جملة مسبوقه باخرى من شأن شخصها ان يعطفها المتكلم باحدى الحروف على الجملة السابقة سواء كان ذلك جائزا عندها اهل العربية او لا فترك ذلك العطف الممكن له يسمى فصلا عندها اهل المعاني سواء كان ذلك الترك جائزا عندهم ايضا او لا يصدق في تعريف الفصل على عدم العطف في الجملة المعطوفة على بعض الجملة دون بعض بالنسبة الى الجملة التي لم تعطف عليها مع ان ذلك عدم لا يسمى فصلا عندهم (لانا نقول المراد من عدم عطف الجملة على الجملة ان لا يوجد جنس ذلك العطف بان لا يوجد في تلك الجملة شيء من افراد ذلك الجنس فلا اشكال لابقال على ما ذكرتم يلزم ان يوجد الفصل المصطلح في عدم عطف الجملة الجزائية على الشرطية وفي عدم عطف جوارى النداء والقسم عليهما وليس كذلك لانا نقول الظاهر ان الفصل موجود في الجوابين اما في جواب القسم فلا يختلف فهم خبر او انشاء واما في جواب النداء فلا نه جواب سؤال اقتضت الجملة الندائية واما الجملة الجزائية فلا فصل فيه وليس من شأنها العطف على الشرط لان الشرط قيد لها فكما لم يمكن عطف القيد في الخالية على المقيد فكذا لا يمكن عطف المقيد على قيده بل هو بعدم العطف اولى كالايثنى وهذا الذي شدينا اركانه هو مراد الشارح العلامة ومراد الفاضل العصام ههنا حيث قال (انهما من عدم والملزمة لانه اعتبار في الفصل ان يكون من شأنه العطف اذ لا يقال الفصل في ترك عطف الجملة الخالية على جملة

قبلها اذ ليس من شأن الحال العطف على ما هو قبلها لانه قيد له
انتهى نعم من اقتصاره على الجملة الخالية نوع قصور والان يجعل
على اخفاء مظهر ونظاها ما خفي (واما ما ورد عليه بعض الافاضل
من ان هذا مع عدم مساعدة عبارة الشارح لانه لم يذكر فيه قيد
من شأنه العطف ورتب كون التقابل بينهما تقابل العدم والملكية
على مجرد التعريف المذكور يد عليه انه ان اعتبر ان يكون من شأنه
العطف في ذلك المحل وان اعتبر ان يكون من شأنه العطف في نفسها
ولو في محل آخر بان يراد العدم والملكية المشهور بان يلزم ان لا يطلق
الفصل في صور كمال الاتصال والانقطاع لعدم الصلاحية للعطف
في ذلك المحل وان اعتبر ان يكون من شأنه العطف في نفسها ولو في
محل آخر بان يراد العدم والملكية الحقيقيان فالجملة الخالية انما
قابلة للعطف في نفسها بل مراد الشارح ههنا انه اعتبر في العدمي
اعني الفصل تقديم الجملة كما يدل عليه قول المصنف اذا انت جلة
بعد جملة آه فترك العطف في الجملة المتبدأ بها لا يسمى فصلا
فاعتبار تقدم الجملة فيه بمنزلة اعتبار قابلية المحل في العدم والملكية
في استلزام كل منهما تحقق الواسطة فهما بمنزلة العدم والملكية
في الحقيقة كما قال في المختصر واطلق عليهما العدم والملكية ههنا
توسعا انتهى ما لا نغضوف فيه من وجوه (اما اولا) فلان ذلك
الفاضل ليس في صدد توجيه كلام الشارح بل في صدد توجيه
كلام المصنف حيث قدم الفصل ثارة واخر اخرى كالشارح
فان لم يساعده كلام الشارح فبمساعدة كلام نفسه حيث ذكر ذلك
القيد فالصواب ان يقول مع عدم مساعدة كلام المصنف (واما ثانيا
فلان كلام المصنف يساعده قطعا لما عرفت من دلالة عبارة الترك
على الامكان الوقوعي المستلزم لذلك القيد ولذا ترك الشارح العلامة
تصريح ذلك القيد ورتب كون التقابل بينهما تقابل العدم والملكية
على مجموع التعريفين لاعلى التعريف الثاني فقط (واما ثالثا) فلانا
نختار ان مراد الفاضل المشهور بان لا نسلم انه يلزم حينئذ ان لا يطلق

الفصل في صور كمال الاتصال والانقطاع وانما يلزم ذلك لو كان
التعريفان للوصل والفصل الجائزين عند البلغاء والامكان المستفاد
من الترك بمعنى الجواز عندهم وقد عرفت انها لمسا كذلك
بل التعريفان لمطلق الوصل والفصل سواء جاز عند اهل العربية
او عند البلغاء والامكان المستفاد بمعنى امكان العطف المتكلم
في نفس الامر وان لم يميز عندهم وقد عرفت ان كل جملة مسبوقه
بجملة اخرى من شأن شخصها في ذلك المحل ان يعطفها المتكلم
باحدى الحروف على ما بقها وان لم يميز عندهم (واما رابعا)
ولسنا ان المراد ههنا تعريف الجائزين فليكن المراد تعريف
الجائزين عند اهل العربية في الجملة ولو عند بعضهم ولو في المحاورات
مقتالية عن الامور المعترية في البلاغة فحينئذ تختار ان مراده
المشهور بان ايضا وان الامكان بمعنى الجواز عندهم في الجملة بهذا
المعنى ولا نسلم ان ليس من شأن اشتخاص الجملة الواقعة في صور
الكما لئن ان تعطف باحدى الحروف العشرة على سوا بقها عند احد
من اهل اللورية لافيا يلزم فيه البلاغة والاف المحاورات الخالية عنها
كيف وقد جاوز بعض النحاة عطف الاخبار على الانشاء مطلقا
وصاحب الكشاف عطف القصة على القصة فمما لاجمع بينهما وان
الفصل افترض اننا كيد او البيان او ايقاع المراد انما يجب عند البلغاء
(واما خامسا) فلو سلمنا ان المراد ههنا تعريف الجائزين عند البلغاء
خاصة وان الامكان بمعنى الجواز عندهم فختار ان مراده الحقيقيان
ولا نسلم انه على هذا يلزم ان يصدق تعريف الفصل على عدم
العطف في الجملة الحالية وانما يلزم ذلك لو كان الحقيقيان ههنا
باعتماد قابلية جنسها البعيد الذي هو مطلق الجملة او القريب الذي
هو الخبر والنساء او باعتبار قابلية نوعها الذي هو الخبرية الاسمية
او الفعلية والانسانية الطلبية او غير الطلبية او امثالها وهو ظاهر
المنع بل الفاخر ان الحقيقيين ههنا باعتبار قابلية النوع الذي يتكلم
اهل المعاني بجواز العطف في هذا النوع عند البلغاء بعدم جواز

فيه عندهم (واما النوع الذى لبس من شانه العطف عندهم فلتنوع
الجملة المنفردة ونوع المقرنة الابتدائية ونوع الجملة السابقة بالنسبة
الى لاحقتها وكنوع الجملة الحالية بالنسبة الى الجملة المقيدة بها
وكنوع الجزائية بالنسبة الى الشرطية حيث لم يتقدم على هذين
النوعين هاتان الجملتان فكانتا بالنسبة اليهما كالجملة المنفردة او
الابتدائية اذ لبس من شان شئ من هذه الانواع ان يعطف باحدى
الحروف على سابقتها لاقى هذا المحل ولا فى محل آخر عند البلغا ولا عند
غيرهم (واما النوع الذى من شانه العطف عندهم فكان نوع الجملة
الخبرية المسبوبة بالجملة الخبرية حيث جاز عندهم العطف فيه فيما
وجد الجامع بينهما لافيا لم يوجد وكنوع الجملة الخبرية المسبوبة
بالانشائية حيث جاز العطف عنهم فيما لم يحل من الاعراب لافيا
لا محل وكنوع الجملة الصالحة للتأكيد والبيان والبدل حيث جاز
العطف في هذه الانواع الثلاثة في محل آخر لفرض من الاغراض
لافيا قصد التأكيد والبيان وايفاء المراد وكيف لا يجوز العطف
عندهم في محل آخر في هذه الانواع الثلاثة وقد عطف ما هو الصالح
للتأكيد لفظا ومعنى في قوله تعالى كلا يعلمون ثم كلا يعلمون فاضل
فما يصلح للتأكيد لفظا ومعنى مع تغايرهما لفظا ومعنى وايضا فصل
جملة يذبحون عما قبله لاجل البيان في قوله تعالى يسومونكم سوء
العذاب يذبحون ابنائكم وقد عطف عليها لداع آخر في سورة ابراهيم
في قوله تعالى يسومونكم سوء العذاب ويذبحون ابنائكم وسبصر به
الشارح وايضا عطف الحكم الخاص للذى هو بمنزلة البدل لبعض
على الحكم العام شائع في كلام البلغا لا يقال بل الظاهر ان يكون
باستينار قابلية نوع من الانواع الستة التى ذكروها في باب الفصل
والوصل اعني المنقطعة عن الاولى كمال الانقطاع بلا ايهاهم والمتصل
والمشابهة للمقطعة والمشابهة للمتصلة والمنقطعة مع الابهام
والتوسطة بين الكماليين لانا نقول على هذا يتوقف معرفة الوصل
والافصل بهذين التعريفين على معرفة التفصيل الاكفى مع ان هذه

الانواع مما حكموا في اكثرها بوجوب الفصل والوصل والكلام ههنا
فما حكموا بجواز العطف وعدم جوازه مع اننا في مقام المنع ونحوه
لا يجوز فيه وفي الجمل احد هذه الانواع محذورا آخر هو خروج افراد
الفصل في صور الكماليين عن تعريفه اذ لبس من شان النوعين الاولين
منها العطف على الجملة عند البلغا كما اورده القائل في شق الاول
وتلخيص الكلام ان ههنا انواعا اذا اعتبر القابلية بالنسبة اليها يكون
تعريف الفصل غير مانع او غير جامع وانواعا آخر اذا اعتبر القابلية
بالنسبة اليها لم يلزمه شئ من المحذورين فليكن المراد باعتبار القابلية
بالنسبة الى هذه الانواع مع ظهورها بالنسبة الى ما ذكره القائل
(واما سادسا فلان جعل الفصل عبارة عن عدم عطف الجملة على
الجملة فيما عدا الجملة الابتدائية قطعى البطلان ايضا والا لزم ان يكون
عدم عطف الجملة السابقة للتوسطة بين الجملتين على لاحقتها وعدم
عطف الجزائية المسبوبة على شرطها وعدم عطف الجملة على
الجملة فيما وجب عطفها على مفرد في جملة سابقة عليها قصدا
فمصطلحا وذلك فاسد بل يلزم ان يكون عدم العطف في الجملة الحالية
قصدا مصطلحا وهو باطل عند المصنف بشهادة ما اورده بحث الحال
في التذييل الاكفى ولذا اخرجنا ذلك الفاضل عن تعريف الفصل
وان قال ان المفهوم من المشتاح ان عدم العطف في الجملة الحالية
لداعى الفصل وهذا القائل معترف بذلك حيث قال بعد هذا الايراد
على الفاضل ثم ان الجملة الحالية لتكونها قيدا لما قبلها لم يتقدمها
جملة حتى يتحقق فيها الفصل الا ان يقال غرضه من هذا القول دفع ما
اوردها من لزوم تحقق الفصل المصطلح في عدم عطف الجملة الحالية
على تقدير توجيهه لان ما كن توجيهه ان الفصل المصطلح عبارة عن
عدم العطف على الجملة في الجملة التى تقدم عليها جملة اخرى ولما
لم يتقدم على الحالية الجملة المقيدة بها لاستحالة وجود الكل بدون
الجزء كانت الجملة الحالية بالنسبة اليها كالجملة الابتدائية فقد اضطر
بالاخرة الى ادراجها في نوع الجملة الابتدائية فليكن الحقيقان ههنا

بالنسبة الى ذلك النوع واعناله كما ذكرنا تفصيله (واما سابعا فلانه
لا شبهة في ان التقابل الذي جعله بميزة تقابل العدم والملكية هو
التقابل بين ملكة العطف وبين العدم ولما انحصر مطلق التقابل
بين الملكية وبين العدم المضاف اليها عندهم في قسمي التقابل الإيجاب
والسلب وتقابل العدم والملكية كما عرفت فهذا التقابل الذي
جعله بميزته اما تقابل الإيجاب والسلب واما تقابل العدم والملكية
والاول باطل لثبوت الوساطة بين الوصل والفصل فهي عدم
العطف في الابتدائية وفي الجملة الحالية التي هي بميزتها كما اعترف
بها ولا واسطة بين المتقابلين إيجابا وسلبا فتعين انه تقابل العدم
والمملكة فوجب عليه ان يجعله ما استفاد من سياق كلام المصنف
من اشتراط الفصل بتقديم الجملة في رتبة على تقييد الجملة بقيد من شأن
نوعها ذلك العطف يخرج عدم العطف في نوع الجملة الابتدائية
ونوع الجملة الحالية بالنسبة الى الجملة المقيدة بها بل في سائر الأنواع
إلى الإس من شأنها العطف عند البقاء وان اخترع من عند نفسه
قسما آخر للتقابل بين العدم والملكية المضاف اليها فلا مشاحة
في الاصطلاح لكن كلام الشارح العلامة وكلام ذلك الفاضل مبنيان
على الاصطلاح المشهور فيها وقد عرفت تحقق تقابل العدم والملكية
بالاصطلاح المشهور ههنا مشهورين كنا اوحقيقين فلا اشكال
اصلا ومن الناظرين في المقام من يقول ان الموجود ههنا تقابل
العدم والملكية الحقيقيين لا المشهورين فلفظ الكتاب ينظر الى الاول
وما في التصريح ناظر الى الثاني وفيه لايض نظر لما أولا فله عرفت
من وجود المشهورين ايضا بل هو العاقل وهو اما ثانيا فلان العدول الى
ما في التصريح بان في زمان التأخر انما يدل على عدم ما شئت في هذا
الكتاب لاعلى علم آخر كتحقق تقابل العدم والملكية المشهورين وكنتقابل
الإيجاب والسلب او تقابل التضاد بخلاف ما ذكرنا وبخلاف ما ذكره
المغال الاول ولذا لا ينبغي ان ينفصل بينهما ذلك التقابل (قدم الوصل)
ان ناسبت تقديم الوصل (على الفصل) في مقام التعريف اذ لا يمكن

معرفة الفصل الا بعد معرفة الوصل لان الفصل عدمه مضاف الى ملكة
العطف التي هي الوصل (والاعدام المضافة الى الملكات انما تعرف
بملكات) اي بواسطة معرفة ملكاتها اذ لا تمايز بين الاعدام الا
بعارض الاضافة فالباء سببية والاعتناء لا يجرد المصاحبة بجواز
ان يعرف المصاحبان معا كالمضافين فلا يلزم تأخر معرفة الفصل
عن معرفة الوصل والكلام فيه بخلاف ما اذا جعلت على السببية
او الاعتناء لان كلا من السبب والا لة متقدم على السبب وذى
الا لة بالذات نعم الملكية ههنا ليست بمعنى الكيفية الراسخة في النفس
لان الاعدام المضافة الى الحالات كعدم حرف انجل والى سائر الاعراض
كعدم الفعل او الانفعال او الاين او الوضع او الاضافة او المقدار انما
تعرف ايضا بملكاتها بل بمعنى مطلق الامر الوجودي سواء كان
كيفية راسخة في النفس كالعلم والشجاعة او لا كما ذكرنا ولعل اطلاق
الملكية على مطلق الامر الوجودي من حيث اللغة فان الملكية في اللغة
بمعنى الصنع اطلق على ما يستقل المعنى المصدرى والحاصل بالمصدر
او من حيث الاصطلاح من باب ذكر الخاص واردة العام وعلى
التقديرين اما نقول عرف في ايجاز الوصل ان جعل على المعنى للفاعل بمعنى
امالة الجملة بايراد حرف العطف نحو جملة اخرى فيكون من مقدمة
الفعل وان جعل على المعنى للمفعول بمعنى المعطوفة على جملة اخرى
فمن مقولة الاضافة لان كون احدى الجملتين معطوفة على الاخرى
وكون الاخرى معطوفا عليها الاولى متضائقان (لا يقال
لا يصح الاول لان المعنى للفاعل صفة المتكلم والوصل والفصل يجب
ان يكونا من احوال اللفظ العربي المتحقق في ضمن الجملة لا نأقول
هذان من قبيل ما سيجي من الشارح في علم البيان في تعريف الدلالة
لأن فهم المعنى من اللفظ صفة حركته للفظ وقصده في شرح الرسالة
الشمسية وان لم يرتضيه الشريف المحقق وما حررنا من ان المراد
الاعدام المضافة الى الملكات لم ينجم ان يقال عدم البصر انما يتوقف
معرفة العدم الاول على معرفة العدم الثاني لاي معرفة الامر الوجودي

ولك ان تقول الاعدام المضافة الى الملكات بالذات او بالواسطة
انما تعرف بتلك الملكات المضافة اليها بالذات او بالواسطة والعدم
الاول مضاف بالواسطة الى البصر ويتوقف معرفته على معرفة
البصر ايضا ثم ان الملكة واسطة في عروض المعرفة للعدم المضافة اليها
لان معرفة العدم المضاف الى الملكة يتوقف على معرفة مطلق العدم
وهو بديهى كطلق الوجود يتوقف على معرفة الاضافة ولما كانت
الاضافة نسبة بين المضاف والمضاف اليه ومعرفة النسبة متأخرة
بالذات عن معرفة الطرفين احتاج معرفة العدم المضاف بالضرورة
الى معرفة الملكة المضافة اليها لكن كون هذه الواسطة واسطة
في العروض مبنى على المشهور لا على التحقيق اذ الواسطة في العروض
في التحقيق انما تكون فيما كان العارض واحدا والمعرض اثنين
انصف احدهما بذلك العارض حقيقة والآخر مجازا
كما تصافى جالس السفينة بالحركة بواسطة السفينة فان
هناك حركة واحدة انصف بها السفينة حقيقة والجالس مجازا
والعارض الذى هو المعرفة بمعنى المعلومة اثنان انصف باحدهما
الملكة حقيقة وبالأخر العدم المضاف حقيقة كالحرارة العارضة للماء
بواسطة النار والدليل على كون العارض ههنا اثنين تحقق معرفة
الملكة قبل تحقق معرفة العدم المضاف كتحقق حرارة النار قبل
تحقق حرارة الماء بخلاف حركة السفينة والجالس فالواسطة
فما تعدد العارضان واسطة في التوقف في التحقيق لافى العروض
وان انصف الواسطة بالعارض اولا (ولما توجه انه يقال فعلى هذا
لاوجه لتقديم الفصل في صور الباب اجاب عنه بقوله (واما في صدر
السب فقدم الفصل) مصدرا بكلمة اما المقيدة لتوكيد الحكم حيث
انكر السائل وجه التقديم فالحكم المؤكد ههنا ليس نفس التقديم
لانه بديهى وغير منكر بل التقديم لاجل الاصالة على ما نقله السارح
فيماسبق عن الشيخ عبد القاهر من ان الانيات كالتي يرجع الى القيد

لانه الاصل) ان اراد الفصل راجع على الوصل ففيه ان الفصل
قد يكون مر جوحا بل ممثما كان الوصل كذلك وايضا لا يلزم قوله
والوصل طار عليه بل اللائق في ان يقول والوصل مر جوح او فرع
وان اراد الفصل عدم الوصل الحادث وعدم الحادث اصل بمعنى الحالة
القديمة كاهو احد معاني الاصل (والوصل طار عليه) اى وجود
الوصل طار على عدمه ففيه انما يتم لو كان الفصل عبارة عن عدم
الوصلى على ان يكون التقابل بينهما تقابل اليجاب والسلب وليس
كذلك بل الفصل الذى صفة المتكلم او الجملة ايضا حادث بمحدث
موصوفه ومحدث الموضوع يستلزم حدوث الصفة فعدم الفصل
ايضا اصل بهذا المعنى ويطرأ عليه وجوده فبعد كون
عدم كل منهما اصلا لازليا طرأ عليه وجوده ويزيل عدمه الازلى
فلا معنى لكون الفصل اصلا والوصل طاريا عليه بل الطارى
على عدم الكل وجوده (والجواب) تختار الشق الثانى وتقول لما كان
العدم في تقابل العدم والملكة مقيدا بقيد من شاة العطف كان اخص
مطلقا من العدمى في تقابل اليجاب والسلب فكان الفصل
من جنس عدم الوصل الازلى وكان جنس الوصل طاريا على ذلك
الجنس الازلى اعنى عدم الوصل من يلا له متأخر عنه زمان بخلاف
الوصل فانه لكونه وجودا لا يكون من جنس الشيء الازلى
فراده ان جنس الفصل اصل بمعنى حالة قدمية تزول بجنس
الوصل الوجودى بخلاف جنس الوصل فينبغى ان يقدم الفصل
على الوصل لكونه جنسه متأخرا عن جنس الفصل زمانا
او نقول ليس الحالة القديمة في معنى الاصل بمعنى الحالة الازلية
حتى يحتاج ههنا الى عدم الازلى بل بمعنى الحالة العتيقة العارضة
لوصوفها في نفسها لا بواسطة امر خارج عن ذاته ولذا قالوا
ان الاصل في قولهم الاصل في الاشياء الاباحة بمعنى الحالة القديمة
مع ان جميع الاشياء المباحة او الواجبة او المحرمة حادث لكونها من جملة
المسلم حادث فكما ان الاباحة عارضة لتلك الاشياء من حيث هي هي

قوله ان ارادنا الحالم تعرض
لعنى المبنى عليه الاصل لان
المبنى عليه كالبناء في زمان
ان يجامع المبنى كالبناء في زمان
واحد والوصل مع الفصل
ليس كذلك وامامنا معاني
الاصل فلا مناسبة لهما ههنا

والوجوب والحزمة طرأ عليهما بواسطة الامر والنهي الخارجين
عن ذوات تلك الاشياء وازالة الاباحة التي هي الخالصة القديمة
العارضة لها في نفسها فكذا ههنا بناء على ان الجملة المسبوقة
يجعلها اخرى يمرض لها الفصل في نفسها من غير حاجة الى امر
خارج عنها كزيادة حرف عليها فيكون الفصل حالة قديمة لها
عارضة لها في نفسها ابوابا من خارج والوصل طرأ عليه
من قبلاه بواسطة امر خارج هو زيادة حرف العطف عليها (ولما قلنا
ان يقول فعلى هذا لا يتم قوله والوصل طرأ عليه وانما يتم ذلك لو وجد
الفصل قبل الوصل في الجملة المعطوفة على جملة اخرى وليس كذلك
واللذكري المتكلم مرة بلا عطف ثم زيد عليها حرف العطف وليس
كذلك بل المتكلم يذكرها ابتداء يحرف العطف بخلاف ما اذا كان
وجود الوصل طرأ على عدم الثابت له اذ لا قبل هذا الوجود ولا يخلص
الا بان يكون الوصل طرأ على الوجود المقدر للفصل هناك بمعنى
انه لما اشترط وجود الوصل بامر زائد على ذات الجملة المسبوقة دون
الفصل فكل وصل موجود بالفعل يكون طرأ على الفصل المقدر
الممكن هناك بدون العكس فيكون نوع الفصل اقدم في الوجود على
نوع الوصل فلذا قدمه عليه في اول الباب والجملة صدر الباب
مقام وجودهما في نفس الامر في كلام اللغاة وهذا المقام مقام
التعريف ومقام التحقيق في الواقع يقتضي تقديم الفصل ومقام
التعريف يقتضي تقديم الوصل فلا اشكال فافهم هذا المقام فانه
من مزالق الاقدام والمجد لله على الافضال والاعتماد (هذه الرسالة
للقاض الكليني)

(ثم اللفظ) جملة معطوفة على جملة قوله دلالة اللفظ لان المعطوف
عليه تقسيم اول باعتبار الدلالة المنقبة الى المطابق والتضمين
والالتزام والمعطوف تقسيم ثان باعتبار تقسيم لازم ما وضع له الى
الحاجز والكتابة لفظ ثم للتراخي الزماني بينهما فصل كثير
اللفظ المتبدا المراد به صفة اللفظ لانه لازم نائب فاعل المراد

(قوله على الوجود المقدر له)
هذا التقدير مبنى على ترتيب
امكان الاستعداد في الجملة
وجوده لان استعدادها في نفسها
للمادة العارضة لها في نفسها
استعدادا خارجا عن وجود
بواسطة امر يبتدئ وجود
انها لا يكون الفصل
ذلك التي في نفسها بمنزلة
تأخر عن عدمه وانما له
الوجود حين عدمه

لان المراد اسم المفعول اعتمد على الموصوف المتبدا جملة شرطية
خير والرائط محذوف اي فيه تم اللفظ مقام الضمير واطهار اللفظ
خلاف الظاهر لابد من نكتة والنكتة فيه تنبيه للمغايرة بينهما وتبنييه
لتعذر التوصيف بالضمير (فان قيل التكرار المعادة غير الاول لاجل
اجيب بانه اصل قد يعدل عنه (قوله ما وضع نائب فاعل ضمير
راجع الى اللفظ في دلالة اللفظ لا راجع الى اللفظ في قوله ثم اللفظ
ولذلك اختار التنازلي في ذلك بدل الضمير ذلك اللفظ ولفظ ذلك
للبعد وعامل التنازلي في ضمير وضع كعامل اسم الاشارة والمعاملة
واجبة فيه والاولى للمصنف ما وضع له كما في قوله زيد وعمرو حارب
هو به (اجيب للمساخنة (قوله ما لا ينفك عنه اعم وبمعنى انشكك الالزام
عن الملزوم اخص مطلقا والتعريف الثاني عندها المصنف (قوله يعني
تنبيه للمغايرة اصطلاحا بين اهل المصنف واهل البيان في تعبير التضمني
لازما والنسبة بين التضمني والمطابق عموم وخصوص مطلقا بحسب
التحقق يجوز ان الماهية بسيطة وبين الالتزام والمطابق عموم وخصوص
مطلقا عند البعض بامكان الخلو وعند البعض مساواة بينهما لان الماهية
يلزمها كونها ليس غير نفسها وبين التضمن والالتزام عموم مطلقا وقيل
من وجه (قوله) ان قامت مهلبة بمعنى كلفاقت بمعنى بنت بطريق
ذكر المزموم واردة الالزام بقرينة الاستناد الى لفظ القرينة وتعريف
القرينة ما نصبه المتكلم على مراده لفظيا واحاليا (فان قيل) ابيكفي
في الجواز ما قامت قرينة فقطع بلا علاقة والتعريف قاصر (اجيب بان
هذا المقام مقام التخصيص لا بأس في ان يترك بعض القبول اعتمادا
لوضوحه وشهرته حتى يتألفوا في رعاية القبول كراية قبول التعريف
(واجب بان العلاقات المتعينة راجعة الى الزموم والزموم ههنا
مذكور في جانب المقسم كما قال التنازلي في بحث الاستعارة (واجب
بان المقصود هو الفرق وهو بالقرينة لا بالزموم والعلاقة (قوله)
فجاء حذف المتبدا لظهوره وعند الجمهور هو بعض الجواز المرسل
وكل كتابة كلاهما الانتقال من ذكر المزموم الى الالتزام والفرق بينهما

بالقرينة لابد في الجواز من قرينة صارفة عن ارادة المعنى الحقيقي
ولابد في الكناية من قرينة معينة لازم مع امكان صحة المعنى الحقيقي
نحو طوبى لالجناد وعند السكاكى الفرق بمغايرة الماهية بينهما وهو
مذكور في المطول والمراد بالحسن المدرك هو اومادته باحدى الجواس
الخمسة الظاهرة الواو استباقية مورد السؤال الحصر المذكور
ومشابه وجود الخيالات او شهرة الحسى المتبادر فى الحسى وباعث
التفسير ورود السؤال اطلاق الحسى على المعنى العموم عرفا وتأكيد
بالضيق فى لفظ تصحيح العطف بقوله اومادته وهى البصر والذوق آه
ربط بعد ملاحظة العطف خبره هى اى يحتاج تقدير لفظ مجموع
فى مثل هذا اذ لا يصح الجمل سواء كان بعد ملاحظة العطف او قبل
ملاحظة العطف كما بين القصد فى تعريف العشرة هى خمسة
وخمس فان الخمسة المفيدة بخمس اخرى خمسة لاعشرة هى
مجموع البصر والسمع آه متعلق بالبصر كون الجسم والشكل والشبح
ومتعلق بالسمع الاصوات ومتعلق الشم الروائح ومتعلق الذوق الطعوم
ومتعلق بالمس ملاسة الجسم والخشونة والجفونة والبيوسة والطوبى
وحارة الجسم وبرودته والثقل (قوله) قد دخل فيه اثناء سببية
اشارتنا زانى او فصيح مع السببية وتعرف الخيال هو المعدوم
فى الخارج الذى فرض مجتمعاً من الامور اى ما يدرك متخيلاً لا الصور
المرسمة فى الخيال من الحس المشترك الفرق بين الحس يدرك الصور
بحضور المادة بعينها والخيال يدركها بدون حضورها تخيلاً الوهمى
فسمان الاول ما يكون الحس مدخل والوهمى الاول ما ينزع من الحسى
داخل فى الخيالات والثانى الذى لا يكون الحس مدخل غير منتزع
من الحسى داخل فى العقل (قوله) وبالعقل ما عدا ذلك تفصيله
كفصل المراد بالحسى (قوله) اى المراد بالعقل ما لا يكون هو
ولا مادته مدركا بالحسى انا زيد لفظ الامع ان المفهوم من المواد الجمع
الدفع توهم الواهم والموهم مجموع الذى كقوله تعالى ولا الضالين

والرفع الانفراد مذهب الكناية مذهب السلف تعرف الاستعارة
بالكناية كانه لفظ مرموز الى لفظ المستعار بذكر رديفه ولازمه الدال
على المشبه به المستعمل فى المشبه بعد الانتقال الاول انتقال من ذكر
الرديف الى المشبه به والثانى انتقال من المستعار الى التعليل الى
المشبه المذكور وتعبير الكناية لها مناسبة والاستعارة لها مناسبة
لان الانتقال موجود وذكر اللازم وارادة المزموم كناية وعند الخطيب
الكناية تشبيه مضر فى النفس وذكر ملامح المشبه به استعارة تخيلية
لان مناسبة للاستعارة لانها امران معنويان وهما مجازان عقليان
وعند السكاكى الكناية ذكر المشبه وارادة المشبه به الادعائى والمشبه به
فرد ان الاول التعارف والثانى غير التعارف وهو المراد
(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(الحقيقة والمجاز) اى هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثانى
من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلى انما هو بحث المجاز لكن
قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل
العدم والمملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له
والمجاز على استعماله فى غير ما وضع له (السؤال الاول) لم لم يعطف
هذه الجملة على قوله فياسين التشبيه مع امكان وجود المناسبة بينهما
(الجواب) لم يقصد ارتباطها عليه تنبيهاً على استقلالها (السؤال
الثانى) على اى معنى من معانى حرف التعريف يحمل تعريف الحقيقة
والمجاز ان قيل يحمل على عهد (قلنا) لابد من سبق الذكر فابن سبق
ذكره (الجواب) سبق المجاز فى ضمن قوله فاتحصر المقصود فى الثلاثة
التشبه والمجاز والكناية والحقيقة سبق كناية فى ضمن المجاز
لا بينهما من شبه تقابل العدم والمملكة لانه يستلزم تعقله تعقلها
(السؤال الثالث) هذا العهد هل العهد النوعى او الشخصى ان قيل
هذا العهد نوعى (قلنا) لابد من كون الحقيقة المذكورة ههنا من نوع
آخر مغاير لها حتى يعين اللام ذاك النوع ان قيل النوع المغاير للحقيقة
العقلية (قلنا) لفظ الحقيقة مشتركة بينهما بالاشتراك اللفظى فلا يكون

لها جنس اعم مع انه لا بد للتويع من جنس اعم شامل لها (فيجاب) يراى
ما يطلق عليه لفظ الحقيقة بطريق العموم المجاز (السؤال الرابع)
مامعنى الواو ان قيل لمطلق الجمع (قلنا مامعناه فلو قيل معناه لا بشرط
شئ يعتبر قيل فيه الترتيب كما في القاء والاهملة كما في ثم يقبل ويستل
ان الواو يجمع في الذات او الوصف او الثبوت واذا جمع الذاتين
في الوصف الواحد مثل زيد وعمرو كاتب يلزم قيام العرض الواحد
بمحلين وهو محال (ويجاب) ان الاستحالة في العرض الواحد
الشخصى وفيما نحن فيه يلزم قيام العرض الواحد النوعى وهو ليس
بمحال (السؤال الخامس) الواو في قوله والمجاز في اى شئ يجمع
(الجواب) جمع الوصفين في الذات لانهما صارا مجموعين ويراد منهما
الوصف ان قيل كيف يكونان وصفين مع انهما باعتبار كونهما
موضوعين للمسايل في هذا المقصود ذاتان (قلنا وصفيهما باعتبار
المحمولية المستفادة من العنوان (السؤال السادس) قول شارح
اى هذا بحث آه تفسير فيما مفسره ان قيل مفسره قوله الحقيقة
والمجاز (قلنا لا يصح ان يكون تفسيريهما لان ماعدادات التفسير
اما عطف بيان واما بدل واما عطف على اختلاف النحاة فلا يجوز
هذا ان يكون شيئا من ذلك وان قيل تفسير للسند اليه المحذوف (قلنا
المحذوف على ذلك التقدير لفظه هذا قيل لم حيث اتحاد المفسر
والمفسر به مع ان المعايير لازمة بينهما (فيجاب) بان المعايير حاصلة
بالمحذوفية والمذكورة اذ المحذوف فيه ابهام وموجود بالوجود
الذهنى والمذكور موجود في الخارج والعبرة (السؤال السابع)
لم قدر الدارج المقصد في مقاصد الفن الثانى في لفظ هذا مع انه
قدر في اجزاء الفن الاول قال الباب الاول احوال اسما الحبرى
آه ان قيل المصنف في اجاله الابواب قال ويختصر في ثمانية ابواب
ولم يصرح في اجمال الفن الثانى قال ويختصر في الثلاثة (قلنا
لم يصرح في اجماله مع ان الاولى ذكرها اوتركها فيها لئلا يوفقان
(فيجاب) اهتماما لشارح الفن الاول لانه عبارة عن العلم المعانى وهو

معظم من البلاغة كان كل باب من ابوابه مستقلا متميزا عن الآخر
بمخلاف الفن الثانى لان مقاصده ضمنية بعضها على بعض فيكون
فيه التميز في الجملة (السؤال الثامن) لم قال هذا بافراد اسم الاشارة
مع المشار اليه المجازى ههنا اما الالفاظ والمعاني والنقوش وهى جمع
فان روعيت جمعيتها فاللائق ان يقال هذه بالثابت (الجواب) ان
هذه الامور وان كانت جموعا في الحقيقة لكنها صارت في حكم هذا
اللفظ فاشير بافراد اسم الاشارة ان قيل بما صار في حكم هذا اللفظ
(قلنا ان موضوع المسائل في هذا المقصد المجاز وذكر الحقيقة في الفنون
على سبيل الاستطراد فان اشير الى الالفاظ وهو المختار وتوحد باعتبار
كونها دوال موضوعات المسائل وهى المجاز فكذلك الحكم اذا اشير
الى النقوش وان اشير الى المعاني تتوحد باعتبار كونها مدلول موضوعات
المسائل فحينئذ تكون تلك الامور في حكم هذا اللفظ فافراد اسم الاشارة
تنبيهها على ذلك (السؤال التاسع) لفظ البحث في قول شارح اى
هذا بحث الحقيقة آه في اى معنى من معانيه جل ان قيل جل على
معنى جل الشئ على الشئ (قلنا ان المجل يضاف الى المحمول والبحث
هنا اضاف الى الموضوع لان المجاز في هذا المقصد موضوعات المسائل
لانه بحث فيه عن اعراضه الذاتية وذكر التعريفات والتفسيرات على
سبيل الاستطراد لانها من المبادئ التصورية (فالجواب) اما بتقدير
المضاف اى بحث احوال الحقيقة آه او يعمل الاضافة على الاضافة
المجازية يادى ملاسة مثل كوكب الخرقا فان قيل فعلى هذا لا يصح
جملة على المبدأ لان المشار اليه ان كان الفاظا وهو المختار وهى ليست
ببحث (قلنا) بصارت الى حذف المضاف اى هذا دوال بحث احوال
الحقيقة والمجاز فحينئذ يكون عبارة عن مضمون المسائل (السؤال
العاشر) لفظ المقصد في العرف كالموقف والبحث عنوان فاذا ما
اريد التصرف باعتبار اللفظة بمحتمل ان يكون مصدرا ممينا ان فتح
الصاد وان يكون اسم مكان ان كسر فان كان بفتح الصاد لا يصح
جملة على البحث لانه بمعنى المصدر وان كان بكسره بمعنى محل القصد

فكذا لا يصح الحمل لان البحث ليس بمحل القصد بل الشيء الذي وقع عليه القصد (الجواب) اما على تقدير الاول فيمضي المقصود بعلاقة الكلية والجزئية او الشرطية والمشرطية واما على تقدير الثاني فيمضي ايضا لكن بعلاقة المجاز وتشبيه الشيء الذي وقع على القصد بمحل القصد في المطلق على طريق الاستعارة (الحادي عشر) فعلى التقديرين لا يصح الحمل ايضا لان هذا المقصد عبارة عن المسائل المجازي هي ليست بمحل (الجواب) وهو مع متعلقاته يؤول الى مضمون المسائل فيصح الحمل (الثاني عشر) لفظ المقاصد في قوله مقاصد علم البيان ام عبارة عن المسائل والمملكة او الادراك فان كان عبارة عن المسائل يلزم اضافة الشيء الى نفسه وان كان عبارة عن المملكة يلزم الدوران المملكة سبب الادراك المسائل وهو سبب ملكة فيتحقق سببية احدهما للآخر وان كان عبارة عن الادراك وهو علم والمقاصد عبارة عن المسائل وهي معلومات فعلى تقدير اتحادهما بناء على تحقيق الحكماء يلزم اضافة الشيء الى نفسه ايضا (الجواب) اما على تقدير الاول فالاضافة بيانية من قبيل اضافة الاعمال المطلق الى الاخص المطلق كتعبير الادراك واما على تقدير الثاني فجهاهما مختلفتان اذا ادراك سبب لحصول الملكة اى تكرره يحصل الملكة وهي سبب لبقائه فلا يلزم الدوران واما على تقدير الثالث وان اتحدتا ذاتا وحقيقة لكنهما مختلفتان بالاعتبار اذا الصورة الحاصلة علم باعتبار تخصصه وقيامه في الذهن ومعلوم عند عدم هذا الاعتبار فيجئذ لا يلزم اضافة الشيء الى نفسه ايضا (السؤال الثالث عشر) ما المراد بقوله المقصود الاصل آه (الجواب) نقض الاجالى فنصوره هكذا حصر مقاصد البيان في الثلاثة غير حاصر لانه يستلزم ان لا يكون الحقيقة من المقاصد مع انه ركن في هذا المقصد فكل حصر شانه كذا فهو غير حاصر فهذا الحصر غير حاصر (فالجواب) بخير يراد بآه ان مراده حصر المقصود الاصل لا مطلق المقصود قوله وهو المقصد الثاني توطئة منشأه (الرابع عشر) المقصود

الاصلي يستعمل في العرف مقابل المقصود بالنوع فان اريد التصرف باعتبار الالة مامعنى الاصل ان كان بمعنى الراجح والمنسوب المقصود ايضا راجح فيستلزم نسبة الشيء الى نفسه وان كان بمعنى ما يثبت عليه الشيء فكذا المقصود فيلزم ذلك المحذور ايضا (فجوابه ان المقصود على كلا التقديرين اخص فيكون نسبة الاخص الى الاعم فلا يلزم نسبة الشيء الى نفسه (الخامس عشر) كلمة انما من اداة القصر فهذا الحصر اى نوع من انواعه ان قيل انه بمعنى قصر الاضافى اى بالنسبة الى الحقيقة لانه من قصر الموصوف على الصفة فلا يكون حقيقيا (قلنا نعم لكن لو فرض كونه حقيقيا يلزم المحذور (فجوابه لا تفاوت كونه حقيقيا و اضافيا الى هذا المقصود واذا اعتبر بالتياس الى مقاصد علم البيان يلزم على تقدير كونه حقيقيا ان لا يكون بحث الكناية والتشبيه من المقصد الاصلى (السادس عشر) كلمة لكن للاستدراك وهو لدفع التوهم الناشئ من السابق فاذا التوهم (الجواب) لما حصر المقصود الاصلى في المجاز وسلب الحقيقة توهم ان ذكر الحقيقة في هذا المقصد غير لائق فاستدرك بقوله لكن قد جرت العادة آه (السابع عشر) الجريان بمعنى الوقوع مجاز لا بصرا الى المجاز الاعندة تندر الحقيقة فاستعاضها هل صار عقلا ام عادة (فجوابه صار عقلا لان العادة قد دأبوا اكثر ولا يمكن نسبة جريان اليها (الثامن عشر) المراد بالعادة هنا عادة اهل البيان فن اى لفظ يستفاد اهل البيان (الجواب يستفاد من اللام الداخلة عليها لان اللام هذه للاحكام ان قبل يلزم سبق الذكر في العهد (قلنا قد يستغنى عند علم المخاطب بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الامير واحد فن هذا التنبيل هذا اللام (التاسع عشر) كلمة عن في قوله عن الحقيقة هل دخل على الموضوع ام على المحمول (الجواب) دخل على الموضوع لانها لو بحث عنها كانت موضوعات المسائل (العشرون) كلمة اللام في قوله لما يثبتها تغليل لقوله قد جرت فكيف تقرير الدليل (الجواب) يقرر هذه الحقيقة كالمجاز ناسب جرى العادة بالبحث

عنها لانهما مقابلان شبه تقابل العدم والملكة وكلما كانا كذلك
 تناسب جرى العادة بالبحث عنها الحقيقة كالمجاز تناسب جرى العادة
 بالبحث عنها وقوله حيث اشتملت آه اثبات الصغرى فتقديره هكذا
 الحقيقة مشتملة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله
 في غير ما وضع له فكذلك كان كذلك فهما مقابلان شبه تقابل العدم
 والملكة الحقيقة والمجاز مقابلان شبه تقابل العدم والملكة فان منع
 الكبرى فثبت بعمومية القضية المشهورة وهى ان الاعداد تعرف
 بملكاتهما تأمل فان قيل لم احتج الى هذا ولم يكف بإشارة الصغرى
 والكبرى فى هذا المقام وفى امثاله قلنا ان الصغرى جزء من الدليل
 عند اهل المعقول فهى لا يحصل بدون الترتيب واما عند اهل
 الاصول فالصورة خارجة فلذلك يجوز ان يكون الدليل عند هم
 مر كبا ومفردا (الحادى والعشرون) كلمة شبه مضاف الى المشبه به
 فاذا شبه ما وجه الشبه فجوابه ان المشبه تقابل بين الحقيقة والمجاز
 ووجه الشبه مطلق التقابل او توقف تعقل احدهما على الاخرى ان قيل
 ما ذا حقيقة التقابل بينهما (قلنا التقابل بينهما حقيقة التضاد
 (الثانى والعشرون) قد صرح النحاة ان كلمة بين تضاف الى المتعدد
 وهو يخالف قوله تعالى * لا نفرق بين احد من رسله * لان كلمة بين
 فى قوله تعالى اضافت الى احد فيجاب ان لفظة احد لما وقع فى سياق
 التى افاد العموم فاضافت الى المتعدد من حيث المعنى (الثالث
 والعشرون) هذا الاشتغال من قبيل اشتغال الموصوف على الصفة
 او من قبيل اشتغال الكل على الجزء (فالجواب) هذا الاشتغال من
 قبيل اشتغال الموصوف على الصفة ان قيل ان لفظ الاستعمال صفة
 للتكلم فكيف يكون صفة الحقيقة (قلنا ان الاستعمال ههنا مصدر
 مبنى للمفعول فيكون صفة الحقيقة فاجابوا هو من قبيل اشتغال المحل
 على المفصل وازدادة الاستعمال الى اللفظ من قبيل اضافة الصفة
 الى الموصوف فيكون ما له اللفظ المستعمل فيما وضع له لخصيصة يكون
 تعريف الحقيقة يقبل ايضا تمت الرسالة

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(وقال) صاحب التلخيص (ان البلاغة فى الكلام لها طرفان اعلى
 وهو حد الاعجاز وما يقرب منه واسفل وما اذغير الكلام الى ما دونه)
 اى مرتبة من البلاغة اذغير الكلام الى مرتبة هنا ادنى من تلك المرتبة
 من البلاغة (التحق) ذلك الكلام (باسوات الحيوانات) وقوله
 وما يقرب منه معطوف على حد الاعجاز وهو الظاهر وكان كلام
 صاحب المفتاح على خلاف الظاهر واشد الى حد الاعجاز اعلى
 مراتب البلاغة بالقياس الى كلام الله تعالى وان ما يقرب من حد الاعجاز
 اعلى مراتبها بالقياس الى كلام البشر فالطرف الاعلى فى كلامهم
 الاخص منه فى كلام صاحب التلخيص وحد الاعجاز بالعكس فى ظاهر كلام
 المفتاح ويحتمل ان يكون معطوفا على ضربه وفى الكل فى ان طرف الاعلى
 بمعنى الاخص ونهاية الاعجاز وحد الاعجاز بمعنى الاعلى ومراتب الاعجاز
 اذا حل كلام صاحب المفتاح على ظاهره لان حد الاعجاز بمعنى الاخص
 خلاف ظاهر والشارح المحقق اختار هذا وعده من الهام تطبيق كلام
 المصنف على كلام السابق وزججهما عليه فى هذا المقام وقال
 استاد المدقق المنصورى فى حاشيته على التلويح ولبس هذا بمرضى
 عند الخطيب بل مذهبه بخلاف مذهب الشيخ لما رأى فى بعض
 السهو وبعض الابيات اكثر اشتمالا على الاعتبارات الاليفة بالمقام
 من بعض الاخر ذهب فى نهاية الاعجاز الى ان البعض فى الطرف
 الاعلى من البلاغة والبعض الاخر فيما يقرب منه مع كون كل منهما
 معجزا وخالفه الخطيب فى ذلك وذهب الى ان كلامها فى اقصى
 مراتب البلاغة وذلك لان الاعتبارات الاليفة بمقام غير الاليفة
 باعتبارات الاليفة بمقام آخر وهذا المقام يقتضى ذلك الاعتبار
 المناسب فكل مقام روى فيه غاية ما يمكن له وبؤيد ان الامام حجة
 الاسلام قال لبس فى الامكان ابداع حسن عما كان فظهر ان كل سورة
 بل آية من آيات الله تعالى فى غاية القصوى من البلاغة فى نفسها
 لا كلامها مشتملة على جميع مقتضيات الحال والمقام لانه تعالى عالم
 بجميع مقتضيات وكيف والكلام اللفظى اما حادث دال على كلام

النفسي القديم قائم بذات الله تعالى كالنفس كما ذهب الحنابلة وظاهر
مذهب الاشاعرة فعلى كل ليدل ان ذلك اذ لو لم يكن لكان بعضه
كاملا وبعضه دون ذلك فيلزم اتصافه تعالى بالكل والتاقص اما
على الثاني فظاهر واما على الاول فلان النقص في اللفظي يشعر
النقص في النفسي اذ اللفظي وارد على وفق النفسي وذلك باطل
بيداهة العقل وبيان الشرح انتهى خلاصة كلام استاد الحق (اقول
ما ذكر الحق المدقق هو الحق الحقيقي بالقبول عندي ايضا لما ذكر
من الدلائل الدالة عليه فاصل كلام المصنف الاشارة الى ان طرف
الاعلى من البلاغة كلى مشكك متفاوت المراتب تحته ويكون البعض
منها في الحد والنهاية لا يتصور فوقه حد الاخر والبعض الاخر فيما
يقرب منه يتصور حد الاخر وذلك لان مقامات الكلام متفاوتة يقتضي
البعض منها ان يكون الكلام في حد الانجاز والبعض الاخر ان يكون فيما
يقرب منه فالكلامان يختلفان احدهما في حد الانجاز من البلاغة
والاخر فيما يقرب منه ويتفان كل منهما في الطرف الاعلى منها لان
مقام كل منهما يقتضي ذلك القدر من البلاغة ازيد من ذلك فالاختلاف
والتفاوت باعتبار ان احدهما في حد الانجاز والاخر فيما يقرب منه والاتفاق
باعتبار ان كلاهما في الطرف الاعلى وان مقام كل منهما يقتضي
ان يشمل كل منهما على ذلك القدر لاعلى ازيد من ذلك ويرجع الكلام
الى ان جميع السعد من آيات الله تعالى بل كل آية من آيات الله تعالى
في الطرف الاعلى من البلاغة بعضها في حد الانجاز وبعضها فيما
يقرب منه والاتفاق بينهما في الطرف الاعلى والاختلاف والتفاوت
في حد الانجاز وفيما يقرب منه في الطرف الاعلى من البلاغة فيما يقرب منه
كما يوهم كلام الشيخين لانه تعالى يعلم جميع مقتضيات المقام لان اللابقي
لشانه هو الكامل لا الناقص وان الكامل هو الكلام المشتمل على جميع
المقتضيات لا الغير المشتمل عليه ولو لم يكن ذلك في الطرف الاعلى يلزم
اتصافه تعالى بالناقص وقد سبق بطلانه ثم اعلم انه يمكن تطبيق
كلامهما على كلام المصنف في هذا المقام بانه مفاد كلامهما ان كل

آية من آيات الله تعالى ليس في الطرف بمعنى حد الانجاز ونهايته
الماسبق من التفاوت بينهما وهذا الإنشائي ان يكون كل منهما في الطرف
الاعلى بمعنى مرتبة لانجاز عندهما ايضا بل هذا هو الحق الحقيقي
لكلها وكيفية لهما من يتحكم بانه تعالى يعلم جميع مقتضيات ويمكن
ان يورد الكلام على اكل البلاغة وان اللابقي لشانه تعالى هو الكامل
لا الناقص وان الكامل هو المشتمل على جميع ذلك لا الغير المشتمل
عليه فاتفق الكل واتحد المذهب ثم الفاضل العصام وجه اصل
الكلام على ظاهره وهو المرضي عند المصنف كما ذكرنا بخلاف توجيه
الشراح حيث توهم خلاف ما ذكرنا في التطبيق كتنطيق كلاميهما
لانه مثلهما وانما وجه الكلام على خلاف ظاهره تطبيقا لكلام
المصنف لكلامهما واسارا الى انهما اصلا في هذا الفن فلا يخالف
الكلام على كلاميهما لكن اللابقي بالمقام ان يوجه كلام المصنف
على ظاهره لان الاصل في هذا المقام كامن التحقيق في هذا المقام
وليت شعري لم غفل استاد الحق المدقق عن توجيه العلامةين
بما ذكرنا مع ان نظره الدقيق ادق النظر الان يقال اراد امتحانا
للأركاء واختيار الاصفياء وأشار اليه ظاهر الكلامين وانه يمكن
ان يورد بعضا لكلام في بعض المقام على وجه من البلاغة يمكن
ان يورد الكلام على ازيد من ذلك الوجه ومع ذلك لا يلزم اتصافه
تعالى بالناقص لجواز ان يكون الكلام الوارد على التوجيه وارد على
اتم وجه تفصيله اصل المقام لانه يمكن ان يورد الكلام على ازيد
من ذلك ازيادة التيكيت فالزاع في ذلك ذهب الشيخان الى ان جواز
ذلك لذلك وصاحب التلخيص الى عدم لعدم الحاجة اليها في اصل
المقصود ولا ن مقام الثاني يخالف مقام الاول فاختلف الكلامان
فالاول بل الحق الحقيقي بالقبول للمقام مذهب اليه صاحب التلخيص
لان الاشتغال بما لا حاجة اليه مما لا يلتفت له عما بينهما اعم مطلقا
على توجيه الشراح حيث دخل فيه ما يقرب بينهما على توجيهه
العصام حيث خرج ذلك عنه وذلك لان من الطرف الاعلى اخص

عند المحقق منه عند العصام هذا ان رجع ضمير يلينها الى الطرفين
عند كل منهما لاهوا الظاهر وان رجع الى الطرف الاسفل وحد الانجاز
عندهما ايضا فالامر بالعكس وذلك لان حد الانجاز اخص
عند الفاضل منه عند المحقق وان رجع الى الطرفين عند المحقق
والى الطرف الاسفل وحد الانجاز عند الفاضل اورجع بالعكس
فما بينهما عند احدهما مسا وان بينهما عند الآخر على كلا
التقديرين وذلك لان طرف الاعلى وحد الانجاز متساويان على
كل منهما هذا ييسرني في تحقيق هذا المقام تمت الرسالة
للفاضل الكليني رحمه الله تعالى

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(قال) المصنف (ثم الاسناد) مطلقا اقول عطف على قوله ولاشك
ان قصد الخبره ويحتمل ان يكون معطوفا على قوله الباب الاول
احوال الاسناد الخبيري واختار لفظ ثم دون سائر الحروف العاطفة
للاشارة الى ان بين المعطوف والمعطوف عليه تفاوت في الرتبة فيحصل
التفاوت الرتبي بين هذه المباحث وما قبلها فيكون من قبيل عطف
الضعيف على القوي لان البحث الاول في مطمح انظار البلغاء
اولانه داخل في تعريف علم المعاني اشفاقا بين المصنف وعبد القاهر
وصاحب المفتاح دون البحث الثاني اعني الاسناد الحقيقي العقلي
والبحر المعنوي فان المصنف ادرجهما في تعريف علم المعاني ولو بوساطة
على ما اشار اليه الشارح دون عبد القاهر وصاحب المفتاح
فظهر التفاوت بين البحث على مذهب المصنف والاول الثاني اتمم
مما سبق فيكون محب الاسناد الخبري خاصا من محب الاسناد
المطلق فيكون اقرب الى ضبط فيحصل التفاوت بينهما وعلى
هذا يكون لفظ ثم استعارة تبعية بان شبه التراخي في الرتبة بالتراخي
في الزمان فاستعير لفظ ثم للتراخي في الرتبة من التراخي في الزمان فاستعمل
في جزئي من جزئيات التراخي المطلق الرتبي فيكون استعارة تبعية
ويحتمل ان يكون كلمة ثم للترتيب في الاخبار كما يقال بلغني ما صنعت

اليوم ثم ما صنعت امس اللام في الاسناد للاستغراق كما يشعر به قول
الشارح مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا ولانه مورد القسمة فيقتضي
الاستغراق فالاسناد الذي هو مورد القسمة ضم كلمة او ما يجري مجراها
الى الاخرى بحيث يكون اعم من ان يفيد مخاطب فائدة يصح السكوت
عليها واولا الاسناد الخبري هو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى
بحيث يكون له خارج تطابقه والاتطابق في الاسناد الانشائي ضم كلمة
او ما يجري مجراها الى اخرى بحيث لا يكون له خارج تطابقه والاتطابق به
قوله مطلقا اما حال من الاسناد وهو ظاهر على مذهب ابن مالك
واما على مذهب الجمهور فيحتاج الى التأويل وهو ظاهر وامامه قول به
لفعل محذوف مثل اعني وعلى كلا التقديرين يكون بيان المراد
من الاسناد ههنا بقية التقسيم ويقول المصنف فيما بعد وهو غير
مختص بالخبر قوله سواء كان خبريا او انشائيا بيان للاطلاق وههنا
سواء مبدلة اصله اى وهو اسم بمعنى الاستواء كما قال القاضي فيكون
المراد منه اسم المصدر اذا قرن بالمصدر واسم المصدر مادل على
معناه ولم يجد على وفق ابناء المصادر كاللام والتجوين خلاف
في اعماله على مصدره والاصح الجواز ويجري سواء على ما يتصف
بالاستواء يجعل وصفه معنويا او نحويا كما في قوله تعالى (سواء
عليهم والذريتهم) وكذا في قوله تعالى (الى كلمة بيننا وبينكم) كما يجري
المصادر على ما يتصف بها وفي جريان سواء على ما يتصف بالاستواء
اذا فيه البلاغة كما في جريان المصادر لابنائنا في تفسيره يستوى لانه بيان
حاصل المعنى المراد منه والمصدر مادل على الحدث الجاري على
الفعل ويجري على وفق ابناء المصادر فيحصل الفرق بينهما
(وقيل ان المصدر موضوع للحدث باعتبار تعلقه بالمنسوب اليه
على وجه الاجتهاد ولذا يقتضي الفاعل والمفعول ويحتاج الى تعيينهما
في استعماله واسم المصدر موضوع لنفس الحدث من حيث هو
بلا اعتبار تعلقه بالمنسوب اليه وان كان تعلقه في الواقع ولذا
لا يقتضي الفاعل والمفعول وثبت الفرق بينهما فان سواء هنا

ما خبر عما بعده فالمعنى كون الاسناد خبريا وانشائيا سواء (فان قلت) كيف يصح الخبرية مع ان يحرى عليه شيئا (فان قلت) الاستواء يقتضى ان يكون بين الشئين مع ان كلمة او منافية له (قلت) كلمة او بمعنى الواو في مثل هذا المقام مجازا لخاصل المعنى كون الاسناد خبريا وانشائيا بيان واما خبر لمبدأ محذوف تقديره هو سواء كان خبريا وانشائيا في اصل المعنى الاسناد مستو كونه خبريا وانشائيا او ذواستواء فيكون مجازا والفصل على كلا التقديرين مجازا من سلا بطريق ذكر الكل وارادة الجزء فتأمل ورجح كون سواء خبرا عما بعده لان اسم غير صفة فالاصل ان لا يعمل ولان الغرض من الوصف بالمصدر هو المباينة حتى يكون المعنى في رجل عدل انه تجسم من العدل فاذا اول باسم الفاعل بطريق حمل الاشتقاق او بتقدير مضاف بطريق حمل ذوهو فالتقصود وفيه نظر لان قوله فالاصل ان لا يعمل لا وجه لانه مصدر والاصل فيه العمل على قول الاصح وقوله ولان الغرض من الوصف بالمصدر هو المباينة فهو ههنا ايضا كذلك (واجب بانه اذا استدلى فاعل لا يفيد المبالغة ولو سلم ان الاول يفيد المبالغة بحسب اللفظ والمعنى بخلاف الثاني واذا كان خبرا فقال في الفصل تقديمه على سبيل الوجوب وفي ايضاح ابن الحاجب الظاهر انه مما التزم فيه التقديم انه لم يسمع خلافا مع كثرته وسره فافهم من المبالغة في معنى الاستواء احق فعملوا ما ذكره من التفسير فناسب تقديمه في تبينه في المبالغة فاورد على المعنى الاول كون الفعل مستند اليه تمتع (اجب عنه بان كون الفعل مستند اليه تمتع اذا اراد به تمام ما وضع له بان يستدلى فاعله مفعلا عنه بمجرد لفظه واما اذا لم يرد منه فهو كالاسم في الاضافة والاسناد اليه وذلك بان اراد به معنى الحديث مفيدا بفاعله كافي قوله تعالى (واذ قيل لهم آمنوا) او راد به مطلق الحديث المدلول عليه ضمنا كافي قوله تعالى (يوم ينفع الصادقين) او مع الاسناد كافي قولهم نسمع بالمعبدى خبر من انزاه والمدلول الى الفعل من المصدر لا بهام الجند باعتبار

دخول الزمان الذى من شأنه التجدد والتغير في مفهوم الفعل فانه يؤخذ باعتبار التجدد في الحدث انما يستفاد من الفعل المستعمل في معناه الحقيقي دون المصدر (قوله) ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير الواو للاستيناف واللام للتعليل وذا اشارة الى كون الاسناد مطلقا لا الاسناد الخبرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكانا من الشئ ثم استعبر للتفاوت في الاحوال والترتب اعني شبه الاحوال المتفاوتة بادنى مكان من الشئ في مطلق التفاوت فاستعمل لفظ دون للمكان في الاحوال المتفاوتة فيكون استعاره مصرحة اصلية في المرتبة الاولى وفي المرتبة الثانية استعمل لفظ دون في كل متجاوزا حدا الى حد بطريق ذكر الخاص وارادة العام فيكون لفظ دون في هذه المرتبة مجازا من سلا فيكون معنى كلام الشارح ولالاجل الاسناد مطلقا لا الاسناد الخبرى ذكره بالاسم الظاهر حال كونه متجاوزا للضمير هذا دليل لمى لم يقبله في اصل الدعوى والدليل المراد من الاسناد ههنا هو الاسناد مطلقا لان الاسناد ههنا ذكره بالاسم الظاهر حال كونه متجاوزا للضمير وكل ما هو شأنه كذلك فهو الاسناد مطلقا ينتج المراد من الاسناد ههنا هو الاسناد مطلقا لا الاسناد الخبرى (قوله) لا يعود الى الاسناد الخبرى بيان لتكتم وضع الظاهر مقام الضمير في اصله راجع الى اثبات قيد الصغرى وبيانه لا يجوز ذكر الضمير ههنا لانه لو جاز ذكره لمعاد الضمير الى الاسناد الخبرى لكن اللازم باطل والملزوم مثله لا تخصار الانقسام الى الاسناد الخبرى دون الانشائي مع انه خلاف المراد (واعترض عليه اذا اعيد المعرفة صكنا عين الاول (اجب عنه بانه ليس على اطلاقه (فان قلت) ان الاصل في الضمير ان يعود الى ما سبق لكن يجوز تحاشاته كالاصل الاول بان يعود الى ما في ضمن المذكور من المطلق فلا رجحان لاختيار المظهر على الضمر (قلت) لاختيار المظهر على الضمر رجحان لان الضمير يحتمل ان يرجع الى غير ما في المذكور من المطلق مثلا ان يرجع الى الكلام المذكور في قوله وكثيرا ما يخرج

الكلام آه (فان قلت) قول المصنف فيما بعد وهو اى معنى المجاز غير مختص بالخبر يدل على ان مورد القسمة ههنا هو الاسناد الخبرى لا المطلق الاسناد والا لما وقع الاحتياج الى بيان عدم الاختصاص (قلنا) بل هو قرينة مشعرة بان مورد القسمة مطلق الاسناد فاحتج اليها ازالة لما عسى ان يتوهم من كون المراد بالمعرفة المعادة عين الاول غفولاً عما استمر عليه دأب المصنف في مثله فليتأمل (فان قلت) كيف يصح دون حلال مع ان شرطها ان تكون نكرة فلا يصح ان يقع حلالاً لانه معرفة بالاضافة (قلت) هذا من قبيل مررت به وحده فيصح ان يقع حلالاً بهذا التأويل قال منه حقيقة عقلية آه كلمة من حرف جارة بمعنى البعض فيكون مضمون الجار فقط اسما فيصح ان يقع مبتدأ وما بعده خبره لا العكس على ما اشار اليه الشارح فيما بعد وفيما عند الكلام على قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله الآية في شرح الكشاف وهذا الكلام وما عطف عليه اشارة الى تقسيم الاسناد المطلق (فان قلت) لم يقل اما حقيقة عقلية واما مجاز عقلي على ما هو المشهور في التقاسيم فاجاب الشارح عنه بقوله لم يقل اما حقيقة او مجاز آه حاصله الاسناد المطلق اما حقيقة عقلية او مجاز عقلي لا يقول به المصنف لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلاً ومعناه مع ان هذا التعبير يقتضى الانحصار على ما فهم من الانقصال الحقيقي او منع الخلو في التقاسيم ضبط الاقسام فليزم انحصار الاسناد المطلق في الحقيقة والمجاز وكل ما هو شاك ذلك لا يقول به المصنف بل يقول منه ومنه لانه افاد كون كل من الامرين بعضاً من الاسناد المطلق بالنظر الى بعض آخر لم يذكر فلا يلزم الانحصار في القسمين والا يكون كل منهما بالنظر الى الاخرين بل هو بانه باراد كلمة البعض ويكتفى فيه ان يقال اسناد حقيقة عقلية ومجاز عقلي (فان قلت) لم يقل اولاً منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي ومنه ما ليس كذلك (قلت) هذا التعبير يقتضى ان يكون كل من الامور الثلاثة بعضاً من الاسناد المطلق بالنظر الى كل

واحد من الامور الثلاثة المذكورة فليغوذ كرمته في المواضع الثلاثة (فان قلت) لم يقل الاسناد حقيقة عقلية ومجاز عقلي وما ليس كذلك (قلت) ان هذا التعبير غير مشهور في التقاسيم مع انه لم يكن له معنى يحصل على ظاهره (قوله فكله آه اشارة الى بيان حاصل المعنى وتصور تقاسم الاسناد الى الاقسام الثلاثة (فان قلت) هذا التقسيم غير حاصر لا قسامه لان هذا غير شامل لنسبة الاضافية والتوصيفية ونسبة المصادر مع انها داخلية في المقسم خارجة عن الاقسام لانها ليست نسبة خبرية ولا انشائية على ما بينه الشارح فيما سبق لانها نسبة تامة بخلاف هذه النسبة فانها ليست بتامة (قلت) يمكن ان يجاب عنه بانه اكتفى بتعظيم الاول اعنى سواء كان خبرياً او انشائياً او بانه يمكن ان يرجع هذه النسبة الى التامة فيصح التقسيم (تمت الرسالة)

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

محل درس وامتحان مطولك فن معانيه مسند اليه احوالى مبين باب ثانياً مثل اولديني باحدثن (وان بنى الفعل على منكر) افاد التقديم والبناء على المنكر بتخصيص الجنس والواحد به اى بالفعل (نحو رجل جاني) اى لامرأه فيكون تخصيص جنس (اولا رجلاً فيكون بتخصيص واحد) بتجديد يعنى فعل اسم منكر بنا واسناد اولدنيقه فعلى منكر وزينه تقديم ياخود بنا جنسك ياخود او جنسك اولدنيقه فعلى منكر واخود بنا جنسك ياخود جاني تركيبه اولديني كى واحد فعله بتخصيص افاد يدر رجل جاني تركيبه اولديني كى معنسى جاني اولان رجل جنسك يدر زينه ذكره ديمكر بوصورته تركيب مذكور جنسى بتخصيص ايدر ياخود جاني اولان يدر جلد ايدى رجل ذكره ديمكر بوصورته واحد يدر بتخصيص ايدر ياخود جاني ايدى (سؤال) وان بنى الفعل آه جله سى واوعاطفه ايله اتان اولدنيقه معطوف عليه فبنى موضعدر (جواب) شارحك كوستد يديكى (هذا الذى ذكرتم الفصل اذا بنى الفعل على معرف) جله مقدره سنه معطوفدر (سؤال) واوعاطفك معنسى ندر (جواب) جمع مطلق ايجوند (سؤال)

جمله معنای ندر (جواب) حروف عاطفه دن او و اما کی احد شین
ایچون اولما قدر (سؤال) مطلقدن مفهوم اولان اطلاقك معنای
ندر (جواب) ترتیب و تعقیب و مهلت ایله اولماق ثم و غا حتی ده
اولدینی کی (سؤال) و او معطوف ایله معطوف علیهی قننی شیده
جمع ایدر (جواب) ذاته باخود وصفده و باخود شونده جمع ایدر
ذاته چی زید قام و قدر ترکیبده اولدینی کی مستلک تعددی ایله
ایله مستلک اتحادده در و وصفده جمعی بوتک عکسیدر قام زید
و عر و ترکیبده اولدینی کی و شونده جمعی اعرابدن محلی اولیان
برجله بی ینما اعرابدن محلی اولیان جمله اخراجه عطفنده و اور زید
قام و عمرو قاعدکی (سؤال) و او عاطفه ذکر اولان قام زید و عمرو
عباره سنده واقع اولدینی کی و صفده جمع ابتدکده قیام عرض
اولمائه عرض واحد ابکی مجمله قیامی لازم کاور بوا یسه محالدر
(جواب) محالک لزومی وحدت شخصیه اولدینی صورتده اولور
بومفاده ایسه وحدت نوعیه در لازم کلان محال اولماز محال اولان
لازم کلن (سؤال) و او عاطفه شونده جمع ایچون اولدیده سؤال وارد
او اور که چلننک نفس الامرده ثبوتی و او ایله عطف اولمندی
تقدیرده دخی خارجدن مستفاد و معلومدر بوسورنده نه فایده وارد
(جواب) فی الحقیقه برجله جمله آخری اوز یننه عطف اولمندی
صورنده دخی حصولده و شونده مضمونلرنک اجتماعی دلالت ثقلیه ایله
فهم اولنور که نفس الامرده امور واقعده چلننده مجتمع اولدینی
ضرور بدر لکن اشودلالت عقلیه بعضا حکمک مقصودی و ایله
اگر و او ایله عطف اولنور ایسه دلالت لفظیه ایله اجتماعی مقصود
اودایینه دلالت ایدر و اشو سؤالده اعرابدن محلی اولیان جمله زده
و او ایله عطف رجوع واضرب توهمی دفع ایچون عطف اولنور
دینلور ایسه بودخی مقبولدر (سؤال) اعرابدن محلی اولیان جمله یننه
اعرابدن محلی اولیان جمله اخراجه عطف اولدینی صورتده معطوف
علیه تابع ایکن توابک ندر بی که کل ثان باعراب سابقه من جهة

واحدة کلانندن عرابدر جمله معطوفه نك ارز یننه صادق اولماق
اقتضا ایدر مع ذلك که معرفده داخلدر بوسورنده تعریف افرادنی
جامع اولماق لازم کاور (جواب) اعرابدن محلی اولیان جمله معرفده
داخل اولدینی مسالکدر ز را اکثر یا کتب نموده واقع اولان ندر بفلر
مفردات ایچو ندر جمله نك احوالی ایسه مفرده قیاس ایله بیلنور
باخود جمله مذکورده تعریفدن خارج اولدینی مسالکدر ز را
تواجمک ندر یفنده اعراب وجودا و عدما سابقلرنن تعمیم اولنشدنر
یعنی اگر سابقده اعراب بولنور ایسه تابعنده ده بولنور بولنور ایسه
بولنور (سؤال) عبارتده درنده واقع ان لفظنک معنای ندر صاحب
تلیصک بیانی اوزره ان و اذا شرط ایچون موضوعدر (سؤال) شرط
معنای ندر (جواب) برجله نك مضمونك حصولنی جمله اخراک
مضمونك استقالبده حصولنه تعلیقدر (سؤال) ان حرف و اذا اسم
اولدینی حالده شرطه موضوع اولدقاری صورتده شرط مفهومیته
مستقل اولوب باخود مستقل اولماق شقارندن خالی اولماز مستقل
اولدینی صورتده انک معنای اولوب اذانک معنای اولق و اگر
مفهومیته مستقل اولنر ایسه انک معنای اونوب اذانک معنای
اولماق لازم کاور (جواب) ان غیر مستقل اولدینی حالده ایچق تعلیقده
موضوعدر و تعلیقده دلالتی مطابقیه ایله اولور اما اذا غیر مستقل
اوله رق تعلیقده و مستقل اوله رق ظرفیه موضوعدر بالکن تعلیقده
و باطرقتیه دلالتی یننه مطابقیه اولور لکن مجموعنک ضمیمه هر برینه
دلالتی تضمینده اولور و ظرفیتدن عبارت اولان مدلول تضمینک استقلالی
ایسه اسمیته کافیدر بوسورنده ان حرف و اذا اسم اولور (سؤال)
اذانک مدلولی تعلیق و ظرفیت معنای اولدینی وقتده مستقل ایله
غیر مستقلدن مرکب اولق لازم کاور بوسورنده مستقل و غیر مستقل
مرکب اولان نسبه غیر مستقل اواق لازم کاور (جواب)
اشبو ترکیب ایله غیر مستقل اولق لازم کلد بیکی اطلاق اوز ره
دکلدر بلکه غیر مستقل مستقلدن خارج نسبه به محتاج اولدینی

وقته غیر مستقل اولور فعلده اولدینی کبی اما غیر مستقل انجق
مستقله محتاج اولدینی وقته مستقل اولور الرجل لفظنده اولدینی
کبی (سؤال) بومقامده بی فعلی مجهول اوزره بنا اولتور اصل فاعلی
اولان متکلم بلیغه استاد اولم یوده نائب فاعله اسنادینه و فاعله
حذفه نکتہ ندر (جواب) عرض فاعله مفعول اوزر بته وقوعه
تعلق ایتمشد فاعلدن صدور بته تعلق ایتمشد (سؤال) الفعل
لفظنده اولان لام تعریفک معنای معانی مشهوره سندن قنفسیدر
(جواب) عهد خارجی نوعی ایچوندر (سؤال) عهد خارجی
معنای ندر (جواب) عهد خارجی ایچون اولان لام مد خولنک
مفهومندن بر حصه معینه به اشارت ایچون وضع اولنان لامدر
(سؤال) بومقامده لام مذکورک مد خولنک مفهومی ندر (جواب)
احد ازمنه ثلثه به مقترن و مقهور مینده مستقل معنایه دلالت ایدر
کله در اشو معنایان حصه معینه ذکر اولنان فعل خبر ایدر
سؤال مذکورک جوابی لام مزبور جنس ایچوندر دینکله دخی اولور
(سؤال) زمان فعل مفهومنک جزئی اولدینی مناسله متکلمین
و حکما عندل زده زمانک معنای ندر (جواب) زمان متکلمین عندنده
بر امر و هیدر زیر ماضی و مستقبل ایچون وجود یوقدر ماضینک
نهایتی و مستقبلک بدایتی اولان زمان حاضر ایسه جزء لا یتجزا
وجودن اقتضایدر بوجز ایسه عند الحکما موجود دکلر بئاه علییه
متکلمین مقوله کی انکار ایتملدر و متکلمین زمانک حقیقی کندیله
متجدد بهم تقدیر اولور بر مجید معلومند عسار ندر دیکلر ایسه ده
بوتجید دخی حقیقت زمانی مفید دکلر وقد مای حکما عندنده
زمان بر جوهر مجرد مستقلر که وجودیله قطع و حکم اولتور اما
حکمای متأخرین درسطو و اکا تابع اولنلرک عندل زده زمان فلک
اعظمک حرکتی مقدارندن عبارتدر (سؤال) زمان مقدارندن عبارت
اولدینی وقته نه مقوله دن اولور (جواب) مقولات اون اووب
یک جوهر و سایر ذری عرضدر عرض اولان که و کیف و بی و فعل

و انفعال و وضع و اضافت و این و ملکه ددن عبارت اولوب زمان
مقوله ددن اولور (سؤال) کم فاج قسمدر (جواب) کم متصل
و منفصل اولور متصل دخی ابکی قسمه مشقیدر قسم اول غیر
قارالاندر زمان کبی قسم ثانی قارالاندر جسم فعلی و سطح
و خط کبی بوصورنده زمان کم متصل غیر قارالاندر اولور (سؤال)
زمان کم متصل اولدینی وقته اجتماع اجزای غیر قارالاندر اولدینی
صورنده عدد منی اقتضایدر بوصورنده متصل نه کیفیتله غیر قارالاندر
اولور (جواب) زمانک اتصالی خیالده و عدم قراری خارجده در
شعله جواله ده اولدینی کبی (سؤال) خبر فعلی خبره می مخصوصدر
بوخسه انشایده شوی وارمیدر (جواب) انشایه ده شوی واردر
یعنی انشا میدادن خبر واقع اولور خبر کبی (سؤال) انشایک خبر
واقع اولدینی تأویل ایله میدر بوخسه تأویلسز میدر (جواب)
سید شریف عندنده تأویل ایله در زیر اضر به ترک کبی سید
شریف زید مقول فی حقه اضر به ایله تأویل ایتمش اما سید تأویل
ایتموب مثال مذکورده هر تقدیر طلب ضرب متکلم صفتی ایسه ده
زیدک ضرب بی طلب زیدک صفتیدر واحوالندن برالدردیمشد
(سؤال) بی لفظی بنادن مأخوذ اولنوب بنا دخی لغتده محسوسانده
مشتملدر رشجر و جری برری اوزر بته وضع ایتمک کبی بومقامده ایسه
معمولانده استعمال اولمش که خبر فعلی مستند الیه منکرک عقیده
ذکر اولمقدن عبارتندر اشو استعمال حقیقتیدر مجاز میدر (جواب)
مجاز و مصدرده استعاره اصلیه و فعلده استعاره تبعیدر و بیاتک
فعله اسنادی فرینده سیدر و اما کله کبی سی ترشیدر (سؤال) فعلده
استعاره تبعیه اولورده اصلیه اولدینته علت و سبب ندر (جواب)
فعلده استعاره اصلیه جاری اولان زیر استعاره تشبیه اوزره منبیدر
تشبیه ایسه مشبه بهک وجه شبهه انصافی و وجه شبهه مشبه بهه
اشترکی انصافی ملا حظله اقتضا ایدر اشو اقتضادن دخی ضمنا
مشبهک وجه شبهه انصافی و وجه شبهه مشبهک مشارکتی

اتصافنی ملاحظه لازم کلور بوصورنده استعاره منبیه بهک موصوف
و محکوم علیه اولدینی حیثیتله ملحوظ اولدینی ضنا اقتضا ایدر
هر ریشی که وجه مشروح اوزره اوله مفهومیته مستقل و محکوم
علیه و موصوف اولمقلغه صلاحیتی مستقل بر معنی اولمق لازم کلور
معانی افعال ایسه استقلالک و موصوف و محکوم علیه اولمقلغه
صلاحیتک دوننده در بناء علیه افاده اصله استعاره نک جریانی
نصور اولماز (سؤال) ذکر اولنسان استعاره بی نظرنده اولان ساده
جهتند در جهت اخرا دن دخی استعاره بوانه یلوری (جواب)
ان کلامی قریبه سبله من جهة الهیته دخی استعاره واردر زیرا
ان کلامی ماضی معنایی مضارع معنایی قلب ایدر بو وجهه اولان
استعاره نک طریق مستقبله اولان بنا ماضیده اولان بنایه تحقق
وقوعند تشبیه ایله اولوب بعده هیئت ماضی هیئت مستقبله استعمال
اولنور (سؤال) مصنف تلخیصنده بی الفعل علی منکر دویوب لفظا
خفیف ایکن علی نکره دیمدیکنه علت ندر (جواب) منکر تعریفنده
نکته قصد واراده معتبر اولدینغه اشارت واردر و قصد واراده دخی
منکملک صغیر حقی مصنف احوال مسند الیه و مسندی بیانده
نکاتی فعل منکلمه سوق برله تفعلیل باندن اولدق نعر بف و تنکیر
و تقدیم و تأخیر لفظلری ایله تعریف ایتندر یعنی علی نکره دیسه نکره
وعالیه قصد واراده تعلق ایتن لکن منکر که اسم مفعول صیغه سنده در
انک جا علی یعنی نکره ایده بی منکلمدر دیمک اوور (سؤال) شارح
مر حوم عبارتله مذکورده افاد لفظند نصکره التقدیم اولالباء
علی المنکر دیمدر وجهی ندر (جواب) وجهی افاده فعلنک تختده
مستز اولان ضمیرک مر جعی بیاند (سؤال) بیان مر جعه
تقدیم لفظی او الباء علی المنکر اوزرینه نیچون تقدیم ایتندر
(جواب) مقتضاء مقام تقدیمک تقدیم اولمیدر زیرا مقام مسند
البهک احوالی بیاند تقدیم ایسه مسند الیه بالذات حل اولنور
یعنی المسند الیه بقدم دینلور اما فعلی منکر اوزرینه بنا مسند الیه

اوزرینه حل اولنور ایسه فعل واسطه سبله اولور یعنی المسند
الیه بی الفعل علیه دینلور زید قائم وزید قائم الابه دیندیک بی
(سؤال) افاده بی تقدیمه اسناد حقیقتدر مجامیدر (جواب) فعلی
سبله اسناد قیلندن اولدق مجاز عقیدر زیرا افاده ابدن فی الحقیقه
منکلم اولوب تقدیم افاده سبیدر (سؤال) عبارتله مذکورده تخصیصی
جلسه اضافت مصدری فاعله می اضافت مصدری باخود مفعوله می
(جواب) مصدری مفعولنه اضافت قیلندن (سؤال) فاعلی
قنده در (جواب) متروکدر (سؤال) فاعلی منوبیدر یوخسه
منسبیدر (جواب) منسبدر زیرا مصدر حدته موضوعدر مصدرک
مفعولنده ایسه فاعله نسبت معتبر دیکدر (سؤال) و ان فی الفعل
علی منکر الخ قضیه سی جمله میدر شرطیه میدر (جواب) اقسام
قضیه بیان و تفصیل نصکره اشبو قضیه شرطیه متصله
لزومیه در (سؤال) قضیه شرطیه حکم مقدم ایله تالی بیننده میدر
یوقسه الخج تالیده میدر (جواب) حکم بین المقدّمه و التالی اولوب
اولدخی اتصالدن عبارتدر اهل منطق میخندند باخود حکم تالی یعنی
جزاده اولوب اولدخی مجموعک موضوعنه میخندن عبارتدر اهل عریه
عندند (سؤال) قضیه شرطیه نه زمان لزومیه اولور (جواب)
مقدمه تالی بینده حکم برعلاقه معلومه و مشعور بها ایچون اولور ایسه
لزومیه اولور (سؤال) اشبو قضیه علقه ندر (جواب) علاقی بی
تفصیل نصکره اشبو مقامده علقه یعنی مقدمه ک بناء الفعل
علی المنکر در تالی به که افاده تقدیم تخصیص الجنسدر علت اولسیدر
(سؤال) افاده نک فعلی منکر اوزرینه بنایه علت اولسی دوری
مستلزمدر (جواب) بناء علت خارجیه و افاده علت ذهنیه در بوصورنده
دور لازم کن (سؤال) و اشبو قضیه شرطیه اولوب شرطیه نک ایسه
علده مسئله اولسی جمله تالی و بایله در (جواب) بودخی تقدیم المسند
الیه بقید اختصاص الجنس وقت بناء الفعل علی المنکر ایله مؤلدر که
جمله اولور و موضوع علقه الفاعل عریه در اندن نوع اولان

مسند اليك اعراض ذانيسك بعصبكبه تقدیدر بومقامده
موضوع مسئله واقع اولشد (سؤال) موضوع مسئله وقاعده لفظ
تقديم اولديغي وقتده اشومثال یعنی رجل جائی ظاهرا بمثله مطابق
اولوب بلکه مساحمل اولور (جواب) مثال مذکورده مضاف
مخذ وفدر که تقدیری تقديم رجل فی رجل جائی دیگر بوضورده
اشکال متدفع اولور (سؤال) عبارده مذکورده اولان جنس منطقیدر
یاخود جنس عرییدر (جواب) جنس عرییدر که معناسی قلیل
و کثیره شاملدر و بومعنايه اولان جنس ایسه معروض جنس
منطقیدر که کلی طبیعیدر عبارتدر (سؤال) کلی طبیعی خارجده
موجودمیدر دکلیدر (جواب) افرادی خارجده موجود اولی معناسه
موجود در زیر کلی طبیعی وجود مستقل ایله موجود اوسه یعنی
موجود و وجود دخی متعدد اوسه احد متباینیک آخر اوزرینه جلئی
اقتضا ایدر یوایسه باطلدر یاخود کلی طبیعی وفردی وجود
واحد ایله واحد اولسر بوضورده معنای واحدیک محلین ایله
قیای لازم کور بودخی باطلدر بناء علیه بوجه محرر کلی طبیعی
افراد ی خارجده موجود اولی معناسه موجود اولور (سؤال)
عبارده مذکورده واقع به ضمیمه اولان با مقصوره می داخلدر یاخود
مقصور علیه می (جواب) مقصوره داخلدر (سؤال) ذکر اولان
بامقصوره داخل اولدیغی وقتده کله تخصیص حقیقی او اور یاخود
بخارجی (جواب) سعد الدین مذهبی اوزره حقیقیدر و به نک یاسی
تخصیص صله سی اولوب بلکه با صیبه یاخود آلت اولور بوضورده
بآلت مدخولی تخصیص او اور شی اولک که مقصور علیه در تخصیصه
سبب یاخود آلت اولما سچون اما سید شریف مذهبه اشو معنی
تخصیصی تغییردن بخارج قلی سببیه مستفاد او اور تغییر تخصیصه
لازم کلدیکچون یاخود تخصیصه امتیاز معناسی تضمین ایله
مستفاد او اور (سؤال) رجل جاء فی ترکیبنده اولان قصر موصوفی
صفت اوزرینه می قصر در یاخود صفتی موصوفه می (جواب)

صفتی موصوف اوزرینه قصر قیلندندر (سؤال) اشو مثاله جائی
شهر در صفت دکلدر (جواب) بحث قصرده صفت صفت
معنویه در که معناسی غیره قائم اولان شیدر نحوه اولوب تابع بدل
علی معنی فی متبوعه مطلقا ایله معرف اولان نعت دکلدر (سؤال)
نعت نحوی ایله صفت معنویه دینارنده نسبا ر بعددن قحنی نسبت
واردر (جواب) دینارنده عموم و خصوص من وجه واردر جائی
الرجل العالم ترکیبنده اجتماع انش و رجل جائی ترکیبنده صفت
معنویه بولنوب نعت نحوی بولنماش و هذا الرجله نحوی بولنوب
معنوی بولنماش زیرا رجل هذاک صفتیدر (سؤال) مخاطبک
اعتقاد بنه نظرا قصر الصفه علی الموصوف اقسای فاجدر
(جواب) اوچدر اصر مخاطب شریک اعتقاد ایدر ایسه قصر
افراد در و اگر تردد ایدر ایسه قصر تعییندر و اگر متکلم حکمتک
عکسی اعتقاد ایدر ایسه قلیدر (سؤال) عبارده مذکورده شارحک
ای لایمزه تفسیر بنه باعث ندر (جواب) باعث تفسیر ایهمادر
ز و امثال مذکورده رجل جنسیت و وحدتی منجمل اولغله مراده
ایهام حاصل اولشد اول ایهامی دفع ایچون تفسیر حاجت مس
ایشتدر (سؤال) تفسیر صحیح لازم اولغله بومقامده صحیح تفسیرندر
(جواب) صحیح تفسیر عموم و خصوصدر (سؤال) شارحک فیکون
تخصیص جنس ایله فیکون تخصیص واحد عبارده رنده اولان
فانقر یعنی نه اوزر بنه نقر ایدر (جواب) ای لایمزه اولارچلان
قولرینده و تفسیر اوزرینه نقر ایدر

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(الباب الخامس) القصر وهو فی اللغة الحبس نقول قصرت اللقعة
علی فرس اذا جعلت درها له لایغیره و فی الاصطلاح تخصیص شیء
بشیء بطریق معهود وههنا سؤلة (السؤال الاول) هل الباب
الخامس من المتألاما (الجواب) هو من الشرح (والتانی) ما مراد
الشارح (الجواب) مراده ان المسند الیه محذوف ههنا (والتالث)

ما قرينة صحة الحذف (الجواب) هي وجود المسند بلا مسند اليه في كلام المصنف ودلالته عليه لفظية عقلية (والرابع) ما قرينة تعيين المحذوف (الجواب) هي قول المصنف فيما سبق ويختصر في ثمانية ابواب (والخامس) انه اذا وجدت القرينتان هل يجب الحذف ام يجوز (الجواب) جائز (والسادس) واذا كان كل من الحذف والذكر جائزا فما يرجح الحذف على الذكر على ان الذكر هو الاصل (الجواب) المرجح وانكته هو الاحتراز عن البعث بناء على الزناهر والافالمسند اليه هو الركن الاعظم في الحقيقة في الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وتفصيله معلوم فيما سبق من قوله اما حذفه الخ (فان قيل) لام التعريف حرف غير مستقل بالمفهومية ولغظ باب اسم مستقل بها والمركب من المستقل وغيره غير مستقل فلا يصح جعل الباب مسندا اليه (يجاب بان هذا ليس على الإطلاق بل اذا كان غير المستقل محتاجا الى الخارج عن المستقل كافي الفعل واما اذا كان غير المستقل محتاجا الى المستقل فقط لال الى الخارج عن المستقل فيكون مستقلا كافي للرجل (والسابع) ما المراد باللام في قوله الباب الخامس (الجواب) بعد تعداد المعاني الاربعة طرف التعريف هو العهد وقرينة العهد هو ذكره فيما سبق صراحة في ضمن الابواب لا كتابية ولا حكما (فان قيل) الحقيقة لا تحتاج الى القرينة فيجب بان القرينة ههنا معينة لا مانعة (والسادس) ما حقيقة التعريف (الجواب) هو الاشارة الى ما يعرفه مخاطبك (والسابع) فما المعرفة وما التكرار (الجواب) ان المعرفة ما يشار بها الى امر معين عند السامع من حيث كذلك والتكرار ما يشار به الى امر معين من حيث ذاته ولا يتصور ملاحظة تعيينه (والعاشر) انه اذا كان الامر كذلك فلا بد من ان يكون المعاني متعينة عند السامع في كلاهما لان فهم المعنى من اللفظ بعد العلم بالوضع فما الفرق بينهما (الجواب) الفرق بقيد الحبية (والحادى عشر) ما معنى لام العهد (الجواب) هو لام اشير بها الى حصنة معينة من مفهوم مدخولها (والثاني عشر) ما الحصنة المعينة ههنا (الجواب) ان المراد

من مفهوم الباب الذى هو مدخول لام العهد الا ان هذا الدال على المعاني والحصنة معينة من ذلك المفهوم الا لفاظا لا لخصوصية الدالة على المعاني لخصوصية المتعاقبة يسا حث القصر وهو ما هو من الخامس الى السادس (والثالث عشر) لم عبرت الباب عن الالفاظ مع كون المعاني والتفويض من المحلات (الجواب) ان المختار كون الكتاب واجزائه عبارة عن الالفاظ للوافقة بكتب الله تعالى الذى هو النظم الدال على المعنى ولذا لا يجوز الصلوة بتفكير معاني القرآن فقط لقوله تعالى (فاقرأ ما ينسر من القرآن) (والرابع عشر) واذا حل اللام على العهد الخارجى يلزم كون لفظ الباب وكذا كل ما دخل عليه لام العهد الخارجى مجازا من باب ذكر العلم او المطلق واردة انحصار او التقييد مع انه لا فائلا به (الجواب) انه صرح السيد الشريف في بحث اللام بان لاسماء الاجناس مع لام العهد وضعا آخر بازاء الحصنة المعينة فيكون مدخولها باعتبار هذا الوضع حقيقة وهذا الوضع نوعي وتقريره هكذا لكل اسم جنس دخل لام العهد عليه فهو موضوع لخصنة معينة من مفهوم مدخولها (والخامس عشر) حل اللام على العهد مقن عن قيد الخامسة لان المعهود خامس فيما سبق من قول المصنف ويختصر في ثمانية ابواب احوال الاستناد الخبرى احوال المسند اليه الحل بل يلغو حل القصر على الباب الخامس (الجواب) المراد ههنا من الخامس ما في الرتبة الخامسة والمذكور فيما سبق خامس في الذكر لكونه سابق من قبيل التعداد لافى المرتبة والترتيب المذكور لا يستلزم الرتبة والزمان والحاصل ان ما افاده لام العهد هو الباب المعهود السابق في ضمن الابواب الثمانية المتعددة فلا يدري انه خامس في الرتبة ام لا فلام العهد لا يغنى عن قيد الخامسة ولا يوجب لغوية الحل (والسادس عشر) لم كانت مرتبة القصر في الخامس (الجواب) انه لما كان القصر حال الاستناد والتعلق المتأخرين عن المسند اليه والمسند كما قال المصنف فيما سبق والجزء

لا بد له من مسند اليه ومسند واستناد المسند لابلده من متعلق اذا كان فعلا او في معناه وكل من الاستناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر يلزم ان يكون رتبة القصر متأخرة عن الاربعة المذكورة لان القصر احوال كل منها (والسابع عشر) انه اذا كان الامر كذلك يلزم ان يكون الخامسة رتبة للقصر مستفادة مما سبق فيعود محذور لغوية قبل الخامسة والجل (الجواب) ان اللانزم فيما سبق حصول الخامسة رتبة في الواقع في ضمن بيان وجه المحصر في ثمانية ابواب وليست بالمحفوظ ومقصوده وفرق بين حصول الشيء في الواقع وملاحظته (والثامن عشر) لم قال المصنف القصر ولم يقل احوال القصر كما قال فيما سبق احوال الاستناد الخيري واحوال المسند اليه (الجواب) ان القصر نفسه حال وعرض ذاتي للفظ العربي ولذا لم يقله احوال القصر فيكون المراد من جانب المسند مباحث القصر ومساائله (والثاسع عشر) اذا اريد من جانب الموضوع الحصة المعينة من الالفاظ الدالة على المعاني فمن اي مقولة وكذا اريد من جانب الخبر المسائل فمن اي مقولة (الجواب) بعد تعداد اقسام التكيف بانها اما كيفيات محسوسة واستعدادية او كيفيات نفسانية او كيفيات مختصة بالكليات ان يقال ان تلك الحصة من الكيفيات المحسوسة بحس السمع وان المسائل لكونها معلومة وان العلم متحد مع المعلوم في التحققي من الكيفيات النفسانية فلا يصح الجل بينهما لعدم اتحاد المقولتين في الخارج (الجواب) بعد بيان تعريف الجل بانه شرط لصحة الجل والتعابير الذي هو شرط لافادته تقدير المضاف احد الجانبين اي الدال في جانب المسند والمدلول في جانب المسند اليه بعلاقة الدالية والمدولية وهذا مجاز في الطرف وعلى كلا التقديرين يصح الجل (والعشرون) هل التقدير والتصريف في جانب المسند اولى ام في جانب المسند اليه (الجواب) التقدير والتصريف في جانب المسند اولى لانها معد الاحتياج وما معد الاحتياج يكون

اولى مما قبل الاحتياج وان كانا قبل الاحتياج صحيحين ايضا ليكون الابتداء بالكلام على وجه يصح (والحادى والعشرون) هل يصح الجل بلا تقدير ولا تصرف في احد الجانبين (الجواب) نعم يصح على وجه الادعاء كرجل عدل وبين فائدة الادعاء بان الالفاظ لكبار وضوح دلالتها كأنها عين المعاني فتكون الالفاظ مساوية لها لازادة ولا ناقصة (والثاني والعشرون) ان هذه القضية هل حالية او شرطية (الجواب) بعد بيان ان الجملة ما يتخلط فيها الى مفردين وان الشرطية بخلافها ان يقال انها حالية وبين ان المراد بالفرد اعم بما هو بالقوة وان المراد بما هو بالقوة ما يمكن التعبير عنه بالفرد وههنا ان الطرفين وان كانا مركبين لكن يمكن التعبير عنهما بالمفردين مثل هذا ذلك (والثالث والعشرون) ان هذه القضية من اي قسم من اقسام الجملة (الجواب) بعد بيان اقسام الجملة بانها اما شخصية او محصورة مسورة او مهملية او طبيعية وبعد بيان معانيها ان يقال شخصية في المشهور ومهملية في التحقق بناء على ان اسامي الكتب من اعلام الاجناس في التحقيق كاسام العلوم بناء على ان لحال الاعراض مدخل في شخص الاعراض وليس تعدد الاعراض بتعدد محل كتعدد الجوهرى بتعدد الامكنة (والرابع والعشرون) هل يثافي العهدة كون هذه القضية مهملية لكون موضوعها كلية (الجواب) انه لانسافاة لان العهد قد يكون شخصا وقد يكون نوعيا وهما نوعي فلا منافاة بين النوعية والكلية (والخامس والعشرون) ان قوله في اللغة في قوله وهو في اللغة الجنس انظر مستقر ام لغو (الجواب) انه نظري مستقر حال من المبتدأ عند ابن مالك وظرف لغو للنسبة بين المبتدأ والخبر عند الجمهور (والسادس والعشرون) ان هذا من باب التصديقات ام من الصورات (الجواب) انه تعريف لفظي وهو تعيين معنى اللفظ بلفظ اوضح في الدلالة عليه بالنسبة الى السامع والتعريف اللفظي من قبيل التصديقات عند السيد كالتيهني ومن قبيل التصور عند السعد كسائر التعاريف (والسابع والعشرون)

ما حاردا شارح من بيان المعنى القوي (الجواب) بيان المناسبة بينه وبين الاصطلاح وبيان ان لفظ القصر ليس من المرجح بل من المتقولات والعلاقة بينهما العموم والخصوص (والثامن والعشرون) ان قوله (وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشئ بطريق معهود هل هو من قبيل عطف المفرد على المفرد او من قبيل الجملة التي لا محل لها من الاعراب على الجملة كذلك (الجواب) ان كونه من قبيل الاول ظاهر ويحتمل ان يكون من قبيل الثاني بتقدير هو اي وهو في الاصطلاح تخصيص الخ وبين معنى الواو بانه مطلق الجمع وبفضل بحال الجمع بانه اما في الذات او في الصفة او في الثبوت الاولين في عطف المفرد والثالث في عطف الجملة التي لا محل لها من الاعراب على الجملة كذلك ويفصل بان الجمع في الذات عند تعدد المسند فقط وفي الصفة عند تعدد المسند اليه وبين بان الواو ههنا على الاول جمع المعطوف والمعطوف عليه في الذات اي المبدأ وهو الضمير اراجع الى القصر فيكون من قبيل عطف شئين بحرف واحد على معول عاملين مختلفين وذلك جائز عند تقدم الجبرور كما ههنا وعلى الثاني في الثبوت (والثامن والعشرون) ان الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب يدل كل منهما على ثبوت مضمون لهما في الواقع فيجتمعان في الثبوت بدون الواو فلا مائدة في تيان الواو لجمعهما في الثبوت (الجواب) ان دلالتها على الاجتماع هما في الثبوت عقلية ودلالة الواو عليه لفظية فعطف ههنا ثلثا كيد العقلية باللفظية اولدغ توهي الاحزاب (والثلاثون) ان التخصيص في قوله (تخصيص شيء بشئ بطريق معهود) هل هو مضاف الى الفاعل او المفعول (الجواب) هو مضاف الى المفعول وفاعله الذي هو التكلم متروك نسبيا لعمد اعتبار النسبة الى الفاعل في وضع المصدر بل هو موضوع لنفس الحدث (والخامس والثلاثون) ان المعرفة الذي هو القصر حال اللفظ العربي والتخصيص المذكور في تعريف صفة التكلم فيكون التعريف تعريفا بالمباين (الجواب) ان التخصيص مصدر مني للمفعول لكونه مضافا

الى المفعول والتعريف هكذا متخصص شي بشئ آه فيكون صفة اللفظ العربي كالتخصيص فلا يكون تعريفا بالمباين (والثاني والثلاثون) هل الباء داخل على المقصور ام المقصور عليه (الجواب) يحتمل كل منهما ههنا ثم يسئل اليهما الاصل فيجب بان كلاهما اصل وحقيقة عند التفتان الى اما عند السيد فالاصل في الباء بعد كلمة التخصيص ان يكون داخل على المقصور عليه واذا دخل على المقصور يكون كلمة التخصيص مجازا عن معنى الامتياز ونعتياله واما عند السعد فهو على حقيقة ايضا وان الباء ليست صلة لهما بل هو بابه السببية والالية (خاتمة) فاذا كان القصر حال الاسناد والتعلق كما قال المصنف فيما سبق (وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بتغيير قصر) فكيف يكون القصر عرضا اذا تيا اللفظ العربي (الجواب) اذا كان القصر حال الاسناد والتعلق المشتمل عليهما اللفظ كان حال اللفظ المشتمل عليهما ايضا كما ان احوال الاسناد الخبري كانت احوالا للجملة المشتملة على ذلك الاسناد فان توكيد اسناد كلام الى المنكر في ما قلنا الكلام المنكر يؤكد اسناده وكذا الكلام ههنا فان قصر المسند اليه على المسند في الكلام التي المتزدد في ثبوت المسند اليه مثلا كما يكون حالهما كذلك يكون حال الكلام المركب منهما واسنادا (واعلم ان الشيء الذي تقتضيه الحال في قولك اغماؤا يدك اب وهو قصر المسند اليه على المسند او مجموع الكلام المشتمل عليه وهو كل واحد والاول ظاهر كلام المصنف حيث قال (خفا كل من التكرير والاطلاق آه) وقال ايضا (واما ذكره واماحذفه) والثنائي تحقيق الشارح وان الحال وهو الامر الداعي للتكلم على وجه مخصوص هو تردد السامع في ثبوت هذه المسند اليه او غيره وعلى الاول معنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال اشتماله عليه وعلى الثاني مطابق مطابق الجزئي للكل على عكس ما قاله المنطقيون ان الكل مطابق الجزئيات ومعنى مطابق الجزئي للكل اشتمال الكل على الجزء لان الجزئ كل والكل جزء فالطابق على هذا بالفتح كلام قصر فيه المسند اليه على المسند افرادا وهذا كلام كل مع مقتضى الحال

والمطابق بالكسر جزئى من جزئيات هذا الكلام كلى وهو هذا
المثال اى انما زيد كاتب مثلاً فقولهم ان مقتضى الحال هو التأكد
والذكر والقصر ونحوها حيث قال في الفتح الحالة مقتضية للذكر
او الحذف آه تسامح من قبيل اطلاق المسبب اى مقتضى الحال على
السبب اى التأكد ونحوه فان التوكيد مثلاً سبب لتحقيق الكلام
المؤكد الذى هو مقتضى الحال مثلاً واذا كان قولهم مبنياً على التسامح
فلا يرد انه اذا كان مقتضى الحال هو التأكد ونحوه فلا يصح توريث
عم المعاني بانه علم يعرف به احوال اللفظ العربى التى بها مطابق اللفظ
مقتضى الحال بناء على ان هذا التوريث يقتضى ان يكون سبب
المطابقة مغايراً للمطابق والمطابق فعلى تقدير يكون مقتضى الحال
التأكد وغيره يلزم اتحاد سبب المطابقة مع المطابق بالفتح لان مقتضى
الحال الكلام الكلى مثل كلام مؤيد وكلام قصر فيه افراداً مثلاً
واطلاق مقتضى الحال على احوال اللفظ العربى من التأكد والذكر
والقصر تسامح من قبيل اطلاق المسبب على السبب هكذا ينبغي
ان يفهم هذا المقام (تم الرسالة المنسوبة الى الاستاذ المحقق
الاديب العربى بين العلماء والطلاب عز لاف اجدا فتدبى

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

اعلم ان المتكلمين انكروا الوجود الذهني وحصروا الوجود في الخارج
وجعلوا وجود الامور الاعتبارية في نفس الامر كالملازمة بين
الطلوع ووجود النهار فانها ليست معدومة صرفاً كالملازمة بينه
ووجود الليل ونافياً بين الحكماء والمتكلمين عبارة عن وجود مبدأ
اتزاع العقل اياها في الخارج فان نور الموجود بعد الطلوع متبداً
لاتزاع الملازمة بينه وبين وجود النهار لا بينه وبين وجود الليل
وكذا الكلام في جميع الاعراض النسبية والكلى التى انكروا وجودها
في الخارج لكن لغائل ان يقولوا ما يقولون في قولهم امثال هذا العالم
يمكن فانه قضية صادقة عندهم في نفس الامر فلا بد من تحقق نسبة
في الخارج اما بان يكون نفس تلك النسبة من الاعيان وهو باطل

لان جميع النسب من الامور الاعتبارية وفقاً واما بان يكون مترتبة
من موجود خارجى عيني وليس كذلك ان ابلست شئ من طرفي
تلك النسبة اعني الامثال ومعنى الامكان موجودان في الخارج لتتزع
هى منه ولا يصح انتزاعها عما اضيف اليه الموضوع اعني العالم
الموجود والاصدق قول المشترك مثل الواجب موجود وهو باطل
ولا يخلص لهم الابان يحملوا تلك القضية على السالبة وصدق
السوالب بمجرد مطابقتها للنفي المحض ولا توقف على تحقق ذلك
النفي في نفس الامر ووجوده المحقق ويجعلوا النسبة قولنا العالم
متصورة مترتبة من امر موجود في الخارج وهو من تصورها فعلى
هذا كان نفس الامر عندهم اعم من الوجود الخارجى والنفي المحض
والاول مدار صدق الموجبات والثاني مدار صدق السوالب اعني
بالمدار ما يقاس اليه النسبة الذهنية فان تطابقاً بان تكونا سلباً محضاً
او وجوداً كانت القضية صادقة والا كانت كاذبة (واقول والحق
ان نفس الامر عندهم اعم من الوجود الخارجى المحقق ومن الوجود
الخارجى الموهوم الذى توهم وجوده مركوز في طبع البشر
اذ لا يسعهم انكار صدق قولنا امكان امثال هذا العالم متحقق في نفس
الامر قال قول بان الوجود في نفس الامر عندهم مساو للوجود الخارجى
المحقق باطل بل هم جعلوا الوجود الموهوم الذى توهمه مركوز في طبع
البشر بدل الوجود الذهني كما لا يخفى على ذى فطرة (واقول لنا على
الحكماء في تعميم الوجود في نفس الامر من الوجود الذهني بحث قوى
وهو ان نسبة السقوط الى الورقة الساقطة لبللة طلاء متحققة
في نفس الامر قطعاً فان كان الصحيح وجودها في نفس الامر وجود
طرفيها الذين تتزع هى منهما في الخارج اعني الورقة والحركة
الموجودتين القابلتين للاحساس فذلك بعينه مذهب المتكلمين
المستغنيين عن الوجود الذهني وان كان الوجود الصحيح وجودها
في ذهن من الاذهان فاما في ذهن من الاذهان الساقطة وهو باطل
اذ لم ترسم في ذهن حيوان واما في ذهن من الاذهان العالمية اعلم

وجه جزئي وهو باطل عندهم اذ الماديات والمفاهيم غير مرتفعة عندهم في المبادئ العالية على الوجه الجزئي واما على وجه كلي فحينئذ نقول ذلك الوجود اما وقت السقوط لقبله فيلزم حدوث علم المبادئ العالية وهو محال لاسما في علم الواجب (واما ان لا ويدا فيلزم تحقق نسبة السقوط الحادث في الانزل وذلك سفسطة وايضا ذلك الوجود هو بعينه هو وجودها العلم الاولي فالوجودها الحادث الغير الاولي (فالخلق ما ذهب اليه المتكلمون من ان وجود تلك النسبة في نفس الامر عبارة عن وجود مبدأ انتزاعها في الخارج او توهم وجود النسبة المتزعة بعد السقوط مركز في طبع البشر ولا يخلص الابان يقال انهم لا يتكرون كون وجود امثال تلك النسبة في نفس الامر عبارة عن وجود مبدأ انتزاعها في الخارج ولكن يقولون ان مبدأ الانتزاع لا يكون موجودا خارجيا في جميع المواد بل يكون في بعضها موجودا ذهنيا كما في قولهم العقاء ممكن وحيث انقسم مبدأ الانتزاع الى الموجود الخارجي والذهني فقد كان الوجود في نفس الامر اعم من الوجود الذهني فتحقق بثبوت الكلية وسائر المعقولات الثلاثة للانسان في نفس الامر عبارة عن وجود الانسان في الذهن اذ الكلية ونسبتها اليه كلاهما امران انتزعا عن امتزاجهما من الموجود الذهني لامن الموجود الخارجي اذ الكلية والنسبة في الخارج وهم لم يرتضوا كون الوجود الموهوم متصفا للوجود في نفس الامر لافيا كان مبدأ الانتزاع موجودا في الخارج اوفي الذهن تحقيقا كما في قولهم زيدا اعمى في الخارج فان العمى مفهوم عدسي ساي وجميع الذات وذلك المفهوم معدوم في الخارج تحقيقا لان تمدن الجزء يوجب عدم الكل ومعنى حله على زيد اتحاده في الوجود الخارجي الموهوم اذ وجود زيد محقق ووجود الاعى موهوم ولا يتحد الحق مع الموهوم لكن بما يتوهم ان وجود مفهوم الاعى بعينه وجود زيد وهذا القدر كاف في صدق هذا الجمل لان ذلك الاتحاد الموهوم منتزع من زيد والعمى الموجودين ووجوده في نفس الامر اعبارة عن

وجود مبدأ الانتزاع في الخارج واما عبارة عن وجود الموهوم المنتزع على وجود مبدأ الانتزاع هكذا يجب ان يحقق مذهبه فاضبط هذا نعم اقول بعون الله العزيز بالعلام لما حققت مما ذكرنا ان جميع النسب منتزعة من طرفها الموجودين في الخارج اوفي الذهن والموضوع فقط موجود في احدهما والمحمول منتزع كالنسبة علمت ان معنى تحقق النسبة في نفس الامر تحقق مبدأ انتزاعها ووجوده الاطلي في احدهما بل افرض فارض وانتزاع واما في نفس النسب فعدومة صرفة في ذاتها وان كانت موجودة في الاذهان بعد الانتزاع وبذلك يظهر انه دافع لزوم التسلسل المستحيل في اتصاف زيد بصفة مثلا فانه متصف بذلك الاتصاف وهكذا الى غير النهاية فان الاتصاف لبس له وجود خارج الاذهان بل الوجود خارج الاذهان هو الموصوف وحده اومع الصفة وينزع الاذهان هناك اتصافا ولبس له وجود في ذاته نعم هو موجود في الذهن بعد الانتزاع وكذا الاتصاف والاتصاف وهكذا يسلسل بمعنى لا يقف عند حد لا بمعنى ان اى جملة اخذت من المجموع كان الباقي ازيد من المأخوذ لان الاذهان تجرد عن انتزاعها فيكون ما انتزعه منها بيا البتة كما انتزع وهذا التسلسل بمعنى لا يقف عند حد غير محال لانهاى الموجود هناك في كل مرتبة هكذا اجابوا عنه لكن بشكل ذلك بعلم الواجب تعالى فلا بد من احد الامرين اما ان يجوز التسلسل في الموجودات الذهنية بان يمنع جريان برهان التطبيق فيها بناء على ان انتقال الزيادة الى جانب اللانهاى المترتب عليها احد المحالين الذين ذكرهما في تقرير ذلك البرهان انما يتصور بالتطبيق بالفعل ويجرد فرض التطبيق انما يستلزم تصور التطبيق لامكانه كما ذكره الشريف المحقق في حاشية التجريد وقد فصلنا في بعض رسالتنا وبالجملة امكان التطبيق في السلسلتين اللتين لا قبل اجزائهما بالحركة ومحاذاة بعضها لبعض ممنوع وانما يسلم ذلك في الاجسام والحسيمات واما ان يقال انتزاع النسبة لقصور في العالم كما اذا شككتنا في قيام زيد انتزعا النسبة والاتحاد

واما تحقق النسبة في البدييات فموضوع اذ لا يحتاج في ادراك ضياء الهواء الى انتزاع نسبة بينهما ولما كان الواجب تعالى عاليا لجميع الاشياء بحقائقها فليس في علمه تعالى نسبة منزعة غير موجودة في ذاتها وكذا الكلام في الوجود وغيره من جميع المفاهيم الاعتبارية الانتزاعية لكن ذلك بشكل بما اذا كان المحمول ايضا امرًا انتزاعيا ضرورة ان قولنا العتاق ممكن معلوم له تعالى وان صيرنا ما ذهب اليه المحقق الدواني من كون علمه تعالى بسيطا اجاليا سهلا الامر لكن فيه ما فيه على ما ذهب اليه المتكلمون كما فصلنا الامر في تلك الرسالة للفاضل الكلبوي (*) بسم الله الرحمن الرحيم *

اعلم ان كل ممكن واجبا كان او ممكنا خالصا له ماهية متحققة في نفس الامر ازيله غير محتاجة في ذاتها الى وثوت ماهية له وثوت اجزاء ماهية كالجنس والفصل وثوت لوازم ماهية له الى جعل جاعل يجعل هذه الاشياء ثابتة له وهو المراد بقولهم الماهيات مجعولة كما ذهب اليه المشايخ من الحكماء وهذه الماهية متحققة بذاتها في العلم الازلي وما المستعانت فليس لهما ماهية في نفس الامر فلا يتحقق في العلوم بذاتها وماهايتها اذ ليس لهما ماهيات حتى يتحقق في العلوم ولذا قالوا المستعانت انما تحصل في الازهان على سبيل التشبيه بالممكن فشريك الباري تعالى لا يحصل في علم بذاته وماهية لا في علة حادث ولا في علم ازل اعدم ذاته والحصول بذاته فرع حصول ذاته (فان قلت) ذاته تعالى متحقق بذاته في علمه تعالى وان لم يحصل في علمه ولا شك ان شريكه الجامع لجميع ما فيه من الذات والصفات فاما ان لا يكون ذاته موجودا في علمه تعالى ايضا بذاته واما ان يتحقق الشريك بذاته في علمه تعالى ايضا (قلت) هذا انما افاد حصوله في العلم بطريق التشبيه نعم في اذهانتنا مفهوم كل واحد صاد في علمه تعالى في نفس الامر وعلى الشريك بحسب فرض العقل بمعنى انه لو وجد بل لو امكن لكان صادقا عليه ايضا بحسب نفس الامر لكن ذلك لا يوجب حصول الشريك في العلم الازلي بذاته ومن ههنا علمت ما قاله الجلال

الدواني في حاشية الجريد والمنطق في ان جميع المفاهيم التصورية متساوية الاقدام في انها موجودة في نفس الامر فان مراده بالمفاهيم التصورية اي الحاصل بذواتها وماهايتها في الذهن لا يتم بما حصل في الازهان ولو على سبيل التشبيه والتثيل ومن ههنا يتكشف كثير من المعضلات نعم الحصول في تعريف العلم اعم من الحصول بذاته ومن الحصول بطريق التشبيه والتثيل وهو بحث آخر (*) بسم الله الرحمن الرحيم *

وفي التعليل يكون الاستعارة المصروفة ثم يراد المسمى مطلقا مثلا ابوين شبه الام الاب في كونهما مرييا فاستعير الاب للام وباد بالاب الام فيثني لكونهما فردان من الاب فلما شرط ان الحاجب كونهما داخلين في تحت جنس واحد وتحت حقيقة واحدة احتاج الى الجواز ثانيا ثم يراد بعد الاستعارة المسمى بالاب فحينئذ يكون الجواز في مرتبتين وان لم يشترط دخولهما تحت مفهوم واحد حقيقة واحدة فتمتد بصح التعليل بالاستعارة فقط فلا حاجة الى المفهوم الذي يشملهما وكذلك قرين شبه الشمس القمر في كونهما منيرا ثم استعير القمر ثم اريد بالقمر مسمى بالقمر وعندي الجواز في باب التعليل مجاز مرسل في مرتبة واحدة بطريق ذكر الخاص وارادة العام مثلا ذكر الاب فاريد به مطلق النمر المربى وكذلك ذكر القمر فاريد به مطلق فان قيل فعلى هذا التقدير يدخل في الاب سائر المربيات كالجد والجدة ونحوهما في القرابة وفي القمر سائر الثمرات كالزهره فكيف يكون المراد الاثنين قلت القرينة الخارجية تخصص وتعين فيها وتخصص في بعض المواد صرف الكلام الى التكامل والى القرب نسبيا (رسالة تغليب الكلبوي) (*) بسم الله الرحمن الرحيم *

اعلم ان الخلاف بين الحكماء والمتكلمين في ان هذا العالم قديم او حادث والقول بالقديم ليسهه الشريعة المصطفوية بوجه لكن لقائل ان يقول هناك احتمال آخر جامع بين الحكمة والشريعة وهوان يكون نوع العالم قديما وكل شخص من افراد العالم حادثا يهتدم ويقع بدله آخر فلا يلزم ما هرب عنه الحكماء من تعطيل الواجب القياض

المطلق في الازل ولا يلزم خلاف الشريعة فانها انما دلت على ان هذه السموات والارض وما فيها حادثه فانية بعد زمان بالكلية فاجوز قول المحقق الدواني ان القول بالقدم لا يسهل الشريعة بوجه (قلت) وجهه اهل العوالم الغير المنتهية من علمنا هذا الازل اما محشور في وقت من الاوقات بالحشر الجسماني او لا فعلى الثاني يلزم انكار حشر الجسماني وهو باطل شرعا وعلى الاول يلزم جنات غير متناهية اسكن فيها اهل تلك العوالم وكذا يلزم جهنم غير متناهية بالمدد على ان مجرد اجتماع المحشورين في زمان واحد يستلزم وجود الاجسام الغير المنتهية دفعة ولما استحال التداخل بين الجحيزات بالذات يلزم وجود ابعد غير متناهية مشغول بالاجسام كاذب الى جواره حكما الهند لكنه قضي البطلان بالبراهين القطعية كاسطت في الكتب الكلامية والحكمة فالقول بقدم العالم سواء بالشخص او بالنوع لا يمكن ان يجتمع مع الشريعة نعم جمع الامام حجة الاسلام بين القول بقدم شخص العالم وبين الشريعة حيث قال يجوز ان يكون من الاوضاع العقلية وضع غير يعلم يسبق مثله ولا يتأني مثله ويقضي تبدل الاجسام من الوجود الابداعي الذي هو النقط المتعارف الى نقط آخر من المتعارف فيكون هذا الوضع الغريب مشبه بالنقط الابداعي ومبدأ النقط الآخر بحيث لا يتأني مثله لتبدل الاجسام الى النقط الاول والى النقط الثالث فليس مع الحكماء دليل قاطع على نفي حشر الاجسام بناء على مذهبهم فوجب الايمان بما اخبر به الخبر الصادق تمت الرسالة للفاضل الكليوي

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

اعلان قولهم التصورات لا يتحمل عدم المطابقة بخلاف التصديقات كلام حتى مما فهمه من اورد عليه ان المراد بالمطابقة ان كان المطابقة مع المأخذ فلا نسب ان التصورات لا يتحمل عدمها اذ قد يؤخذ من شيخ انساني صورة فريضة وان كان المطابقة مع ماله تلك الصورة فلا نسب ان التصديقات تتحملها اذ الكواذب كلها تطابق في صورها ضرورة

ان صورة الوقوع او اللا وقوع تطابق الوقوع واللا وقوع وذلك لان المراد المطابقة مع ما في نفس الامر بان يكون في نفس الامر شيء يطابق الصورة والتصورات لا يتحمل عدم المطابقة مع ما في نفس الامر اذ كل متصور فهو موجود في نفس الامر ضرورة اتصافها بعفهوم وجودي وافله المفهوم منه فهو موجود فيها اذ الموصوف بالوجودي موجود في ظرف الاتصاف على ما يشهد به بحث الوجود الذهني واما التصديقات فليس كالكواذبها تتحقق في نفس الامر قطعا بل ليس الا هو المصدق بها والدليل المنتهض في التصورات لا مجال له فيها كما لا يخفى ولعلك تقول المعاني الجزئية لا تقع محكوما عليها ايضا كافي المصدق في الدليل لا يجرى في تصوراتها على انه لا يد من ارتسام الكواذب في المبادئ العالية لانه الحزاة الحافظة للصور العقلية بالفعل التي يمكن من احضارها بدون كسب جديد على حسب القواعد الحكمية كلها فلها ايضا تتحقق في نفس الامر فان لاح سلك هذا فاعرف ان المعاني الجزئية وان لم تقع محكوما عليها لكنها تقع وصلة للطرفين في القضية الصادقة فيكون موجودا في نفس الامر في ضمنها مثلا الابتداء المخصوص الذي هو واسطة بين السير والبصرة له مطابقة مع ما في نفس الامر وان لم يكن زيد سائرا من البصرة فان ذلك الابتداء متحقق في نفس الامر في ضمنى سلب السير من البصرة حتى زيد فلكل معنى رابطي تحقق في نفس الامر اما في ضمن السلب او في الايجاب اذ لا تخلص عن احدهما في نفس الامر بخلاف المصدق به الكاذب واما ارتسام الكواذب في المبادئ العالية فلا يقضى تحققها في نفس الامر لانها ليست صورة ادراكية لتلك المبادئ بل مخزونة فيها على نحو ما تحزن الصور الحسية في الخيال والمعاني الجزئية في الحافظة مع ان الخيال والحافظة ليسا بمدركين فشان المبادئ العالية مع الكواذب الحفظ فقط ومع الصادق الحفظ والادراك والفرق بينهما ما اشتركا في الارتسام

ان المبادى لا يمكن لها التصديق بالكواذب لبرائتها عن النقص
فهى ليست عاقلة لها والاتسام في غير العاقل لا يقتضى الادراك
بخلاف الصواب حيث يتحقق هناك مقتضى الادراك وهو الجرد
مع ارتفاع الموانع والموجود في نفس الامر مرسم فيها على
وجه الادراك لاعلى وجه الحفظ ولعله يحتاج لطيف فريحة انتهى
(تمت الرسالة للتحقق الدواني)

(هذه الرسالة في تحقيق معنى التقسيم والمقسم للفاضل الكتبوى)

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(قال بعضهم ان المراد من المقسم كل فرد منه فاللام الداخلة عليه
الاستغراق فقولنا الكلمة اما اسم او فعل او حرف يعنى ان كل فرد
منها اما كذا وكذا وقال بعضهم ان المراد الماهية الكلية للمقسم
لانها المنقسمة اذا انقسم من العوارض الذهبية للمقسم الكلى
ان كان من انقسام الكلى الى الجزئيات ومن العوارض الخارجية
لمجموع الافراد الخارجية المنقسمة ان كان انقسام الكل الى الاجزاء
وليس كل فرد منقسما ونحن نقول ان كان المحمول على المقسم مفهوم
الانقسام فالمراد من المقسم اما الماهية الكلية واما مجموع الافراد فعلى
الاول يكون من تقسيم الكلى الى الجزئيات وعلى الثاني يكون من
تقسيم الكل الى الاجزاء كما في قولنا الكلمة منقسمة الى اقسام ثلاثة
فالمراد اما مفهوم الكلمة واما مجموع افرادها من حيث المجموع
وان لم يكن المحمول على المقسم مفهوم الانقسام بل كان المحمول
نفس الاقسام باداة التزديد كما في المثال الاول فحينئذ يمكن ان يحمل
المقسم على معنى كل فرد منه كما يمكن ان يحمل على مفهوم المقسم
وعلى مجموع الافراد فعنى قولنا الكلمة اما اسم او فعل او حرف
ان الكلمة احد الاقسام الثلاثة ولا يخفى ان الحكم يصدق على كل فرد
كما يصدق على الماهية الكلية وعلى مجموع الافراد (فان قلت) معنى
كونها احدا الاقسام معنى التزديد لا معنى التقسيم ومعنى التزديد غير معنى

التقسيم اذ التزديد قد يتخلو عن الانقسام كما في قولنا العدد اما زوج
واما فرد وهذا الشرح عاجز او شجر فالتزديد فيها وان صح لكن
التقسيم غير صحيح (قلت) لاشبهة في ان التقسيمات فيها معنى التزديد
لما فاداة الانفصال وهو مطلق التزديد لكنه قد يفتقر بالاقسام
الذى هو تجزئ المقسم وتحققه في ضمن كل قسم فالمراد من التزديد
في مواضع التقسيم هو التزديد المقارن للانقسام ولقائل ان يقول
اذا حلل المقسم على الماهية والمفهوم فيحمل عليه كل قسم ولو حلا
صوريا اما بمبنى اتحادهما ماهية ومفهوما حتى يكون اللفظ الدال
على المقسم مرادفا للفظ دال على القسم وهو باطل لان المقسم اعم
والقسم اخص فنسبة العموم والخصوص بينهما دليل مغايرتهما
مفهوما اذ النسب تعتبر بين المفهومين واما معنى اتحادهما في الوجود
الخارجي المحقق والموهم كما هو معنى الجملة وهو باطل ايضا والا
لصدق الاخص على نفس الاعم فيكون الاعم من جملة افرادها فاما
ان يكون الاخص اعم من الاعم واما ان يكون مساويا له والكل باطل
نعم يصدق الاخص على بعض افراد الاعم لا على نفس الاعم الا يرى
ان الاسم يصدق على بعض افراد الكلمة ولا يصدق على مفهوم
الكلمة للقطع بان مفهومها معنى معقول لاملفوظ وكل ما يصدق عليه
الاسم فهو ملفوظ لاملقول (والجواب تختار الشئ الثاني) (ونقول)
ان اردت ان القسم لا يتقدم مع ماهية المقسم المجردة في الوجود الخارجى
تقسما لكن المراد من المقسم الماهية المطلقة او المخلوطة لا الماهية
المجردة في مثل المثال المتقدم وان اردت انه لا يتقدم الماهية المطلقة
او المخلوطة فتوقع فان ماهية الاسم وماهية الكلمة تحملان على فرد
الاسم قطعا فكل من الماهيتين متحدة مع الاخرى في الوجود الخارجى
فكما ان الاعم يحمل على الطبايع النوعية كذلك كل من الطبايع
النوعية يحمل على ذلك الاعم لان الاتحاد في الوجود من الطرفين

ولأنه ان ماهية المطلقة او المخلوطة للكلمة ليست بلفظ
كيف والتحقيق ان الكلي موجود في الخارج بوجود اشخاصه
لا بوجود آخر هذا بعد تسليم ان المحمول على المقسم كل قسم مع ان
ذلك انما يسلم اذا كان التزديد في موضع التقسيم هو التزديد الشرطي
والظاهر ان التزديد الجملي بان يحصل ولا مفهوم مردد بين المفهومات
ويكون اداة التزديد جزء منه ثم يحمل ذلك المفهوم المردد على المقسم
كما ان حرف السلب جزء من احد طرفي المعدولة فعلى هذا يكون
القضية جلية مرددة للمحمول لا شرطية منفصلة عنه من جعل
التقسيم من باب التصديقات او شبهة بالجملة المرددة للمحمول عند
من جعله من باب التصورات بل نقول لا يصح حل التزديد الواقع
في مواضع التقسيم على التزديد الشرطي اذ التزديد في تلك المواضع
للا انفصال الحقيقي لالتماع الجمع لبطان حصر التقسيمات بعدم
الحاصرة ولا منع الخلو لبطان التقسيمات بتصادق الاقسام فلو حل
التزديد على الشرطي كذب ان كون ماهية الكلمة اكلها جميع في نفس
الامر لكونها فعلا او حرفا وكذا اذا حل المقسم على معنى مجموع
الافراد اذ كون بعضها اجتماعا يكون بعضها الآخر فعلا او حرفا
فلا يصح في منع الجمع والا انفصال الحقيقي بخلاف ما اذا حل على
التزديد الجملي فان التزديد حيثئذ بين انفس المفهومات لا بين نسبها
الى اشياء اولى شيء واحد وعدم امكان اجتماع تلك المفهومات
على فرد واحد كذا في التزديد بينهما بخلاف التزديد بين النسب
نعم يصح حل التزديد المذكور على الشرطي على تقدير ان يراد من
المقسم كل فرد منه لا ماهية ولا مجموع الافراد والخاص ان حل
المقسم على معنى كل فرد فالتزديد اما جملي او شرطي وان حل على
معنى الماهية او مجموع الافراد فهو جملي لا غير (واعلم ان التزديد
في مواضع التقسيم عرفت ان المراد به المقارن للانقسام ويمكن ان يراد
منه معنى الانقسام حيثئذ يجب ان يحمل المقسم على الماهية او على

مجموع الافراد ومن ههنا تبين ان التقسيم يقارن بالمنفصلة الشرطية
الجملية المرددة للمحمول في ان المراد منهما مطلق التزديد والمراد من
التقسيم التزديد المقارن للانقسام ونفس الانقسام فالتزديد والحصر
معنى لازمي (تمت الرسالة للفاضل الكلبوي)

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

هذه رسالة في تحقير علم الله تعالى المتعلق بالاشياء للفاضل الكلبوي
(اعلم انه لا يجوز ان يكون علم الله تعالى بالاشياء بانتراع صور منها
والا لكان هناك تلك الاشياء موجودة قبل تعلق العلم بها فيلزم اما
صدور تلك الاشياء عنه تعالى بلا علم بها وهو محال واما تقدم تعلق
العلم بها على نفسه وهو ايضا محال واما ان لا يصدر تلك الاشياء
عن الواجب تعالى فيلزم تعدد الواجب بالذات وهو محال قطعا فقد
ثبت ان ليس قبل مرتبة تعلق علمه تعالى بشيء من الاشياء موجود
في نفس الامر غير ذاته تعالى وما يتوهمه جهه والمعتزلة من نبوت
المعد ومات الممكنة في الخارج وانه غير الوجود الخارجى فتلك
المعدومات ازالة الثبوت في نفس الامر باطل اذ جميع الاشياء الثابتة
في نفس الامر موجودة بخلاف انحاء الوجود معلول فليس علمه تعالى
بالاشياء مشروطا بحضورها عنده لان الحضور عنده تعالى نسبة
بينه تعالى وبين الحاضر والنسبة متأخرة عن المنسبين فيكون
المشروط بذلك النسبة متأخرة عنها بمرتبتين فيلزم تقدم الاشياء
المعلومة على تعلق علمه تعالى بها وقد سبق بطلانه بل علمه تعالى
يستلزم حضور المعلومات عنده تعالى على ان يكون الحضور لازما
متأخرا لا متقدما كالوقوف في عليه فعلمه تعالى عبارة عن اقتضاء
الذات الصورا الادراكية لكل شيء تصور ولو لم تختزلت الاوهام
كاتباب اغوال وبحر من زريق (ثم اختلف الحكماء وذهب افلاطون
الى ان تلك الصورا الادراكية قائمة بذواتها ولذا حكم بان كل كلى مجرد
عن جميع العوارض والمشتخصات موجود في الخارج في عالم من
العوالم وتلك الصورا الادراكية القائمة بذواتها هي السمات بالمثل

الافلاطونية وذهب جمهور الحكماء الى ان صور سلسلة الممكنات
مرتبعة في العقل الفعال الاله المالم يمكن لصور العقل تقدم زماني على
وجودها الخارجى بل يحتاجوا الى محل ترتب فيه صورها بل جعلوها
بوجودها الخارجى صوراً عليّة حاضرة عنده تعالى بذواتها ولاجل
ما حققنا قال الامام اراى جميع ما تنصوره فله وجود غائب عنا اما
قائمة بذواتها كما يقوله افلاطون واما مرتبّة في العقل الذى صدر
الفاك منه ان لا يصح ارتسامها في العقل العاشر الذى هو العقل
الفعال عندهم لانه متأخر عن اكثرها ومع فلاك الناس ومحل الارتسام
يجب تقدمه على الصور المرتسمة ولو بالذات وبما حققنا يعلم وجه
ما ذكر المحققون من ان جميع المفهومات التصورية حتى التقيضات
التصوريات المتجهتان معا في الذهن موجود في نفس الامر اي تصف
في نفس الامر بمفهومات وجودية واقلمها انها معلومة ومفهومة
ويستحيل اتصاف الشئ بشئ في ظرف بدون وجود الموصوف
في ذلك الظرف وان لم يستحل ذلك الاتصاف بدون الصفة فيه كافي
اتصاف زيد بالعمى المعدوم في الخارج اتصافا خارجيا وينظر
من كلام الشيخ الرئيس ان جميع الصور الادراكية مرتبّة في ذات
الواجب ولا يخفى انه يستلزم زيادة صفة العلم الذى هو الصورة على
الذات وقد انكروه واستحالوه ولذا احتجوا الى جعل تلك الصورة
قائمة بذواتها او مرتبّة في العقل لانه لا استحالة في زيادة الصفات
على ذوات العقول هذا حال علم الواجب تعالى واما حال علم الخلق
فمحصل صورة مأخوذة من الصور الادراكية **كبيرة** ان كان علما فعليا
سابقا على وجود المعلوم كعلمنا بصورة السرير قبل وجوده في الخارج
ويعتبر حصول صورة مأخوذة من الموجود الخارجى ان كان انفعاليا كعلمنا
السرير بعد وجوده في الخارج هذا معنى العلم بمحصل صورة مأخوذة
من الصورة الادراكية او من الموجود الخارجى ان كان علمنا حصولا
واما اذا كان حضوريا كفى في علم النفس بذاتها وصفاتها فهو بحضور
المعلوم بذاته عند المدرك اذ النفس لا تحتاج في ادراك ذاتها الى صورة

اخرى غير ذاتها بل يعلمها بحضورها عند ذاتها وكذلك في علمها
بصفاتهما وقال المحقق الطوسي اننا نقل الاشياء بصورها والصور
بذواتها اذ ليس علمنا بتلك الصور بصورها والاتصاف بالصور فعلمنا
بالاشياء الخارجة ولو بواسطة الخواص الظاهرة حصول وبصورها
حضورى (ولما قلنا ان يقول الحضور عند العالم امان يشترط في علمنا
الحضورية اولا والثاني محال للقطع باستحالة العلم بدون الحضور
والحصول والاوّل بعينه هو الوجود الذهني (وقد تقرر عندهم
الاشياء في الخارج اعيان وفي الازهان صور فافرق اذن بين العلم
الحصول والحضورى فان كلامهما بصورة مأخوذة من المعلوم
(والجواب) انا نختار ان مطلق الحضور عند المدرك وجود ذهني
لكن وجود الماهيات في الازهان على قسمين قسم يجعل الماهية
فردين فرد حاصل في الخارج او في محل ارتسامه وفرد حاصل
في الذهن قائمه بالغردان متخالفان بالشخص الخارجى والذهني
وان كان ما هيتهما واحدة في التحقيق وقسم لا يجعل
الماهية للمعلومة فردين يقوم احدهما بذاته او بشئ آخر في الخارج
والآخر بالذهن بل الماهية الواحدة تكون متصفة بالوجودين فهي
باعتبار الوجود الخارجى معلوم وباعتبار الوجود الذهني اعنى
الحضور عند المدرك علم فاقسم الاول في العلم الحصول والقسم
الثاني في العلم الحضورى فقديان من هذا التحقيق ان علم الواجب
تعالى بذاته ويجمع الاشياء متأخر بالذات عن ذاته تعالى لانه المتقضى
والموجب لكن لما كان علمه تعالى بذاته حضوريا كان علمه عن
ذاته عندهم غايته ان ذاته تعالى باعتبار كونه علما متقدما عليه بالذات
باعتبار كونه علما وان علمه تعالى بالكل حضورى علم كونه بصورة
قائمة بذاته مأخوذة من الاشياء وانه علم فعلى سابق على وجود ذات
الاشياء في الخارج لا يتفاعل ذاته بقول صورة مأخوذة من شئ
موجود قبل تعلق علمه تعالى كافي علمونا الانفعالية الحضورية
ولا يتفاعل ذاته بقول نسبة الاطلاع وحضور المعلوم عنده باقضية

من الغير وتأثرته كإني علمونا الانفعالية الحضورية فان علم النفس بذاتها وصفتها بافاضة المبدأ القباض ايضا وبما عرفت من ان الوجود الذهني بمعنى لامطلق الحضور عند المدرك سواء كان الشيء المعلوم حاضر بصورة مأخوذة منه قائمة بالمدرك او بالآلة او حاضرا عنده بذاته لا يتفك عن مطلق العلم حصوليا كان او حضوريا اندفع عن الحكماء ما اوردته الحق الدواني عليهم صرحوا بان إيجاد العقول بالاختيار بالمعنى الاعم وانه تعالى موجب في العلم بالاشياء فليزمن ان يكون الواجب تعالى موجبا في العقول واختارا فيها بناء على ان المعلوم بالعلم الحضورى فهو معلوم عندهم باعتبار وجوده الخارجى من غير احتياج الى وجود ذهنى والالكان العلم حصوليا لكون الاشياء في الخارج اعيانا وفي الازدهان صورا فاذا كان للعلوم وجود ذهنى يكون حاصل بصورته والحاصل بصورة معلوم بالعلم الحصول لا الحضورى مع انهم مصرحون بان علمه تعالى بتلك العقول حضورى (اقول) تختار انهما معلومة بصورها التى هى الصور الخارجية لا صور قائمة بالمدرك او بالآلة فلها وجودان باعتبار وجودها العلمى واجب الصدور عنه تعالى وباعتبار وجودها الخارجى صادرة عنه تعالى بمحض الوجود وبهذا يتدفع ايضا انهم جعلوا علم الواجب فعليا لانفعاليا وفسروا الفعلى بما يكون سببا للوجود الخارجى كصورنا السرير لاجل البناء (والانفعال) بما يكون مستقادا من الموجود الخارجى كصورنا السرير الذى يقبل تصورنا اياه تصورا جزئيا بالاحساس وكل من الفعلى والانفعال ينقسم الى الحصولى والحضورى وبين كل من الحصولى والحضورى وبين كل من الفعلى والانفعال عموم من وجه وبالجملة اذا اتفق الوجود الذهني في العلم الحضورى يلزم كون الشيء سببا لنفسه (وبما قدمنا ان حضور الصورة عنده تعالى لازم متأخر علم الواجب لاموقوف عليه متقدم اندفع ما اوردته ذلك الحق ايضا عليهم ان ارتسام صور سلسلة المكنيات في العقل الفعال يعقل بمجوع الواجب في علمه الى واحد من مخلوقاته وهو باطل ضرورة لانه ما اردوا كان الواجب

تعالى بتلك الصور الادراكية بواسطة حضورها عنده تعالى وقد تقدم انه محال لمعرفة ان الحضور نسبة متأخرة عن طرفي العالم والمعلوم فلواشترط علم الواجب به يلزم تقدم الشيء المعلوم على علمه ويلزم اخذ المفاسد فلبس ارتسامها لاجل ان علم الواجب يتوقف عليه بل لاجل ان ذات الواجب تعالى لما اقتضى الصور الادراكية التي تستحيل قيامها بذاتها وانها وان ذهب اليه فلا طون فلا يلداهما من محل ولما استحال حلولها في ذات الواجب عندهم حلت في العقول فتلك الصور التي هي عين حقايق الاشياء في التحقيق علوم الواجب تعالى ومعلوماته في مرتبة اقتضاء الذات اباهالا في مرتبة الارتسام والحضور فلا يقال حضرت عند الواجب فعلها الواجب تعالى فارتسمت في العقل النعال و حضرت عنده تعالى فلا يلزم احتياج الواجب تعالى في علمه الى احدث من مخلوقاته بل غاية الامر يلزم احتياج بعض المعلومات الى بعض في ثبوتها وتحققها في نفس الامر وذلك نقصان في ذات ذلك المعلوم كما ان احتياج الاعراض التي خلفها الواجب تعالى في محل في الخارج لا يجعل الواجب محتاجا في خلقه مخلوقاته الذي هو المحل وانما هو نقصان في العوارض فكذا الامور ههنا بلا فرق واندفع ايضا ما اورد عليهم من ان سلسلة المكنيات لما كانت معلومة له تعالى برتسام صورها في العقل الفعال الذي هو بالنسبة الى الواجب بمثابة القول بالنسبة اليها في انها يرسم فيها ما يستحيل ارتسامه في النفس كالمدايات فلم يكن علم الواجب تعالى بتلك السلسلة حضوريا لا حصوليا وذلك الاندفاع لما عرفت ان اخذ الصورة القائمة بالمدرك او بالآلة من الشيء لا بد منه في العلم الحصولى ولا يتصور ذلك الاخذ فيما كان العلم والارتسام متقدما على الشيء المعلوم وانما يتصور فيما تأخر العلم عن الشيء المعلوم وقد عرفت ان الامر في علم الواجب تعالى بالاشياء بالعكس كما لا يخفى وما ذكرنا يظهر ان تعرض الشيخ الرئيس بصور سلسلة المكنيات في تحققي علم

الواجب تعالى بها ليس لاجل انه ذهب الى كون علمه تعالى بها
حصوليا كما توهموا فاعلم هذا المقام تحت الرسالة

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(*) هذه الرسالة للكتيبي في تحقيق علم الله تعالى بالمعدومات (*)
تحذرك يا من احاط بكل شيء علما (*) وافاض من فضواته الجليلة على
القلوب السليمة فهما (*) ونصلي على نبيك النبي المترقي في طبقات
اسرار الملكوت الهامم (*) وعلى آله واصحابه المقربين من نوره
الساطع سهما (*) فهذه فريدة ثمينة لاذن كريمة ولعة نورانية
تمحي ظلمات الخيرة عن قلوب همة في علم الله تعالى بالمعدومات
وعلى مذهب المتكلمين النافين للوجود الذهني والثبوت المعدومات
الممكنة وتقررها في ذواتها وفي دفع الاشكال المتوجه على برهان
التطبيق بجرانته في معلومات الله على مذهب المتكلمين (فقول)
وبالله التوفيق (اعلم ان الحكماء شرطوا في بطلان التسلسل امرين
احدهما الترتيب بين احوال السلسلة ليتمكن للعقل التطبيق اذ لا انتظام
في الامور الغير المرتبة وثانيهما اجتماع احوالها في الوجود ولا انتفاء
الشرط الاول جوزوا وجود النفس الناطقة الغير المتناهية ولا انتفاء
الشرط الثاني جوزوا وقوع التسلسل في المعداد (وابطل المتكلمون
اشتراطه بالشرط الثاني باجراء برهان التضاد في المرتبة الغير
المجمعة في الوجود اذ بعد ترتيب الاحاد ثبت العلية والمعلولة
التضاد بينهما بل جريان برهان التضاد لا يتوقف على الترتيب
الذاتي بين الاحاد بل يكفيه الترتيب الزماني فيتحقق بينهما السابقة
والمسبوقية التضادتين ايضا وابطلوه باجراء برهان التطبيق كما
فصل في محله قال المحقق الدواني فان كان تجويزهم التسلسل في
الامور المتعاقبة لعدم جريان الدليل بناء على امتناع التطبيق فقد
طهر فاده وان كان ذلك لان السلسلة الغير المتناهية غير موجودة
هناك فالدليل وان كان جاريا لكن المدي غير مختلف لان غير المتناهي
غير موجود هناك وابس المدي الامتاع السلسلة الموجودة الغير

المتناهية ولما لم يجتمع الا حاد لا يكون السلسلة الغير المتناهية موجودة
فبرد عليه ان مقتضى الدليل عدم جواز وجودها اصلا لاعلى سبيل
الاجتماع ولا على سبيل التعاقب والسلسلة الغير المتناهية المفروضة
ههنا وان لم تكن موجودة مجمعة فهي موجودة متعاقبة فان جميع
الحوادث موجودة في جميع الازمنة بمعنى ان كل واحد من احوالها
موجود في جزء من تلك الازمنة والوجود اعم من ان يكون في الآن
او في الزمان والوجود في الزمان اعم من ان يكون على سبيل الاجتماع
او على سبيل التعاقب بل للوجود عند الفلاسفة فرد آخر ينسبون الى
الدهر فانهم يقولون ان المبادئ العالية موجودة في الدهر والدهر
وعاء الزمان فالوجود في الزمان على سبيل التعاقب نحو من الوجود
الخارجي فاخرجه من الوجود الخارجي تحكما انتهى (اقول)
اذا استأجرت قصارا ليقصر بمائة ضربة بكل ضربة يدرهم نصف
يتحكم عليك بمائة درهم مع ان كل ضربة به غير موجودة مع الاخرى
فلولم يكن الوجود الخارجي اعم مما هو على سبيل التعاقب لما وجد هناك
مائة ضربة ولما حكم عليك بمائة درهم فعلى هذا يكون حكمهم
بكون الحركة بمعنى القطع معدومة في الخارج بمعنى سلب وجودها
مع وصف الازداد لامتطافا وذلك يندفع الناقض بين حكمهم
بوجود الزمان في الخارج وبين حكمهم سلب الوجود الخارجي عن
الحركة بمعنى القطع المنطبقة على الزمان نعم الحركة بمعنى التوسط
موجودة عندهم لكنها انما ينطبق على الآن لاعلى الزمان (وايضا)
قد ابطال المتكلمون اشتراطه بالشرط الاول بان التطبيق الاجمالي
ان كني في الجريان قال برهان جار في غير المرتبة بان يقال اما ان يكون
بازاء كل واحد من احوال تلك السلسلة واحد من احوال هذه السلسلة
اولا فعلى الاول يلزم مساواة الجزء للكل وعلى الثاني يلزم انتهاء
السلسلتين كما في المرتبة وان لم يكف فلا يلزم البرهان في المرتبة ايضا
اذ لا يمكن للعقل ان يلاحظ كل واحد من تلك الاحاد تفصيلا
(واشار المحقق الدواني الى امكان بيان اشتراطه بدليل آخر غير ما

ذكره وهوانه لو لم يكن بين الاحاد ترتيب لم يظهر انتقال الزيادة
الى طرف الانتهاء بل ربما كان في الاوساط ثم ذكر كلاما يحتمل
بان وجود الامور الغير المتناهية يستلزم الترتيب بين المجموعات اذ كلما
اسقط منها واحدا بقي هناك مجموع فمجموع هو جزء من المجموع
الذي قبله ووجود السلك يتوقف على وجود الجزء فتحقق بين تلك
المجموعات ترتيب وان لم يكن بين الاحاد ترتيب وحسبنا يجرى التطبيق
في تلك المجموعات وينتهي الى مجموع لا مجموع بعده وهو الاثنان فكما
ينتهي المجموعات ينتهي الاحاد (اقول) وكذلك يجرى فيه برهان
التضائف فان المجموع الاول بعد اسقاط الواحد ازيد الاجزاء
فلا بد من انقص الاجزاء والا لزم تحقق احد المتضافين بدون الآخر
(وقد اجرى مثله بعض المحققين في اجزاء الجسم الطيبى القابل
لانتقاسات غير متناهية عند الحكماء اذ انقروا هذا) فنقول لما بطل
المتكلمون اشتراطه بهذين الشرطين واجروا برهان التطبيق وغيره
من البراهين في بطلان مطلق الامور الغير المتناهية بحتمية الوجود
متعاقبة معتبرة الاحاد ذاتا او زمانا ولم يكن توجه عليهم جريان
برهان التطبيق وغيره في معلومات الله تعالى فاما ان يبطل تلك
البراهين فلا يبنى التوقف بها في سائر محار بها واما ان تكون معلوماته
تعالى متناهية وهو محال عند اهل السنة (واجاب عنه المحقق
الدواني بان البرهان المذكور ان اجري فيها بحسب وجودها
الخارجي فالجريان مسلم لكن تخلف حكم المدعى ممنوع فان المعلومات
الموجودة في الخارج وان لم تكن واقفة عند حد لكنها على تقدير
حدوث العالم متناهية كل حد لكونها محصورة بين حاضرين
المبدأ والمنتهى (وان اجري فيها بحسب الوجود العلمى فالجريان
ممنوع وانما يكون جاريا لو كانت المعلومات معلومات بصور مفصلة
وهو ممنوع كيف وعلمه تعالى بسيط فالمعلومات باعتبار هذا الوجود
متحدة لا تكثر فيها ولا يتصور التطبيق بدون التعدد والتكثر (ثم اورد
على نفسه بان العلم الاجالى ليس علما بالفعل بل بالقوة فيلزم ان لا يكون

الواجب عالم بالملك المعلومات بالفعل فيلزم اثبات الجهل تعالى الله عن
ذلك علوا كبيرا (واجاب عنه بان العلم الاجالى علم بالفعل وهو العقل
البسيط الذى يجعله الفلاسفة مستفاد من المبادئ العالية والتفصيل
انما هو للنفس من حيث هي نفس قالوا والعقل الاجالى هو الخلاف
للصور التفصيلية في الخارج انتهى ثم تمدح بان هذه البساطة مما ينبغي
ان تعلق بقلوب الازكاء وبان المتكلمين ما اتوا بجواب صحيح بلاعتراء
(واقول) ما ذكره في مقام الجواب فاسد لان صور المعلومات اما
موجودة بوجود حاضرة عنده تعالى او لا فعلى الثاني يلزم اثبات
الجهل تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وذلك لبداهة استعمال العلم بالشيء
بدون حضور صورته او حصولها وعلى الاول فاما ان تحضر لكل
معلوم صورة مغايرة لصورة المعلوم الآخر تفصيلية كانت تلك الصورة
بان تكون الجزئيات والكليات حاضرة بذواتها الجزئيات والكليات
او اجالية بان تكون كل واحد حاضرا بوجه كلي ولو مختصرا فيه
او مختصرا بجميع المعلومات بصورة واحدة وعلى الاول يجرى برهان
التطبيق فيها لوجود صور غير متناهية هناك (وعلى الثاني
فاما تكون الصورة الواحدة مشتملة على صور المعلومات الغير المتناهية
اشتمال الكل على الاجزاء او اشغال الكل على الجزئيات فعلى الاول
يجرى فيه برهان التضائف لانه اذا اسقط من تلك الصورة صورة معلوم
واحد يكون الباقي ازيد الاجزاء فلا بد من انقص الاجزاء كما عرفت
(وعلى الثاني يلزم ان لا يكون بعض تلك المعلومات الغير المتناهية
يمتاز عن البعض الآخر في الوجود العلمى فيلزم ان لا يكون الواجب
العلام الغيوب علما بالجزئيات على وجه جزئى والكليات بوجوه
تخصصها والاول باطل عند المتكلمين والثاني باطل عند الحكماء
والمتكلمين جميعا بل الاول ايضا باطل عند الفرقين لان الجزئيات
المجردات معلومة على وجه جزئى عند الكل (بل نقول وعلى الثاني
يكون مخالفا لما ذكره ذلك المحقق في تعريض مذهب الحكماء في علمه
تعالى بالجزئيات المتغيرة من ان مرادهم ان كل جزئى منها معلوم

بوجه كلي منحصر في فرد هو ذلك الجزئي وهو صريح في ان كل كلي
من تلك الكليات المنحصرة في فرد ممتاز عن الآخر في الوجود العلمي
فيجري التطبيق في تلك الكليات الموجودة المتنازة بعضها عن بعض
بلا مربية ومنه يظهر ان مراد الحكماء من التعقل البسيط الاجمال
هو ذلك الكلي المنحصر في فرد لا الصورة الواحدة المنطبقة على جميع
المعلومات اذ لا مانع على اصولهم عن حضور الكليات الغير المتناهية
عنده تعالى لعدم تغيرها وعدم جريان برهان التطبيق فيها عندهم
لفقدان شرط الترتيب اذ العلمية والمعلولية انما هما بين الجزئيات
بحسب وجودها الخارجي لا بين الكليات المنطبقة عليها بحسب الوجود
الذهني (ولو سلم ان الترتيب بين الجزئيات بحسب الوجود الخارجي
يستلزم الترتيب بين تلك الكليات بحسب الوجود الذهني العلمي
بناء على ان العلم بالعلة التامة يوجب بالمعلول فيجري التطبيق ولذا
ذهبوا الى ما ذكره من البساطة الاجمالية) فنقول فعلى هذا يرد
عليهم ما ذكرناه آنفا من وجوه الفساد والحاصل ان كافة المعلومات
حاضرة بصورة واحدة يتوجه احد المفساد المذكورة وان كانت
حاضرة بصورة غير متناهية فيجري فيها برهان التطبيق وبالجملة ذلك
الحق في انما وقع في هذه الورطة العظيمة لاقصاؤه اثر الحكماء في القول
بالوجود الذهني ولا ينبغي لاساصر الملة الاسلامية ان ينشئ في النصرة
بازدبال الفلاسفة وانما هو شان المعتزلة والحق في الجواب عن ذلك
الاشكال ان غاية جريان برهان التطبيق في معلومات الله تعالى
ان تكون تلك المعلومات متممة الوجود لان تكون متممة المعلولية
فلنكن متممة الوجود ومع ذلك معلومة الله تعالى كاجتماع التخصيصين
(ولا يتوجه الاشكال المذكور على جمهور المتكلمين النافين
لوجود الذهني قطعا ولا يحتاجون الى جعل علمه تعالى بتلك
المعلومات بسيطا اجماليا اذ قد عرفت فساد) (واما كون جميع
المعلومات حاضرة بصورة واحدة ومع ذلك ممتازة بعضها عن
بعض في الوجود العلمي فامر خارج عن طور العقل فكيف يتعلق به

قلوب الأركياء وانما يحتاج اليه الذين اثبتوا الماهيات وجودا ذهنيًا
محققًا مع القول بالترتيب بين الموجودات الذهنية ولما اكره المتكلمون
المحتاجون الى الخروج عن الطريق المستقيم (واما ما ذكره فلا
الحق من ان المتكلمين لما نفوا الوجود الذهني واثبتوا علم الله تعالى
بالحوادث الغير المتناهية ومن اجل البداهيات ان التعلق بين العالم
والمعلوم الصرف محال والتجاؤ الى القول بان تعلق العلم بالحوادث
انما يتحقق وقت وجودها وان صفه العلم قديمة والتعلق حادث (وانت
خير بان العلم مالم يتعلق بشئ لم يصرف ذلك معلوما بالفعل فلم
عليهم ان لا يكون الله تعالى عالما بالحوادث في الازل تعالى عن ذلك
علوا كبيرا (وفيما ذكرنا مختصلا عن ذلك انتهى (ففيه بحث
اما اولها فلان القائلين بحديث تعلق العلم عند حدوث المعلوم ليس
بجمهور بل هم شرذمة قليلة من المعتزلة لا يباينهم ولم يطلعوا على
حقيقة الحال وكيف يتوهم ذلك وكتب جمهورهم مشحونة بازالة
تعلق علمه تعالى بجميع الاشياء وان اختلفوا في طرق التعلق الازلي
(فهم من يقول بالوجود للذهني كالامام وتابعوه) ومنهم من
يقول بان الاضافة الازلية تتعاني في الازل بوجود المعلومات فيما لا يزال
بناء على ان جميع اجزاء سلسلة الزمنية حاضرة عنده تعالى
الا وابد ونسبة ذاته تعالى الى الجميع على السواء وانما الماضي والمستقبل
في اجزاء تلك السلسلة بالنسبة اليها ومثلوه بالجبل المتدحلول بيت
وتحن جالسون فيه ناظرون من بابه الى الخارج وما تراه من الجبل
في محاذاة الباب فهو حال حاضر بالنسبة اليها واحد طرفه ماض
والآخر مستقبل وجميع اجزاء ذلك الجبل حاضر عند من كان
فوق السطح وهكذا حال سلسلة الممكنات بالنسبة الى علم الواجب
تعالى وبواقفه ماسلف من حديث ان الدهر يحيط بالزمان بمعنى
انه لا يوجد جزء من ازمان الا وهو مقرون به ومع ذلك لا يوجد فيه
ماض ولا مستقبل ولا قسمة ولا قسم بل هو امر وحداني يحيط بالازل
والابد كل منهما مقرون به فالازل باعتبار عينه الابد وبوجه عليهم

العلم بالمعدومات الممكنة والممتنعات التي لم توجد في شيء من الازمنة ونجده
عليهم ايضا ان وجوداتها فيما لايزال مسبوقه بعلم الله تعالى فلو كانت
مستحقة لتعلق العلم بها كانت سابقة عليه ولو سبقها ذاتيا فيلزم ان يكون
تعلق العلم بها سابقا عليه وهو باطل (ومنهم) من يجوز تعلق العلم بالمعدوم
الصرف وهو مذهب جمهور المتكلمين الخال (واما ثانيا فلان ذلك
الحق في سائر الذين حكموا ببداهته استحالة تعلق العلم بالمعدوم
الصرف والتخالف الى القول بالوجود الذهني كالامام الرازي ان ارادوا
تعلقه بالمعدوم الذي ليس له وجود تحقق ولا وجود موهوم
فلاستحالة مسئلة اذ البداة حاكمة بان اذارادنا تصورا لغير الاستقبال
فانما تصوره بالتوجه اليه وتخييل صورته لادبونه لكن لا يلزم منه نفي
جواز التعلق بالمعدوم الصرف الذي يحتمل الوجود المحقق وان ارادوا
تعلقه بالمعدوم الصرف الذي له شيء من انحاء الوجود المحقق
فلاستحالة ممنوعة اذ خلاف بين جميع الفرق في انا اذ تصورنا شيئا
يحصل في اذهاننا شيع مطابق للمعلوم لانه بديهي لا يشكره الامكار
كما صرح به بعض المحققين وانما الخلاف في ان ذلك الحصول الذهني
يخبر عن انحاء الوجود المحقق ام هو وجود موهوم فذهب الحكماء
الى الاول والمتكلمون الى الثاني وقد صرح الحكماء بان الممتنع
بالذات كاجتماع القضيض ليس له وجود محقق لافي الخارج ولا في
الذهن وانما الموجود في الذهن حقيقة وجه من وجوهه ولذا حكموا
بان جميع ما تصوره موجود في نفس الامر كما صرح به ذلك بالمحقق
في تصانيفه مع ان الممتنع بالذات معلوم قطعيا عند الكل واذا جاز
كون الممتنع معلوما بدون الوجود المحقق في الذهن فلم لا يجوز كون
الماهيات معلوما بتجرد الموهوم في الذهن لصور المعلومات ولم
لا يجوز ان يكون الماهيات معلومة بهذا القدر والفرق بين معلومية
الممتنع بالذات بدون الوجود الذهني المحقق وبين معلومية سائر
الماهيات بديهة تحكم ظاهري (فيان قلت) هذا ذهب المحققون من
الحكماء الى ان العلم بالوجه ليس علما بذي الوجه بل هو حقيقة علم

بذلك الوجه فالمعلوم هو وجه الممتنع بالذات لانفسه (قلت) ان كان
العلم بوجود الممتنع علما بالممتنع بوجه من الوجوه يتم ما ذكرنا وان لم يكن
علما به بوجه اصلا يلزم ان يكون الممتنع مجهولا مطلقا فينتج الحكم
عليه وهو باطل وايضا ننقل الكلام الى كون ذلك الوجه وجهها
للممتنع دون غيره فاما ان لا يتحكم عليه بشيء ايجابا او سلبا واما ان
يتسلسل الوجود واما ان ينتهي الى العلم بالذات الممتنع (فالحق ان ذلك
الحصول الذهني وان لم يكن من انحاء الوجود المحقق الذي يحتاج
لتحققه في الممكنات الى جعل وابتداء فهو كاف في العلومية ومرد هم
من المعدوم الصرف مالم يكن له شيء من انحاء الوجود المحقق لاما لم
يكن له وجود محقق ولا موهوم لافي الخارج ولا في الذهن حتى يكون
التعلق بديهي الاستحالة ولما كان العلم عند المتكلمين من مقولة الاضافة
كان العلم بالشيء عندهم عبارة عن تعلق العالم بصورة التي ليس لها
يخبر عن انحاء الوجود المحقق وان كان لها وجود موهوم ولما حصروا
الوجود المحقق في الوجود الخارج العيني لم يكن تلك الصورة الحاضرة
عنده تعسالي وجودات غريبة فخر يان برهاننا تطبيق فيها مسل لكن
تختلف حكم المادى ممنوع لانها متمتعة الوجود لامتعة المعلومية
كاجتماع القضيض نعم يرد على المتكلمين ان تحقق الاضافة في نفس
الامر ان لم يتحقق في تحقق كلا المتضادين في نفس الامر يلزم جواز
تحقق احده المتضادين بدون الآخر وهو مع كونه خلاف بداهة
بما يقع برهان المتضائف من اصله وان احتجنا فيلزم احد الامرين اما
ان لا يحقق علمه تعالى بالحوادث في نفس الامر واما ان يتحقق
تلك الحوادث ايضا في نفس الامر والاول محال مساوئ لانبات الجهل
في الازل تعالى عن ذلك علوا كبيرا فتعين الثاني ولم يكن الحوادث
موجودة في الخارج في الازل وجبان يكون موجودة في الازل بخو
آخر من الوجود وذلك التحو اما الوجود الذهني الممتنع للوجود
في نفس الامر كما ذهب اليه الحكماء واما الثبوت والتقدير الخارج
للمعدومات غير الوجود الخارج في غير الوجود الذهني كما ذهب اليه

جمهور المعترلة فالقول بتحقيق العلم الاذلى الذى هو العقل في نفس الامر لا يمكن على مذهب المتكلمين التافين للوجود الذهني وثبوت العدومات وتقررها وما ذكرتم من الوجود الموهوم لصور المعلومات لا يصح الوجود في نفس الامر وجوابه فاذا ادركتم انه لا يتصح الوجود النفس الامرى فان المتكلمين كما انكروا الوجود الذهني المحقق لصور المعلومات انكروا وجود تلك التعلقات والاضافة التي هي المعلوم بل انكروا وجود جميع الاعراض النسبية ماعدا الاين وحكموا بان الكل من الامور الاعتبارية فكما ان وجود تلك الصورة ليس وجودا محققا بل موهوما فكذا وجود تلك العلوم والوجود الموهوم كاف في تحقيق الوجود الموهوم والحكماء ايضا مصرحون بكون الوجود الموهوم كافيا في التحقيق النفس الامرى ولذا زادوا في تعريف الجمل قيدا لوجود الموهوم حيث قالوا الجمل هو اتحاد المفهومين في الوجود الخارجى او الموهوم لصدق على حل العدديات كقولهم زيد اعنى على ما صرح الشريف المحقق في تصانيفه (لا يقال لما ذهبوا الى الوجود الذهني المحقق لم يكن لهم حاجة الى اخذ الوجود الموهوم في الجمل بعد ان حلوا الوجود الخارجى على الوجود في خارج الذهن الحاكم وان كان وجودا ذهنيا كما في حل القضايا الذهنية لا نأقول ذلك الجمل غير كاف في تحديد الجمل اذ كل مفهوم عدى من المفهومات الانتزاعية والامور الاعتبارية لكنهم جعلوا الامور الاعتبارية اقساما قسم يلحق الموضوعات وثبت لها في الخارج فقط كالاغنى والجاهل والقضية الحاكمة بثبوت هذا القسم خارج خارجية او حقيقة (وقسم يلحقها في الذهن فقط وهي العقولات الثانية كالايمان والوجوب والامتناع والكلبية والجزية والقضية الحاكمة به ذهنية) وقسم يلحقها في الكل كما في لوازم الماهيات كما في قولنا الانسان لا فرس لا قطع بان الانسان سواء كان موجودا في الخارج او في الذهن ليس بفرس فثبت له لا فرس وامثاله في كل من الخارج ونفس الامر والا لارتفاع القضاء عن امر موجود ويتعقد في مثله القضايا الثلاث

اعنى الخارجية والحقيقية والذهنية وقد حقق ذلك المحقق الدواني في ان ثبوت الشيء للشيء يستدعى وجود المتيقن له في ظرف الثبوت ولو كان الامر الثابت معنى عدوليا او سلبيا ولا يستدعى وجود الثابت في ذلك الظرف كما في ثبوت الاعنى في الخارج زيد موجود في الخارج ومن البين ان لكل حكم خارجى او حقيقى او ذهني واقعا او خارجا يطابقه وان لم يكن صدقه وكذبه باعتبار مطابقته وعدم مطابقته له وذلك الخارج هو نفس الامر المحقق من غير فرض واعتبار فلو لم يؤخذ الوجود الموهوم في الجمل لم يصدق على حل القضايا الخارجية والحقيقية اللتين محمولتا من الامور الاعتبارية الثانية في الخارج كما في زيد اعنى في الخارج وكل انسان لا فرس في الخارج وان صدق على حل القضايا الذهنية التي محمولتا بمقولات ثانية لا يثبت للماهيات الا في الذهن كما في قولنا انسان كللى اواعم او معلوم الى غير ذلك فلزمهم ايضا القول بكفاية الوجود الخارجى الموهوم في الوجود النفس الامرى فان كان العمى موجودا في نفس الامر قال بان الصور العلمية التي هي من الامور الاعتبارية ايضا والا فيبطل ما ذكره بل نقول لما كان الثبوت الخارجى للعمى متحققا في نفس الامر ولم يكن ثبوتا ذهنيا ولا وجودا خارجيا فقد انتقص به حصرهم الوجود النفس الامرى في الوجود الخارجى والذهني المحققين فليتام (ولقابل ان يقول فيه بحث اذلاش ان العلم من الامور الموجودة في نفس الامر والام لم يكن العالم والجاهل كما في زماننا هذا (وقال الله تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) * وايضا مبدأ آثار موجودة محسوسة اذ الشخص اذا علم امر ما لم يلم او مناظرا ببسطة او يفيض ويظهر عليه آثار الفرح او النزع والمتكلمون ايضا مصرحون بان تصور الامر الملائم او المتأخر يبعث منه الشوق الموجود بداهته ووجدانا واذا تأكد الشوق فيشغل على الفعل او الترك وكل ما هو مبدأ آثار موجودة فهو موجودة في نفس الامر لا قطع بان عالم يمكن له وجود في نفس الامر لا يكون مبدأ آثار موجودة واذا كان

العلم موجودا في نفس الامر فسواء كان من الامور الاعتبارية المحققة في نفس الامر كما هو مقتضى نفیهم وجود الاضافة و سائر الاعراض النسبية ماعدا الاين او كان من قبيل الاحوال عند مشبهها فلا بد وان يكون الصور العلية ايضا موجودا في نفس الامر سواء كان العلم عبارة عن الاضافة كما ذهب اليه المتكلمون وبعض الحكماء وعن نفس الصورة التي هي عين الماهية المعلومه اوشبهها ومثالها كما ذهب اليه اكثر الحكماء وعن انفعال النفس وقبولها تلك الصورة القائضة من الغياض كما ذهب اليه البعض الاخر من الحكماء ولا خلاف لاحد منهم في ان هناك اضافة بين العالم والمعلوم نفسه او مثاله وشبهه وانما الخلاف في ان العلم ما هو من تلك الامور المحققة هناك وذلك لان العقل لا يجوز تحقق الاضافة في نفس وفي ظرف من الظروف بدون تحقق كلا المتضايفين واحدهما في ذلك الظرف وهل هذا الاكان يقال يجوز تحقق الابوة في الخارج بدون تحقق شيء من الاب والابن واحدهما في شيء من الازمنة بل القسم الثاني تجوز تحقق احد المتضايفين بدون الآخر ولما كان ههنا موجودا في الخارج لزم ههنا القسم الثاني وقد سبق الاشارة اليه بانّه مما يقلع بهان التضائيف من اصله ومصادمة القعدة البديهة القائلة بان المتضايفين متكافيان تحفيقا وتعقلا واذا كان الصور العلية التي تتعلق بها العالم موجودة في نفس الامر لم يكن متممة بالذات اذلاشي من المجتمع بالذات موجود في نفس الامر وفاقا مع ان جريان برهان التطبيق يقتضي كونه متمما بالذات نعم او كانت الصور العلمية من الامور الاعتبارية الانتزاعية كالملازمة بين طلوع الشمس ووجود النهار لا تقطع السلسلة بانقطاع الانتزاع والاعتبار فان نفس الملازمة لازمة للزوم ايضا والايلازم جواز وجود الملزوم بدونها فيلزم جواز وجوده بدون اللازم فيلزم ان يكون بينهما ملازمة هف واذا كان نفسها لازمة بثقل الكلام الى لزومها للزوم وهكذا الى غير النهاية فيتحقق هناك في نفس الامر ملازمات مرتبة غير متناهية لكن وجود تلك السلسلة

في عالم الاذ هان موقوف على الانتزاع فينقطع عند انقطاعه ومعنى كونها موجودة في نفس الامر كون مبدأ الانتزاع موجودا فيها لكن الصور العلية ليست من هذا القسم كما لا يخفى (والجواب عن البحث اذا سلمنا ان جريان البرهان فيها يقتضي امتناعه المناسقي لوجودها في نفس الامر وكون الموجود منها متناهيا لكن نفس الجريان ممنوع فانه انما يجري في السلسلتين القابلتين للحركة والصور العلية غير قابلة للحركة فلا يجري فيها وتعميق ذلك لان مجرد التطبيق الاجالي بان يقال اما ان يكون بازاء كل جزء من اجزاء السلسلة الكبرى جزء مقابل له من اجزاء السلسلة الصغرى اولا لا يكون فعلى الاول يلزم مساواة الجزء للكل وعلى الثاني يلزم تناهي السلسلتين معا غير كاف في تقرير البرهان (ولما قل ان يقول تختار الثاني وتنع زوم تناهي السلسلتين وانما يلزم ذلك لوانتقل الى زيادة المعينة الى جانب اللانهاية وهو موهوم ولا يلزم من مجرد صدق قولنا ليس بازاء كل جزء من اجزاء السلسلة الكبرى مقابل له من السلسلة الصغرى الصغرى ذلك الانتقال لجوازا ان يكون صدقه زيادة في جانب المبدأ في جانب اللانهاية الا ترى انه صادق قبل اعتبار التطبيق بل لا بد في ذلك الانتقال من حركة السلسلة الصغرى الى ان ينطبق مبدأ وهما غير متساويين في الزيادة الى جانب اللانهاية قطعا كما يظهر من ابطال تناهي الابعاد بتطبيق احد الخططين اللذين لاجزءا لهما بالفعل على الآخر كما اجروه هنالك ايضا نعم بعد فرض حركة الصغرى مطلقا يلزم لاحد الفسادين اللذين ذكرهما في تقريره لكن يجوز ان يكون الفرض المذكور في عالم يقبل الحركة فرض محال يجوز ان يستلزم محالا آخر فلا يتعين كون المحال اللازم لازما من عدم تناهي السلسلتين فلا يلزم التقريب فالحق ان التطبيق الاجالي انما يكفي في السلسلتين القابلتين للحركة بحسب نفس الامر وهذا مع وضوحه كيف خفي على جمهور العلماء الاعلام والمجد لله على كل افعام (فان قلت) فعلى هذا لا يمكن للمتكلمين اجراء برهان التطبيق في استحالة النفوس الناطقة

الغير المتناهية وابطلوها بذلك (قلت) لعل اجراءهم فيها مبنى على مذهبهم من انه لا مجرد غير الواجب تعالى وان كل جوهر جسم ولو اطلقا وكل جسم قابل للحركة وقافا وليس مرادهم اجراءه فيها واوكانت مجردة عن المواد كإزعم الحكماء اذ بعد ما تفتت ما ذكرنا لا ماساغ لاجراء البرهان فيها وان اجري احد فيها فيلزم عليه ايضا نعم لا يمكن اجراءه حيثئذ في ابطال الحركات الدورية الغير المتناهية اذ لا ويدا كإزعم الحكماء اذ الحركات كونها اعراضا غير قابلة للحركة التي هي من خواص الجسم ولو اطلقا لكنها ان لم تبطل برهان التطبيق فليبطل برهان التضائيف اذ لابد من تكافى السابقات والمسبوبات في الدورات الغير المتناهية وما يتوهم عليه من ان الدورة الاخيرة مسبوقة بالدورة التي قبلها وهي مسبوقة بما قبلها وهكذا فيبين كل اثنين منها سابقة ومسبوقة متكافيان فلزوم تحقق احد المتضائق بدون الآخر ممنوع فوهم فاسد مبنى على توهم ان الدورة الاخيرة مسبوقة بما قبلها فقط وليس كذلك بل هي مسبوقة بكل دورة قبلها فيشكل دورة تحقق في نفس الامر مسبوبات غير متناهية بحسب الدورات السابقة المتناهية ولا يتحقق فيها الاسابقيات متناهية بناء على ان ما بين كل دورة سابقة وبين كل دورة مسبوقة متناهية اذ لا حيثئذ يظهر انه لو تحقق في الخارج دورات غير متناهية في جانب الازل ولومتعاقبة يلزم تحقق المسبوبات الغير المتناهية لا يمكن في لا تحقق مسبوقة واحدة فقط بلا مكافئ وذلك ضروري لروما واطلانا فهذا برهان قوى في بطلان كل سلسلة غير متناهية متعقبة الاجساد ولو كانت متعاقبة في الوجود (وبما ذكرنا يتدفع عنه ما يتوهم من انه اغايبتم في بطلان ما تسلسل في جانب واحد ولا يتم فيما تسلسل من الجانبين الى غير النهاية كما في الحركات الدورية عندهم اذ ليس هناك في نفس مسبوقة اخير بل كل مسبوقة فهو سابق على ما بعده ايضا في كل من الاحاد سابقة ومسبوبة اقول نعم في كل مرتبة منها سابقة ومسبوبة لان المسبوبات المتحققة

في كل غير متناهية والسابقة المتحققة في كل متناهية في كل يوم فيلزم تحقق سلاسل غير متناهية من المسبوبات بلا مضائق ومكافئ ولا حاجة الى ما ذكره ذلك المحقق ايضا في دفعه من ان اذا اخذنا من آحاد السلسلة كالمعلول الاخير وتضاعفنا الى جانب العلل يجب ان يكون فيما قبله من الاحاد سابقة لبس معها مسبوقة وكذا اذا تنزلنا الى جانب المعلولات فان للناقشة في ذلك الوجوب مجالا ودعوى البدهية غير مسموعة واذا بطل سائر السلاسل المرتبة الاحاد ببرهان التضائيف فلا حاجة الى ابطالها ببرهان التطبيق مرة اخرى مع ان لنا ابطالها الزاميا بناء على زعمهم من ان كل وضع فلكي حادث فهو مع الواجب اوقع مجرد قديم آخر علة تامة موجبة لواحد من الحوادث المتعاقبة الغير المتناهية كسلاسل الاجناس العنصرية فان لانواع العنصرية قديمة باجnasها عندهم ولما كانت الحركة السرمعية مستلزمة للسلسلة غير متناهية عندهم وكان تلك السلسلة المتعاقبة الاحاد وان كل واحد قابلا للحركة اذ لا احاد الموجودة في الخارج في كل زمان من الازمنة المفروضة متناهية والسلسلة الغير المتناهية ليست الا موجود في الذهن فلا يكون قابلا للحركة (قلت) لما وجد كل من تلك الاحاد في الخارج امكن بالنظر الى ذاتها اجتماعها في الوجود اذا الماهيات الممكنة الجوهرية لا تقتضي ان تعد بعد وجودها ولذا كان الجنة والنار واهلها ابديين وكان افلاك والمواد العنصرية قديمة على زعمهم فيجوز ان لا يعد كل من تلك الاحاد بعد وجوده بالنظر الى ذاته وان لم يجز ذلك لامر خارج عن ذاته كإرادة الواجب تعالى حيثئذ (نقول لو وجد احاد غير متناهية من الاجسام ولو كانت متعاقبة لا يمكن اجتماعها في الوجود بالنظر الى ذاته وكما يمكن ذلك لجاز ان يتحقق هناك سلسلتان احدهما اطول من الاخرى بناء على ما قلنا وذلك المحقق من ان وجود امور غير متناهية مطلق يستلزم الترتيب بين المجموعات الغير المتناهية وكما يمكن ذلك يلزم امكان كون الجزء مساويا للكل او تناسبا

عبر المتأهلي بالنظر الى ذات تلك الاحاد والمجموعات واللازم باطل
اذكل من اللازمين يمنع بالذات لا يستلزم ولا يمكنه ذات ممكن ما ولا
لكان محال ذاتيا لا يمكنه وما ذكرنا من اشتراط امكان حركة السلسلتين
ظهر ان ابطال مطلق السلسل بربهان التطبيق سيخيف جدا
والحق لا يستبرئ بتكثير السواد وهذا الذي ذكرناه هو الحق الحقيقي
بالذكري تحقيق ماعليه الملة الاسلامية واما الاحتياج الى التثبت
بازبال الفلاسفة في بساطة العلم الواجب بمجرد تعميم جريان البرهان
فكثير من مسجد لتوسيع الطريق ومن المثل بكل حشيش يشبث
الغريق كالابحني على انك قد عرفت جريانه بعد بساطة العلم الواجب
ايضا ان قد ذكر ذلك المحقق في بحث العلم اعني الاجالي كون
العلم واحدا والمعلوم متعدد او هو علم بالفضل يجمع المعلومات لا
بالقوة كما توهم بعض المتأخرين (اقول ولما كان كل من تلك
المعلومات الغير المتأهلية معلوما بالفعل ولو في ذهن علم واحد اعني
واحد كان كل منها موجودا في العلم متمازا عن الآخر اذ لا علم بدون
التغير فليس لمعلوم وجود ذهني استغناء لا يتبعها لوجود الشكل وكل
ماله وجودا ولولمما فهو متغير في نفسه وذلك البرهان بظاهره يجري
في ككل سلسلة متغيرة احاد او اما لا يجري في المعدومات المختصة
الغير المتغيرة بوجه فبساطة العلم الواجب واجاله بذلك المعنى لا يثبت
الجريان كالباحثي فلا بد وان يصر الى جواب آخر يتعلق بقلوب
الازكياء لان قلوبهم يتعلق بجريانه فيها بعد هذا الجواب لكن بما ذكرنا
يندفع الكل ويوضح الحق المقرر في الملة البيضاء (وان قلنا)
بالوجود الذهني كما ذهب اليه اكثر المحققين من المتكلمين وقد ظهر
حقيقة ايضا بما ذكرنا سابقا ولم يبق ههنا خيل وان اضطراب الايار
الاشاعرة لما جوزوا ترتب البرودة على الماء والحرارة على النار فقد جاز
الحركة في الصور العلمية بالنظر الى ذاتها عندهم فذات الصور العقلية
غير آتية عن الحركة لا يذية بالنسبة الى قدرة الله تعالى عندهم ولذا اجروا
البرهان في الشكل (قلت) ما المذكرون للوجود الذهني فلا مساع

لهم في تجوز ذلك لانه تجوز وجود العرض بدون المعروض وهو
مستحيل لا يتعلق به قدرة الواجب (واما القائلون بالوجود الذهني
من المحققين منهم فلا يمكن لهم جزاؤه فيها ايضا اذ مانع الجريان
يكفيه الجواز (وقد حقق ذلك المحقق في تحقيق مذهب الامام
ان الاشاعرة لا يتكبرون لزوم بعض افعاله تعالى لبعض فكما ان ايجاب
البياض يستلزم رفع البياض اولا من الجسم فالظاهر ان ايجاد الحركة
في الصور العقلية يستلزم جعلها موجودة في الخارج اولا كان ايجاد
المعلومة يستلزم جعل الماهية اولا موجودة في الذهن فعلى هذا
غبار في الكلام (ونخلص الكلام لوجري البرهان في كل امور مرتبة
لما يمكن للحكماء ان يقولوا بعدم تناهي النفوس التساطعة فانها وان
لم تكن انفسها مرتبة على القول بقدمها كما ذهب اليه افلاطون
واتباعه لكن العدد العارض لها مرتب المراتب وهو عندهم من مقولة
الحكم الذي هو موجود خارجي ككسائر المعقولات فلو فرضنا ان
المعلومات لا تعد دلها في علم الواجب فما تفعلون في مراتب الاعداد
العارضة لها واما القول بان لانها الاعداد بالفعل غير واقع بل لا
تنهاها بمعنى لا ينف عند حد فهو انما يصح على مذهب المتكلمين
النافين لقدم العالم وعروض الاعداد المجردات كعرضها للماديات
مفترح في الكتب الحكمية من رئيسهم وغيرهم وان قالوا ان العدد
في التحقيق من الامور الاعتبارية التي انما توجد في الازهان بالانزعاع
من المفرد فهي متناهية في الوجود الذهني فتقول جميع هذه المراتب
مرتبعة في العقل الفعال عند امر الازا واما الانعاع في اصولهم عن
ارتسام انفس المجردات ولا عن ارتسام الاعداد العارضة لها وان قالوا
البرهان لا يجري في الامور الاعتبارية (فنقول ماوجه عدم الجريان
وانت تعلم ان ايسر هالك مانع الجريان ما عدا كون السلسلة الصغرى
غير قابلة للتخريك والانطباق وكذا الكلام في المعدومات المتغيرة
عند المعتزلة فقد صدق ما ذكرنا من الاشتراط ونختتم الكلام بكلام
في دفع ما يدعى على برهان التطبيق من ان السلسلة الصغرى ان كانت

جزء من الكبير فلا يمكن التطبيق كيف والتطبيق يتوقف على وجود سلسلتين مغايرتين بالذات لا يجرد الكلية والجريئة وإن لم يكن جزء منها فلا يتصل به سلسلة واحدة وإنما يتصل السلسلتان مع انهم ابطلوا الكل بذلك (ونفقه بان وجود سلسلة غير متناهية يوجب امكان سلسلة اخرى بقدر جزئها اذ وجود الكل متأخر عن وجود الجزء فاذا وجد الكل فعلم ان ماهية الجزء غير آتية عن الوجود فنفرض ذلك الجزء الممكن بالنظر الى ذاته المتماثل المتحد في النوع للجزء الموجود وقد سبق ان الامر يتم بهذا القدر لان المتأخرين المذكورين بأياه ذات سلسلة الاحاد ومقتضى الزوم ان يمكن وقوع المتماثل بالنظر الى ذات السلسلتين وان لا يأتبعه ماهية متماثلة ان اجتماع التفضيلين بأياه ماهية كل ممكن فلا اشكال فاعلم هذا العلم (تم الرسالة للفاضل الكلبي)

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(هذه الرسالة للكلبي في تحقيق ماهية المتنتج)

قالوا لا ماهية للمتنتج بالذات بل ماهية فرضية واشكل عليهم العلم بالمتنتجات لانه سواء كان كيفا او اضافية او انفعالا لابد هناك من تعلق العالم بالمعلوم والعالمية والمعلومية متصفاً فلو ان تحقق العالمية في نفس الامر فلا بد وان يتحقق المعلومية فيها فان تحقق احد المتصافين بدون الآخر فاعلم انه لا يجوز عقل ما يهدم به ان المتصافين و يطلع من اصله وهذا مما حال في خاطري في زمان مر يد عداة يوم نسخ دفعة انهم ما يقولون في جواب من قال ان الفرض لا يتعلق الا بالوجود والوجود ليس ماهية المتنتج قطعاً سواء كان عدمه عين ماهية كما قالوا وجود الواجب عينه او كان زائداً عليه كما في الممكنات فقد بان هوية المتنتج لماهية الكل وقد صرح الحكماء بان لا طريق بالشئ على وجه جزئي الا الحس الظاهر والباطن ومن البين ان المعدوم غير محسوس بالضرورة فلا يحصل في شئ من الازهان صورة مأخوذة من المعدومات والمتنتجات بصورة كلية وان قيد بالف

تقييد كان يقال اجتماع قيام زيد وقعوده في هذا الوقت المعين بشرط ان يكون متوجها نحو الشمال وهكذا فانهم صرحوا بان الحاصل في الذهن من زيد الموجود يتغير بفاحد باوصافه العديدة لا يكون صورة جزئية مالم يشاهد فافانك بالصورة الحاصلة من المعدوم والمتنتج فالحق ان صور المتنتج الحاصلة في الازهان صور كلية وان كان بعضها اخص من البعض الآخر وان كل كلي له وجود محقق في الازهان وكل ماله وجود محقق في الازهان فهو موجود في نفس الامر فالصور الكلية للمتنتجات موجودة في نفس الامر وان كانت هوياتها متممة الوجود في نفس الامر اذ ليس هوياتها وجود محقق لا في الخارج ولا في الذهن من الازهان وانما الموجود في الازهان الصورة الكلية فلي هذا يكون معنى قولنا كل متنتج معدوم في نفس الامر كل صورة كلية وجدت في الذهن وكانت موجودة في نفس الامر في ضمن وجودها المحقق في الذهن وصدق عليه في هذا الوجود النفس الاخرى مفهوم المتنتج صدقاً بحسب نفس الامر فهو بحيث يصدق عليه في نفس الامر انه معدوم في الخارج وانما قولنا زوجية الخمسة شئ في نفس الامر ان كان الحكم عليها على الافراد الذهنية او ساكنة قضية ذهنية حقيقية كما سبق وان كان الحكم على الافراد الخارجية الفرضية الوجودية كانت حقيقية ففرضية ومعناها ان ماله وجود في الخارج كان زوجية الخمسة فهو على تقدير وجوده يكون شيئاً في نفس الامر لان هذه الافراد الفرضية شئ في نفس الامر ولو لم يوجد كيف وليس لها وجود في الخارج ولا في الذهن من الازهان والوجود في نفس الامر يختصر في الوجود في احد العالمين عالم الاعميان وعالم الازهان والمقدمة البديهية قائمة بان الشئ مالم يوجد في ظرف يستحيل ان يتصف بشئ في ذلك الظرف وهل يجوز عاقل وجود الاجزائي في الخارج مع كون المحرق معدوماً في الخارج بل لا يجوز المجانين والاطفال (وما حققنا دفع الاشكال الصعب الذي ساق كثيراً من الافاضل الى القدر في تلك المقدمة البديهية

مع ان اهل المعقول اتفقوا على ان الإيجاب يستدعي وجود الموضوع
كما لا ينفي (فاعلم هذا فانه يتفعل في كثير من الممالك) فالحق
ان لمستعصامية لها وجود حقيق في الازهان وفي نفس الامر لكن
بالنسبة الى الافراد الذهنية كالكلمة تصدق هي عليها صدقا
حقيقيا بحسب نفس الامر فنكون تلك الماهية ماهية حقيقية
بالنسبة اليها و ماهية فرضية بالنسبة الى هويات الممتنع بالذات
اذ لا تصدق عليها في نفس الامر لافي الخارج ولا في ذهن من الازهان
وانما تصدق عليها او وجدت في الخارج فليس مرادهم من الماهية
الفرضية ان تلك الماهية انما تكون ماهية بالفرض ولا تباطل لاعمى له
بل مرادهم انها فرضية الصدق عليها اى لا تصدق على تلك
الهويات الممتنعة صدقا في نفس الامر الاعلى تقدير وجودها وبهذا
يظهر وجه قول الحكماء في علم تعالى بالجزئيات المتغيرة والمادية
بانها حاصرة في علم تعالى بنحو العقل بوجه كلي مختصر في فرد
بحسب الخارج (ثم اقول ومن سوانح الوقت ان المحققين من المتكلمين
اعتزضوا على قاعدة خلق الاعمال وحققوا بان إيجاد الشيء يتوقف
على العلم بتفاصيل الامر الموجد قبل إيجاده على وجه يمتاز عن جميع
ماعداء اذ العقل بوجه كلي لا ينفيد ولا يصح في إيجاد الجزئي الحقيقي
لاستواء نسبة الكلي الى الفرد يمكن له وانما يختصر في ذلك الفرد في الخارج
بعد وجوده لا قبله وهو ظاهر وهم قائلون بالوجود الذهني بل ادعى
بعضهم البداهة في ذلك فلم يهمل القول بان هوية المعلوم الممكن
ماديا كان او مجردا متغيرا كان او لم يكن موجودة في علم الله تعالى
قبل وجوده بل في الازل ويندفع عنه ما نحاشي عند الحكماء من لزوم
تعبر العلم قطعا وانما يلزم ذلك لو اختلف الصورة بعد وجود المعلوم
ذاتا او في الموضوع والخفاه وليس كذلك لكن لما كان الوجود الذهني
مصححا وموجبا للوجود في نفس الامر لم يمكن وجود هويات الممتنع
في علم الواجب ايضا والا لم يكن ممتنعا بالذات لاشئ من الممتنع
بالذات بوجوده في نفس الامر فالتكلمون المحققون القائلون بالوجود

الذهني متفقون مع الحكماء في عدم وجود هويات الممتنع ذهني
وان شالفهم في عدم وجود هويات الممكنات الممدومة فاعلم ذلك
(غت الرسالة للفاضل الكليني)

(*) بسم الله الرحمن الرحيم (*)

(هذه رسالة للسيد الشر بف في تحققي نفس الامر والفرق بينه
وبين الخداج)

(اعلم ان تحققي الاشياء اما فرض عقلي وهو لا يكون الا في القوى
الدراكة او حقيقي وهو ما يكون خارج الدراكة سواء وجد الفرض
العقلي اؤ لم يوجد وهو الذي يقال انه في نفس الامر والحقيقي اما بالنظر
الى نفسها او بالنسبة الى الخارج عن نفسها وهو المسمى بالخارج
فنفس الامر خارج القوى الدراكة فهو اعم من الخارج والخارج من
الذهن لكن بمعنى آخر وهو ان ما يوجد في ذهن يصدق في الخارج
انه موجود في ذهن لا انه موجود في الخارج وكذا بالنسبة الى ما
يكون بطلب نفس الامر بغير هذا واذا كان نفس الامر اعم من
الخارج فحق صدق في الخارج صدق في نفس الامر مثلا اذا صدق
ان الجسم مركب في الخارج صدق انه مركب في نفس الامر واما
اذا صدق في نفس الامر بمعنى انه في نفس كذلك فلا يصدق بحسب
الخارج اذ الممكن موجودا فيه لان ما لا يكون في الخارج لا يكون
موصوفا بشئ في الخارج لكن جاز ان يكون كذلك بالنظر الى نفسه
اذ يصدق ان السواد المعدم في الخارج لونه في نفسه ولا يصدق انه
لون في الخارج هذا في الحكم الإيجابي واما السلب فنفس الامر اخص
من الخارج فاذا صدق ان السواد ليس ببياض في نفس الامر صدق
بحسب الخارج من غير عكس كما اذا صدق ان السواد ليس بلون
في الخارج عند عدمه فيه لا يصدق بحسب نفس الامر (وهذا
لما عرفت ان نقض الاعراض من نقض الاخص واحوال ذات
الاشياء من الحاجة والاستغناء والاستلزام والاقتضاء والعوارض
والذاتيات والحقیقات والاعتبار بل انما تعرف وتحقق بحسب

انفسها واكثر الاغلاط انما ينشأ من التباس حكم نفس الامر بحكم الخارج
او الذهن فمن اتقن ما افدنا ههنا سهل عليه الاطلاع على الحقائق
والدقائق بل بالحقيقة عرفان العلوم العقلية بدون معرفة كالتعذر
لحصول لما كتبنا لتحقيق نفس الامر والفرق بينه وبين الخارج والذهن
(تمت الرسالة الشريفة)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(تنبيه) (قوله ولا يقدح) جواب عما يرد على قوله تلك النسبة
الواقعة الخارجية وان اردت تحقيق هذا المقام فاستمع للمزلي عليك
من الايات العظام وهوان تحقق الشيء له ثلاث مرات تحقيق في القوى
الدراكية ويسمى الوجود الذهني وتحقيق خارجي في الاعيان ويسمى
الوجود الخارجي وتحقيق في حد ذاته مع قطع النظر عن تحققه
في العقل اوفي الاعيان ويسمى الوجود في نفس الامر وهو يتناول
الاولين الا ان نفس الامر اعم من الخارج مطلقا اذ كل ما يوجد
في الخارج يصدق عليه انه موجود في حد ذاته من غير عكس ومن
الذهني اعم من وجهان مافي الذهن فلا يكون له تحقق في حد ذاته
بل باعتبار فرض العقل كقرينة الاربعة (ثان قلت ماله تحقق
ووجود اما ان يوجد بعينه كافي الموجودات الخارجية او بصورته
كافي الموجودات الذهنية فالبس له تحقيق بعينه وبصورته لا يكون له
تحقق اصلا وهذا معلوم بالضرورة فما معنى تحقق الشيء في حد ذاته
ولا تحقق له في الاعيان ولا في الازدهان (قلت) ليس المراد به انه
متحقق حقيقة من غير وجود ذهني ولا خارجي بل المراد به انه لو وجد
في الذهن اوفي الخارج كان هو وان لم يتعلق به اعتبار معتبر وفرض
فارض او يتعلق بخلافه فكونه بهذه الهيئة هو المراد بتحقيقه
في حد ذاته ولما كان انصافه بذلك غير مقتضى لخصوصية الخارج
او الذهن عد قسما ثالثا اعم من كل منهما ويسمى بنفس الامر (فقولنا
هذا موجود في نفس الامر يراد بالامر نفس ذلك الشيء) (وتوضيح ذلك
ان زيد امثلا بحيث لو وجد في الخارج كان انسانا والانسان

بحيث لو وجد في الذهن كان نوعا ولو قطع النظر عن الوجود
الجسدي في الاول والذهني في الثاني حتى لو وجد زيد في الذهن كان
انسانا ولو فرض وجود الانسان في الخارج كان نوعا (فعم ان انصاف
زيد بالانسانية ليس لخصوصية الخارج وانصاف الانسان بالانوعية
ليس لخصوصية الذهن بل انصافهما بذلك لنتيجهما ولم يتغير عن ذلك
لوصدر من العقل اعتبار على خلافه والاعتبار معين لا لا يتحقق له
في الاعيان وان كان متحققا في حد ذاته وما يكون تحققه بحسب فرض
العقل اوعايناره سواء خالف مافي الواقع لقرينة الاربعة اولا كالاُمور
الوهمية كما نبأ الغول ويسمى الاول حقيقيا والثاني فرضيا واذا
عرف ذلك (فتقول) كل ماله وجود وتحقيق في الخارج فهو موجود
خارجي ووجوده خارجي وكذا كل شيء حصل شيء في الخارج فهو
حاصل خارجي وحصوله له خارجي والموجود والوجود الذهنيان
على هذا المتناول والخارج الذي ينسب اليه الموجود والوجود خارج
القوى الدراكية لا خارج النفس اذا لقائم بها كالشجاعة والسخاوة
والعلم ونحوها موجود خارجي وليس له وجود خارجي النفس (فعلى
هذا يكون زيد موجودا خارجيا لان زيد وجودا في الخارج وليس
لوجوده وجود فيه لان الوجود لو كان موجودا خارجيا لكان الوجود
تامنا وزيد في الخارج وقيام شيء بشيء في الخارج يستلزم وجودا محلا
فيه وان لم يستلزم وجود المحال لجواز انصاف الموجود الخارجي
في الخارج بالامر العدمي كما تصاف زيد بالعمى ولذا قالوا
انقضاء هذا المحمول لا يستلزم انقضاء المحل فلزم ان يكون الماهية
موجودة قبل وجودها والعقل يشهد بالضرورة باطراد هذه القاعدة
في صفة الوجود ايضا فلا يعترض بان قيام شيء بشيء في الخارج
لا يقتضي وجود المحل فيه اذا كان القائم به صفة الموجود لانه
لا يتصور وجوده بدون الحاصل ان الموجود الخارجي ما كان الخارج
ظرفا لوجوده كزيد والوجود الخارجي ما كان الخارج ظرفا لنفسه
لا لوجوده كوجود زيد فان الخارج اعم يجعل موصوفه موجودا

خارجيا فقياس زيد موجود خارجي لان الخارج ظرف لوجوده اذ لو لم يكن له وجود في نفسه لم يتصور وجوده زيد ونسبته اليه وحصوله خارجي اذ ليس لحصوله حصول فالخارج ظرف لنفسه وهذا ما ذكره قطب الحنفى وعلم التدقيق في شرح المطالع بقوله (فقول) فرق بين قولنا بصدق عليه في الخارج وبين قولنا الصدق محقق في الخارج فلا يلزم من بطلان هذا بطلان ذلك فظهر انه لا منسافة بين كونه النسبة اعتبارية وكونها خارجية لانها اعتبارية بمعنى ان الخارج ليس ظرفا لتحقيقها وخارجية بمعنى ان الخارج ظرف لنفسها فهي اعتبارية بالمعنى الاول دون الثانى (وههنا اباحت) منها ان المعنى المذكور للنسبة الخارجية انما يشئ فيما يكون محموله من الموجودات الخارجية لاقى مثل زيد اعنى وارتفاع النقيضين مجتمع فان النسبة خارجية ولا يشئ فيها ذلك المعنى (فالاولى ان يقال النسبة اعتبارية بمعنى انها ليست من الاعيان الموجودة في الخارج وخارجية بمعنى ان تحقيقها في نفس الامر وان لم يتعلق بها اعتبار معتبر) ومنها ان الوجود اذا لم يكن موجودا في الخارج فكيف يتصور ان يكون الماهية موجودة في الخارج (وجوابه ان لا نسلم ان الوجود اذا لم يوجد فيه يلزم ان لا يكون الماهية موجودة فيه وانما يلزم اولم يكن الوجود خارجيا فمعنى كون الماهية موجودة في الخارج انها منصفة بالوجود الخارجى في حد ذاتها لا انصاف يقتضى التميز بينهما في الخارج كاتصاف الجسم بالسواد بل في الذهني لان التميز الخارجى بين شئين يقتضى تحقق كل منهما في الخارج وتحقيق الماهية فيه وجودها فيلزم ان يكون لها تحقق ووجودها تحقق (ومنها ان الوجود يجوز ان يكون موجودا بنفسه لا بوجود زائد لانه عين التحقق فلا يحتاج الى تحقق زائد فلا يلزم قوله الوجود الخارجى موجود خارجى (وجوابه انه لو كان موجودا لزم الخال المذكور ولو كان موجودا بنفسه لا بوجود زائد على ان انصاف الشئ بنفسه في نفس الامر غير متصور لانه نسبة فيقتضى التغاير والتعابر الاعتبارى

بين الشئ ونفسه غير كاف في الانصاف الحقيقى (قيل) اولم يتصف الشئ بنفسه في نفس الامر اصدق سلبه عن نفسه والارتفاع النقيضان (واجب) بانه لا يلزم من ارتفاع الانصاف وسلبه ارتفاع النقيضين لانه عبارة عن عدم صدق النسبة المتصورة ايجابا وسلبا واتصاف الشئ بنفسه غير متصور لما تقدم فلا ايجاب ولا سلبه لارتفاع النسبة الايجابية المتصورة (ومنها) ان الظرفية انما يكون للتحقق اذ لا معنى لظرفية شئ لنفس شئ آخر فظرفية الخارج لنفس الوجود ظرفية لتحقيقه (وجوابه) ان الموجود الخارجى ما كان الخارج ظرفا لوجوده المحمول عليه المقصود لذاته لا مطلقا كما في قوله زيد موجود في الخارج والتحقيق المعبر في الظرفية لم يحمل على المظروف ولم يقصد لذاته بل تحقق حصوله الرابطة بين الظرف والمظروف فلا يلزم من كون الخارج ظرفا لتحقيق الرابطة بين الوجود كونه ظرفا لتحقيقه بالذات فتكون خارجيا لا موجودا خارجيا (ومنها) ان الخارج ان لم يكن ظرفا لتحقيق النسبة بل لنفسها فمعنى قولهم تحقق النسبة بتحقيق المتضمنين (وجوابه) ان المراد بتحقيقها انه يصح للعقل اعتبارها في الخارج بين المتضمنين الموجودين في الخارج بان لا يحفظ كون الخارج عند وجودها مازا لنفس النسبة حتى لو كانا معدومين لم يكن الخارج ظرفا لهما ولذا قالوا النسبة بين موجودين من المعقولات الاولى كالمعقولات السبع بل زعم المشايخ انها من الموجودات الخارجية وبين معدومين من المعقولات الثمانية كالجنسية على ان المراد هو التحقق الرابطة والمنى هو التحقق المقصود بالذات فهذا ايقال الامتناع ليس بتحقيق والامتناع تحقيق كشرى الباري (ومنها) ان الموجود الذهني ماله الصورة القائمة بالنفس او الحس لاعتين الصورة كما يتوهم لانها كيفية قائمة بوضوعها في الخارج فيكون ظرفا لتحقيقها فالحكم في قوله المنع المعدوم ليس على الصورة بل على صاحيها وانما سميت ذهنية وعقلية لانها صورة ذهنية والعقلى لانها ذهنية حقيقة كما تسمى الصورة كلية لانها صورة الكل لانها كلية (وقول الشارح فاننا لو قطعنا النظر اراح)

حاصله الفرق الذى يبناه بين الموجود الخارجى والخارجى فلا يعترض
بان المقصود تحقيق الفرق بين القولين حيث كان الاول صادقا
والثانى كاذبا والدليل الذى ذكره الشارح لا يفيد ذلك بل يفيد كون
الاول امرا محققا لا يتوقف على اعتبار العقل بخلاف الثانى وكونه
محققا بلا اعتبار العقل هو معنى وجود النسبة الخارجية فيكون
مستدركا لاتعلق له بالمطلوب (وقيل مقصود الشارح اثبات الفرق
بين القيام وبين نفس كون حصول القيام امرا موجودا في الخارج
فقوله حصول عطف على قوله قولنا لا على قوله القيام حاصل
ويفرق بينهما بان الاول خبر فيحتاج الى اعتبار النظر في المطابقة
للمخبر عنه وهو حصول القيام لزيد وعدمها بخلاف الثانى
فانه ليس بخبر (اقول عبارة الشارح خبر وتقدير الكون
ولادليل عليه وعبرة الشارح في حاشية العنصر
صريح في الخبرية وعدم تقدير الكون

(سرايى عليه الرحمة)

بشاء من من عليا بنجتم طبع هذه السائل الطليقة * والمجموعة
الانيقة * التي جمعت من نقايس علوم الآلية الاليفة * من الفروع
والاصول * انتقدتها بازرهيدان المعارف من مهرة العلماء والفحول *
وادر جوافي نكت اغصان حداثتها ازهار انظارهم * وهيوا على
ارائك خباء سرادقها ابكار افكارهم * لاختبار العقول والافهام
الذكية * وامتحان الفطرة السليمة والالباب الثقية * في زمن محب العلماء
الاعلام * ومكرم حماة الاسلام * السلطان ابن السلطان السلطان
(عبد المجيد خان) دامت اصول دولته في سناء رفعتة * وصيامى ملته
في تيماء مكنته بصوارم شوكته * في المطبعة العامرة
بمعرفة اعزاز الورى في ملات شانه الى اعتناء ربه المجيد
(محمد سعيد) في اوائل صفر الخير

لسنة اثنين وستين ومائتين

والف

